

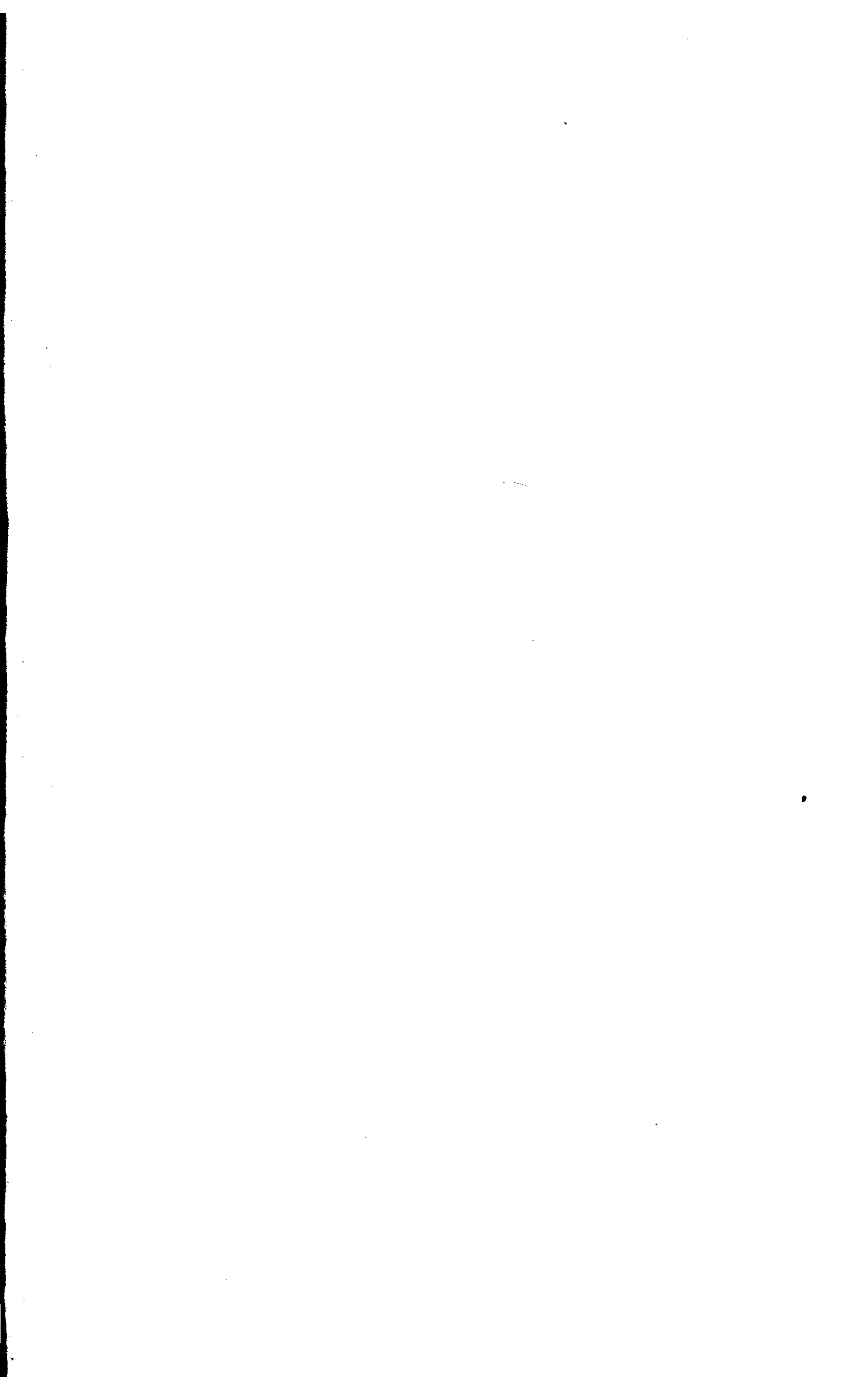
النحو العربي والدرس الحديث

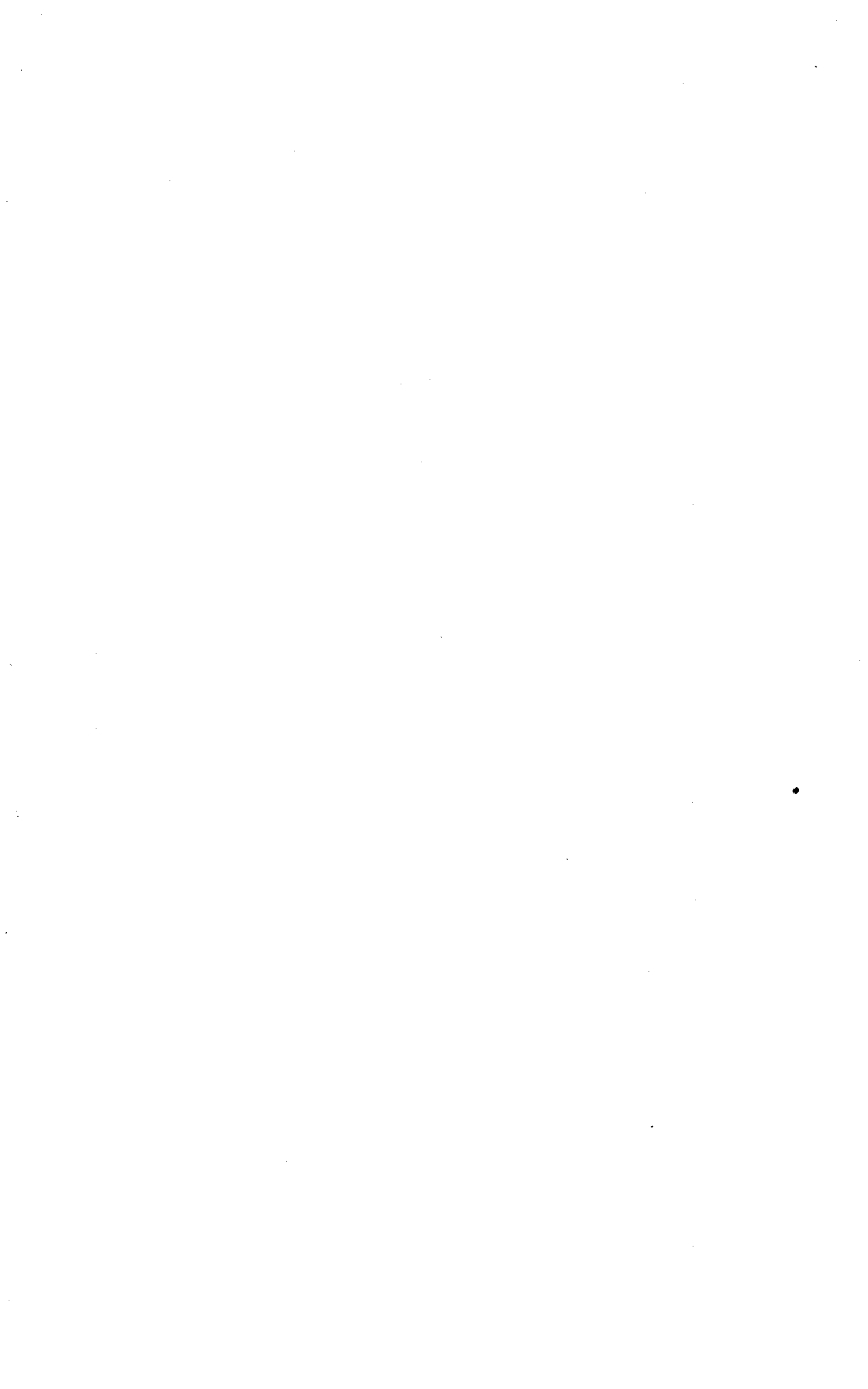
بحث في المنهج

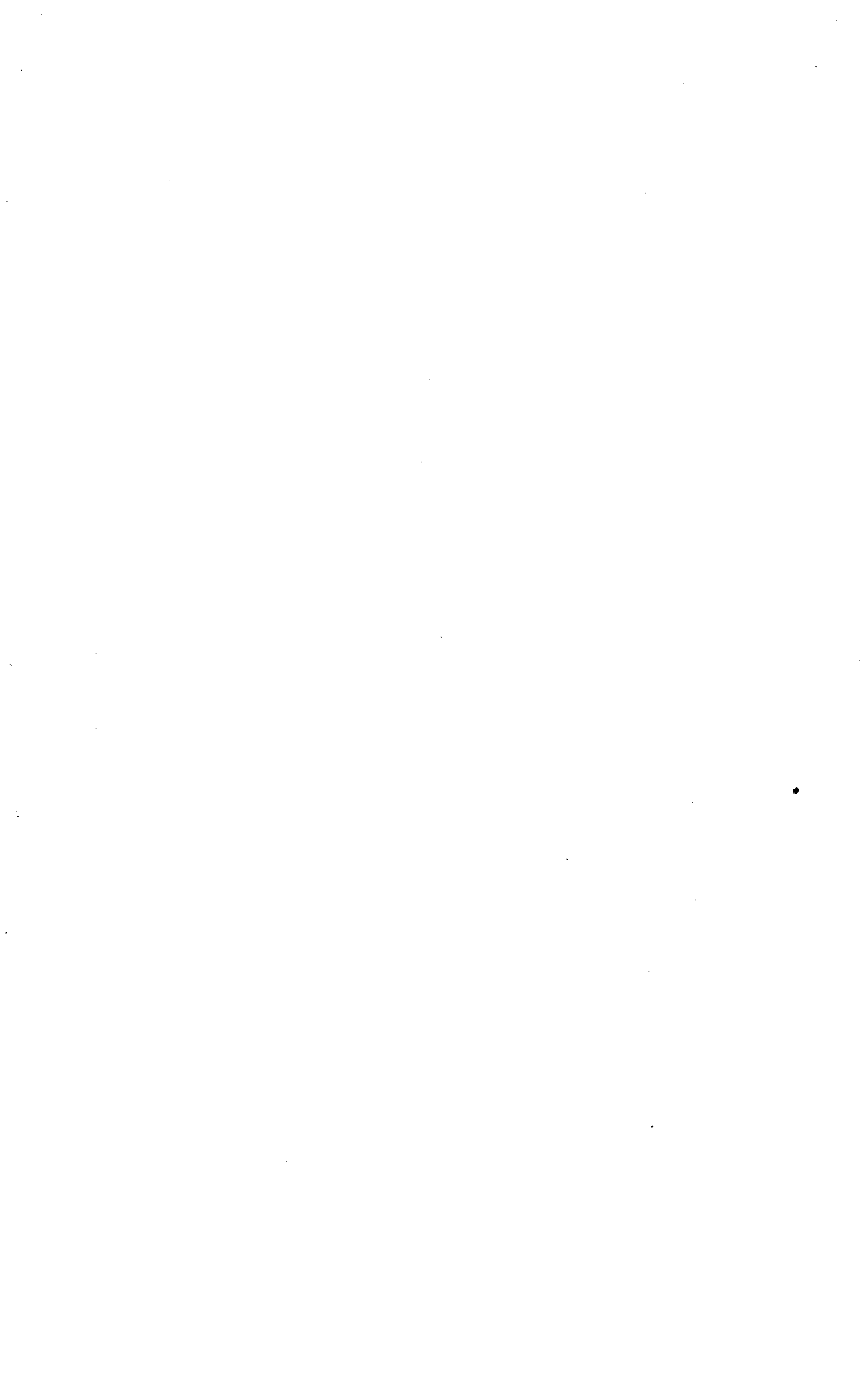
الدكتور عبده الراجحي
أستاذ العلوم اللغوية بجامعتي
الاسكندرية وبيروت العربية

١٩٧٩

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص. ب ٧٤٩







المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد .

فهذا بحث في المنهج ، وهو أيضاً بحث عن منهج .

ونحن أحوج ما نكون إلى البحث في المنهج وبخاصة عند نحاة العربية ، لأن هذا النحو – أولاً – له من التاريخ ما لا نعرف عن نحو آخر في لغة من اللغات ، ولأن هذا النحو – ثانياً – قد كثر فيه الحديث في السنوات الأخيرة كثرة أدت إلى شيء من الاضطراب ولا تزال ، حين يذهب ذاهبون إلى التمسك بكل ما جاء فيه ورفض كل ما يقدمه المحدثون ، وحين يذهب آخرون إلى ترك جل ما فيه والتوجه إلى الدرس الحديث . على أن « علم اللغة » الحديث شهد تطوراً هائلاً منذ أوائل هذا القرن واستقرت أصوله فيما يعرف « بالمنهج الوصفي » ، وحاول علماؤنا الذين اتصلوا بهذا المنهج أن يبحثوا النحو العربي بحثاً جديداً وأن يطوروه على ضوء ما يصل إليه التقدم الإنساني في هذا المجال . غير أن هذا « المنهج الوصفي » مالبث أن تغير تغيراً أساسياً في السنوات القليلة الماضية حين عاد اللغويون إلى اعتبار « العقل» الإنساني مصدراً ضرورياً من مصادر الدرس اللغوي ، وظهر منهج جديد لا يزال يتطور كل يوم ، وهو ما يعرف الآن « بالمنهج التحويلي » .

والذي لا شك فيه أن رفض « الجديد » من منطق الجهل به شيء لا يقبله علم . ولا تقبله الطبيعة الإنسانية ، بل لم يقبله النحو العربي في تاريخه الطويل . من هنا كانت هذه المحاولة في هذا البحث : أن ننظر في أصول المنهج النحوي عند العرب ، ثم ننظر فيها على ضوء المناهج الحديثة . وقد وجدت مناسباً أن أمهد للبحث بتمهيد أعرض فيه « للمناخ العام » الذي تأسس فيه النحو العربي ، ثم أعرض في باب (للمنهج الوصفي) من حيث موقفه من هذا النحو ، مفرداً فصلاً كاملاً لقضية رأيت أنها لا تزال من أهم قضايا النحو العربي ، وهي صلته بالمنهج الأرسطي . وجعلت الباب الثاني « للمنهج التحويلي » عرضت فيه لأصوله النظرية ، ثم لطريقته في التحليل . ثم للجوانب التحويلية في النحو العربي .

وقد وجدت أن البحث في المنهج عند نحاة العربية يقتضي أن أركزه — في الأغلب الأعم — على المرحلة الباكرة من حياة النحو ، وبخاصة عند سيبويه وكبار النحاة الخالفين ، وعلى الاعتماد على النصوص اعتماداً كبيراً حتى لا نقع في أوهام الاستنتاج القائم على التعميم . ومن هنا أيضاً كان الاعتماد على نصوص كثيرة عند أرسطو وعند اللغويين المحدثين . على أنني أود أن ألفت إلى أنني وجدت من الأفضل ألا أترجم هذه النصوص ، وإنما أقدمها بنصها غير العربي كما وردت في أوثق مصادرها قدر ما استطعت ، وقد آثرت ذلك لأسباب ؛ منها أن ترجمة هذه النصوص — وبخاصة عند أرسطو — قد يضيف إليها شيئاً من التفسير ، فضلاً عن أنني أخذتها عن نص مترجم ، فتكون الترجمة العربية « حالة » ثالثة للنص ، ومنها أنني أقدم هذا البحث لأهل الاختصاص والباحثين في الدرس اللغوي ، وليست ترجمة النصوص شيئاً مفيداً لهم إن لم يكن مكروهاً ، فضلاً عن أنهم قد يفهمون من النص الأصيل غير ما فهمت ، وأن يرتبوا على ذلك استنتاجاً غير ما قدمت .

وإنه ليسعدني حقاً أن أعترف بالفضل لعدد من أساتذتنا وأصدقائنا لما قدموه لي من عون ؛ وأخص منهم الدكتور محمود فهمي زيدان الذي كان له فضل لا أنكره في التوفر على نصوص أرسطو واستخراجها وفهمها ، وفي الرجوع إلى آراء ديكارت والفلاسفة العقليين ، وأخص منهم أيضاً الدكتور محمد محمود السلاموني والدكتور مصطفى العبادي والدكتور أحمد غزال لما قدموه لي من إيضاحات قيمة عن بعض النصوص اليونانية القديمة .

وبعد ، فلعل هذا البحث أن يقنع باحثينا الناشئين أن الاتصال بالتراث من ناحية ، والاتصال بالمنهج الحديث في تطوره السريع من ناحية أخرى ، واجب علمي ، وواجب قومي ، لا ينبغي أن يكون في ذلك خلاف . ولعلنا من البحث في المنهج أن نصل يوماً إلى منهج علمي لدراسة العربية .

والله نسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه .

وبه وحده التوفيق

عبده الراجحي



تمهيد

النحو العربي و « المناخ » العام

لا يكاد الحديث عن النحو العربي وعن نشأته وتطوره يخلو من **الحديث عن** « المصادر » التي اعتمد عليها ، والتي أخذ منها أصوله **ومصطلحاته** . والبحث عن المصادر مسلك علمي قويم ، غير أنه – في **الأغلب الأعم** – كان يقود إلى معالجة قضية « الأصالة »[١] و « التقليد » **معالجة تبتغي** وضع حدود فاصلة بين ما هو « أصيل » وما هو مأخوذ **من** أعمال الآخرين .

من هنا كثر القول عن هذا النحو ؛ يراه بعضهم عربياً «قد نبت عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها »[٢] ، وأنه « أنقى العلوم العربية عروبة »[٣] . ويراه آخرون ناقلاً عن الهنود أو اليونان أو السريان[٤] .

---

(١) انظر ما كتبه الدكتور على أبو المكارم تحت عنوان «أصالة الفكر النحوى» ه – ١٠٥ في كتابه : تقويم الفكر النحوى – دار الثقافة بيروت .

(٢) من محاضرات ليتمان – ضحى الإسلام الطبعة الخامسة – مكتبة النهضة المصرية الطبعة الخامسة ٢ / ٢٩٢ .

(٣) Fleisch, Traité de Philologie Arabe, Beyrouth, 1961, pp. 23-26.

(٤) تشير معظم الأبحاث الحديثة إلى هذا التأثير ، انظر مثلا كتاب الدكتور حسن ... : اللغة والنحو وكتاب الدكتور أحمد مختار عمر : البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب – دار الثقافة بيروت ١٩٧٢ .

ويقرر بروكلمان أن « أوائل علم اللغة العربية ستبقى دائماً محوطة بالغموض والظلام ، لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها . ومن ثم لا يمكن إصدار حكم قطعي مبني على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثر علماء اللغة الأولين بنماذج أجنبية ... والرأي الذي يتكرر دوماً عند علماء العرب ، وهو أن علم النحو انبثق من العقلية العربية المحضة ، يغض النظر عن الروابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو ، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبي ، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهندية »[1] .

ومهما يكن من أمر فإن مسألة « الأصالة » و « عدم الأصالة » ليست من البحث « العلمي » بسبب وثيق . إذ ما هو المعيار لهذه أو لتلك ؟ أهي النشأة بغير سبق ؟ أهو التأثر من بعيد ؟ أم من قريب ؟ أهي الموافقة أم المخالفة ؟ ... إن كل أولئك لا يفضي إلى شيء — في بحث نشأة العلوم وتطورها — إلا أن يكون شيئاً يغلب عليه الغموض والاعتساف والهوى في بعض الأحيان[2] .

ولا يكاد الحديث عن نشأة النحو العربي يخلو من الحديث عن الأسباب التي كانت وراء هذه النشأة ، وتكاد كلها تتركز في قضية « اللحن » الذي رآه القدماء خطراً على العربية وعلى القرآن الكريم .

---

(١) بروكلمان : تاريخ الأدب العربى — ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار — دار المعارف ١٩٦٨ ، ٢ / ١٢٣ .

(٢) إننى أوثر هنا ما أشار إليه الدكتور عبد الحميد صبره أستاذ تاريخ العلوم بجامعة هارفارد في محاضرته العامة بجامعة الاسكندرية في نوفمبر ١٩٧٦ . عن « العلم العربى في حضارة الإسلام » . من أن العلوم عند العرب لا ينبغى أن تبحث في سياق « الأصالة » و « عدمها » وإنما في أطار « التملك » appropriation .

وهو رأي له ما يسنده من روايات التاريخ على ما فيها من تناقض واضطراب . غير أن « اللحن » وحده لا يفسر نشأة النحو وبخاصة على أون صورة وصل بها إلينا وأعني بها كتاب سيبويه . والأقرب عندي أن النحو – شأن العلوم الإسلامية الأخرى – نشأ « لفهم » القرآن .

والبون شاسع بين محاربة « اللحن » وإرادة « الفهم » ، لأن اللحن ما كان يفضي بهذا « النحو » إلى ما أفضي إليه في هذه المرحلة الباكرة من حياته ، بل لعله كان حقيقاً أن يقتصر على وضع ضوابط الصحة والخطأ في كلام العرب . أما « الفهم » فإنه يقصد إلى البحث عن كل ما يفيد في استنطاق النص وفي معرفة ما يؤديه التركيب القرآني على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان . ومن هنا كان هذا النشاط النحوي القديم على الوجه الذي نعرفه من كثرة علمائه وتفرع مذاهبه ووفرة مادته .

ومن هنا أيضاً كان تعظيم العرب لهذا العلم وأهله حتى ليسمون كتاب سيبويه « الكتاب » أو يصفونه بأنه « قرآن النحو » .

ويبدو أن ارتباط الدرس اللغوي بالكتب المقدسة كان أمراً قديماً ، أو هو أمر يرجع إلى « طبيعة » الأشياء ؛ فقد عرف عن النحو الهندي أنه نشأ في خدمة الفيدا ، وأنه اكتسب من الدين قداسته واحترامه . وتذكر الروايات قولهم « إن الماء هو أقدس شيء على الأرض ، والكتب المقدسة أكثر قداسة من الماء ، ولكن النحو أكثر قداسة من الكتب المقدسة »[1] .

---

(١) الدكتور أحمد مختار عمر : البحث اللغوي عند الهنود ص ٧٣ .

على أن البحث في المنهج لا يقتضينا أن نسأل : لم نشأ النحو العربي ؟ بقدر ما يفرض علينا أن نسأل : كيف نشأ هذا النحو ؟ ذلك أن السبب وحده قد يفيد في معرفة الخطوات الأولى للنشأة لكنه لا يكفي في فهم استواء المنهج وحركة التطور .

ولعلي أسرع فأقول إن النحو العربي نشأ وتطور في « مناخ » إسلامي عام ، وأنه ظل يتنفس جوه حتى استوت له وسائله ومناهجه . وأقول إنه « مناخ » إسلامي « عام » دون أن أصفه بأن مناخ (خالص أو محض) حتى لا نسقط في شرك الأصالة والتقليد .

ولعلي أسرع أيضاً فأقول إن هذا المناخ الإسلامي العام هو الذي أنتج (علوماً إسلامية) تشاركت في النشأة وتساهمت في أسباب التطور وفي وجوه التأثر والتأثير . وأحسب أن وضع النحو العربي في هذا السياق يعين على فهم الأسس التي صدر عنها أصحابه في رسم منهجه على وجه الخصوص .

* * *

وأول ما يلقانا من هذه العلوم (القراءات القرآنية) ، فقد كانت قراءة القرآن أول ما اهتم به المسلمون ، ووضعت أصول القراءة في عهد الرسول ﷺ على طريقة « التلقي » و « العرض » ، واستمرت تعتمد عليها حتى عرفت عبارة (القراءات السبع) على رأس المائتين[1]

(١) انظر كتابنا : اللهجات العربية في القراءات القرآنية – دار المعارف ١٩٦٨ ص ٧٣ .

وحتى كتب ابن مجاهد كتاب (السبعة) على رأس المائة الثالثة[1] .

وظل الأصل في القراءة هو (الأخذ بالأثبت في الأثر والأصح في النقل ، وليس الأفشى في اللغة والأقيس في العربية) ،[3] كما استقر ضابط القراءات الصحيحة على ثلاثة شروط لا يتخلف منها واحد ؛ أن تكون القراءة موافقة للعربية ولو بوجه، وأن تكون موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وأن يصح سندها عن الرسول ﷺ[2] .

ومنذ البداية اشتهر النحاة بالقراءة ؛ فقد كان أبو الأسود قارئاً ، وكان عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩ هـ) أحد قراء البصريين ، وهو الذي روى عنه أنه أول من ألف في النحو كتابي (الجامع) و (المكمل)[4] أما أبو عمرو ابن العلاء (١٥٤ هـ) ، والكسائي (١٨٩ هـ) فهما من القراء السبعة .

ولعلنا لا نقع في مبالغة حين نقرر أن (القراءات القرآنية) كانت من أهم علوم المسلمين ، لأنها أوثقها اتصالاً بالنص القرآني ، ولأنها هي التي أصلت منهج النقل اللغوي بما أصلت من الاعتماد على الرواية ليس غير ، ثم إنها ثالثاً وضعت منهجاً في نقد الرواية يفوق منهج المحدثين .

القراءات القرآنية علم نقلي لا يعرف التعليل ولا الفلسفة ولا المنطق ؛ إنها علم غير عقلي على وجه العموم .

---

(١) أبو بكر بن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر ١٩٧٢ .

(٢) ابن الجزري : النشر في القراءات العشر – المكتبة التجارية ١ / ١١ .

(٣) السابق : ١ / ٩ .

(٤) ابن النديم . الفهرست : المكتبة التجارية ص ٦٨ .

و « التفسير » أقرب العلوم الإسلامية إلى « القراءات » ، لأن أفضل التفسير عندهم أن يفسر « القرآن بالقرآن » . ثم إنه بدأ مراحله الأولى جزءاً من « الحديث » عند يزيد بن هارون السلمي (١١٧ هـ) وشعبة بن الحجاج (١٦٠ هـ) ووكيع بن الجراح (١٩٧ هـ) وسفيان بن عيينة (١٩٨ هـ) قبل أن يصير علماً مستقلاً عند ابن جرير الطبري (٣١٠ هـ) .

وإذا كان التفسير في بدايته قد عرف بالتفسير المأثور تأكيداً لمعنى الرواية والاعتماد على النقل وخشية أن « لا يقال في القرآن برأي » فإن ذلك كان يستند أولاً إلى فهم العربية ومعرفة طرائق استعمالها ، والروايات تشير في مسائل « ابن الأزرق » وأجوبة « ابن عباس » عنها إلى استشهاد ابن عباس – باللغة في تفسير القرآن ، فهي تذكر أن نافع بن الأزرق ونجدة بن عويمر قاما إلى ابن عباس وقالا له[1] : « إنا نريد أن نسألك عن أشياء من كتاب الله فتفسرها لنا ، وتأتينا بمصادقه من كلام العرب ، فإن الله تعالى إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين ، فقال ابن عباس : سلاني عما بدا لكما ، فقال نافع : أخبرني عن قول الله تعالى (عن اليمين وعن الشمال عزين) ، قال : « العزون » : حلق الرفاق ، قال : هل تعرف العرب ذلك ؟ قال : نعم . أما سمعت عبيد بن الأبرص وهو يقول :

فجاءوا يهرعون إليــه حتى ... يكونوا حول منبره « عزينا »

ومهما يكن من أمر فقد كان « التفسير » في مراحله الأولى – وهي مراحل نشأة النحو – يعتمد على الرواية والنقل ، أي أنه – كالقراءات – كان غير عقلي على وجه العموم .

---

(١) السيوطى : الإتقان ١ / ١٢١

ولم تكن « البلاغة » بعيدة عن هذا الجو الإسلامي العام ، كانت القراءات تقصد إلى ضبط أداء النص القرآني . وكان التفسير يهدف إلى فهم معانيه ومعرفة أحكامه ، ثم كانت البلاغة لدرس أوجه « الإعجاز » فيه على وجه الخصوص .

* * *

على أن أهم ما يميز المنهج الإسلامي علمان : أصول الفقه ، وعلم الكلام .

أما أصول الفقه فإنه « القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة » وهو بهذا يمثل منهج البحث عند الفقيه . وقد ظهرت المحاولات الأولى في عصر الصحابة رضوان الله عليهم ، وهناك روايات ترجع إلى ابن عباس فكرة « الخاص والعام » ، على أن الفترة التي تهمنا هنا هي فترة الأئمة الأربعة ، أبي حنيفة (١٥٠ هـ) ، ومالك (١٧٩ هـ) ، والشافعي (٢٠٤ هـ) ، وابن حنبل (٢٤١ هـ) .

ويجمع مؤرخو علم الأصول على أن المنهج في صورته الأساسية ظهر عند الإمام الشافعي ، والمهم هنا أن الأصول الأربعة — القرآن والسنة والإجماع والقياس — كما استقرت في المنهج إنما تضيف «العقل» إلى « النقل » وهو « عقل » إسلامي يستبعد الباحثون تأثره بعوامل خارجية[1] .

ثم نأتي إلى علم الكلام الذين يعبرون عنه بأنه « علم يتضمن الحجاج

(١) الدكتور علي سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام — دار المعارف ١٩٦١ ، ص ٦٥ — ٦٨ .

عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية[1] لنرى اتصاله القديم بالقرآن ، بل إن قضية « خلق القرآن » باعتباره « كلام الله » قد تكون سبباً في تسميته « علم الكلام »[2] . والحق أن صبغ « الكلام » « بالعقل » يرجع إلى المعتزلة على وجه الخصوص ، وقد كان ذلك في الفترة التي نؤرخ فيها للمنهج النحوي ، ففي البصرة كان واصل بن عطاء (١٣١ هـ) ، وعمرو ابن عبيد (١٤٤ هـ) . وأبو الهذيل العلاف (٣٢٥ هـ) ، وفي بغداد كان بشر بن المعتمر (٢١٩ هـ) وثمامة بن الأشرس (٢٣٤ هـ) .

كانت « القراءات » إذن تعتمد على « النقل » ، وكان « الكلام الاعتزالي » يقوم على « العقل » ، وكان « أصول الفقه » يجمع بين العقل والنقل . ونشأت هذه العلوم كلها من أجل « فهم » النص القرآني أداءاً ، وتركيباً ، وإعجازاً ، وأحكاماً . وتطورت كلها في هذا الجو الإسلامي العام تتبادل التأثر والتأثير .

اختلطت البلاغة بالنحو في كتاب سيبويه ، واختلطت به في « معاني القرآن » للفراء ، بل إن نظرية عبد القاهر في النظيم تنبني على فهمه « للتركيب » النحوي . وكتاباته حافلة بالنصوص التي يلح فيها على هذه الأفكار . فهو يؤكد أن « الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها ، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه .

---

(١) ابن خلدون . المقدمة — المكتبة التجارية — ص ٤٥٨ .

(٢) انظر ما كتبه الدكتور أحمد محمود صبحي في كتابه : في علم الكلام — دار الكتب الجامعية — الطبعة الثانية ١٩٧٦ ص ١٣٥

والقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه »[1] . وهو يقول : « اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو ينطلق . وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج ، وإن خرجتَ خرجتُ ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا إن خرجت خارج ..[2] »

وتأثرت البلاغة « بالكلام » على ما نعرف من صحيفة بشر بن المعتمر[3] ، أما إعجاز القرآن فيكفي أن نشير هنا إلى كتاب الباقلاني[4] ، وكتاب القاضي عبد الجبار[5] .

أما النحو فإن صلته أوثق ما تكون بعلمي الكلام والأصول ، أي أن هذه العلوم الثلاثة كانت أكثر العلوم تبادلاً للتأثر والتأثير . وقد ظهرت التأثيرات الكلامية في النحو في فترة مبكرة عند سيبويه ، فهو يقول مثلاً : «واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو،وهو من

---

(١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الإعجاز — مطبعة المنار ١٣٣١ هـ ص ٢٣

(٢) المصدر السابق ص ٦٣ .
وانظر تحليل الدكتور شوقي ضيف : البلاغة تطور وتاريخ ص ١٦٨ وما بعدها

(٣) الجاحظ : البيان والتبيين ١ / ١٣٥

(٤) الباقلاني : إعجاز القرآن تحقيق السيد أحمد صقر — دار المعارف

(٥) القاضي عبد الجبار . المغني . ج ١٦ إعجاز القرآن. تحقيق أمين الخولي، وزارة الثقافة .

اسمه ، وذلك قولك : هذا زيد الطويل . ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك : هذا زيد ذاهباً . ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه ، كقولك : هذا درهم وزناً ، لا يكون إلا نصباً[1] » ونشير هنا إلى مذهب المعتزلة في أن « الصفات عين الذات » . وقد كان تأثير «الكلام» أشد حين تقدم «التعليل» في النحو ، يقول الزجاجي «قال قائل قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن حركات الفاعلين ، والحركة لا تبقى وقتين ، وأصحابكم البصريون يعيبون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها إن الحركة لا تبقى زمانين ، وأنه محال قول من قال : فعل دائم ، وقد جعلتم أنتم أيضاً الأفعال ثلاثة أقسام فقلتم فعل ماض ، وفعل مستقبل ، وفعل في الحال . فأما الماضي والمستقبل فمعقولان ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال ، وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه[1] » .

وفي الفقه كان الخليل معاصراً للإمام أبي حنيفة ، وقد عاصر سيبويه تلميذيه أبا يوسف ومحمداً ، ويروى أبو جعفر الطبري أن أبا عمر الجرمي قال : أنا مذ ثلاثون أفتى الناس في الفقه من كتاب سيبويه . قال : حدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار ، فقال : أنا سمعت الجرمي يقول هذا ، وأومأ بيديه إلى أذنيه . وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث ، إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش[3] » .

وقد ذكر ابن جني أن « كتب محمد بن الحسن رحمه الله إنما

---

(١) سيبويه : الكتاب ١ / ٢٧٦

(٢) الزجاجي (أبو القاسم) : الإيضاح في علل النحو – تحقيق مازن المبارك – دار العروبة – القاهرة ١٩٥٩ – ص ٦٧

(٣) ياقوت ١٢ / ٥

ينتزع أصحابنا منها العلل »[1] . بل إنه ألف كتابه الخصائص على طريقة الأصوليين[2] .

ويعقد فيه باباً عن « علل العربية أكلامية هي أم فقهية » يقول فيه : « اعلم أن علل النحويين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين – أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين . وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس ، وليس كذلك حديث علل الفقه »[3] . وقد كان التأليف في الخلاف بين النحاة « على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة »[4] .

* * *

كان هذا هو الجو العام الذي نشأ فيه النحو وتطور ، كما نشأت العلوم الأخرى وتطورت ، أمدته القراءات بالنقل والاعتماد على الرواية ، وأمدته الأصول والكلام بالطابع العقلي الذي جعله لا يتوقف عند ظواهر اللغة توقف الوصف المباشر ، وإنما يتعداه إلى تفسير هذه الظواهر تفسيراً عقلياً يوصله إلى القوانين المطردة التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي . وخلاصة القول أن المنهج النحوي لم يكن نقلاً محضاً ولم

---

(١) ابن جنى : الخصائص تحقيق محمد على النجار – دار الكتب ، ١٩٥٤ ، ١ / ١٦٣

(٢) السابق ١ / ٢

(٣) السابق ١ / ٤٨

(٤) الأنبارى : الإنصاف في مسائل الخلاف – تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد مطبعة الاستقامة ١٩٤٥

يكن عقلاً محضاً . من هنا كانت دعوتنا إلى تلمس مصادر هذا المنهج في « داخل »البيئة الإسلامية ، وليس في « خارجها »[1] ، أما قضية الفكر اليوناني والمنطق الأرسطي فسوف نعرض لها في موضعها من البحث إن شاء الله .

---

(١) انظر كتابنا : فقه اللغة في الكتب العربية – دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢ ص ٢٣ وما بعدها .

الباب الأول

النحو الوصفي

الفصل الأول

النحو الوصفي : النشأة والمنهج

« النحو الوصفي » فرع من « علم اللغة » الحديث الذي ظهر أوائل هذا القرن وأخذ يتأصل ويتطور تطوراً سريعاً جداً في السنوات الأخيرة . واستعمال « الوصفي » مصطلحاً في الدرس اللغوي إنما كان نتيجة للمنهج « التاريخي » الذي وجه أعمال اللغويين الأوربيين حتى أواخر القرن الماضي ، فمنذ أعلن السير وليم جونز Sir W. Jones آراءه عن اللغة « السنسكريتية » عام ١٧٨٦ م أخذت دراسة اللغة تسلك سبيل « التأريخ » و « المقارنة » على ما نعرف من المنهج الذي ساد هذه الدراسة طوال القرن التاسع عشر وبخاصة لدى المدرسة الألمانية[١] .

نعم ، لقد كانت « السنسكريتية » أساس البحث اللغوي ، وكان دارس اللغة يلجأ في شرحه لأية ظاهرة لغوية أوروبية إلى السنسكريتية دائماً ، وقد قال ماكس مولر Max Müller « إن السنسكريتية هي الأساس الوحيد لفقه اللغة المقارن ، وسوف تبقى المرشد الوحيد الصحيح لهذا العلم ، وعالم فقه اللغة المقارن الذي لا يعرف السنسكريتية شأنه

(١) فصلنا الحديث عن (الفيلولوجيا) في القرن التاسع عشر في كتابنا : فقه اللغة في الكتب العربية – ص ٩ – ٢٩

شأن عالم الفلك الذي لا يعرف الرياضيات.» غير أن سيادة هذا المنهج قد لفتت بعض اللغويين الخالفين إلى نقده وتجريحه بحثاً عن شيء جديد، فيقول إليس Ellis : «في أيامنا هذه جاء كشف السنسكريتية، وبدأ فقه اللغة، ولكنه ـ للأسف ـ بدأ من النهاية غير الصحيحة، وذلك أن البدء بالسنسكريتية كان كأنه وصل لظواهر الحياة بشيء ميت، كما أنه من الخطأ بدء دراسة علم الحيوان بدراسة علم الحفريات، أي دراسة علاقات الحياة بعظام الموتى»[1].

ومهما يكن من أمر فقد شهدت دراسة اللغة أوائل القرن العشرين تحولاً أساسياً، وبدأ «علم اللغة» الحديث. ونحن هنا معنيون ببحث «المنهج» الذي وجه «النحو» في هذا «العلم». ولقد نرى أن ذلك يقتضينا أن نتوقف عند ثلاثة من مؤسسي «علم اللغة» ممن كانت لهم آثار بالغة في ارتياد طرائقه وتحديد أصوله وتوجيهه هذه الوجهة التي نعرفها الآن.

وهؤلاء الثلاثة هم:

١ ـ العالم السويسري فردينان دى سوسير
٢ ـ العالم الأمريكي إدوارد سابير
٣ ـ العالم الأمريكي ليونارد بلومفيلد

دي سوسير والمنهج الوصفي:

أما دى سوسير فهو مؤسس «علم اللغة الحديث دون نزاع، وهو صاحب فكرة «المنهج الوصفي» كما سيظهر من هذا العرض.

(1) Jespersen. Otto : Language; Its Nature, Development and Origin, London 1694, p. 67.

ولد فردينان دى سوسير Ferdinand de Saussure [1] في سويسرا في ١٧ نوفمبر ١٨٥٧ ، من أصل فرنسي ، ودرس في جنيف ، ثم انتقل إلى ليبزج ليبدأ دراسته الجامعية وهو في الثامنة عشرة ، وتلمذ للفيلولوجي الألماني المشهور G. Curtius ، وكان من زملائه حينذاك قطبا حركة « النحويين الشبان Junggrammatikar » لسكين Leskien وبروجمان Brugmann . وفي سنة ١٨٧٩—حين كان في الثانيةوالعشرين— ألف أول أعماله :

Mémoire sur le Système Primitif des Voyelles dans les Langues Indo-Européennes.

ولقد لفت إليه هذا الكتاب أنظار الباحثين ، وأخذ يحتل منذ ذاك مركزاً ملحوظاً في الدرس اللغوي . ثم سافر إلى باريس حيث شارك في الجمعية اللغوية Société Linguistique . ، وأخذ يحاضر من ١٨٨١ إلى ١٨٨٩ عن « النحو المقارن » . وبعد ١٨٩١ انتقل إلى جامعة جنيف حيث حاضر عن « النحو المقارن » أولاً ، ثم عن « علم اللغة العام » .

وحين توفي ١٩١٣ لم يكن قد نشر كتابه « محاضرات في علم اللغة العام » .

Cours de Linquistique générale

فقد جمعه بعض تلاميذه بعد وفاته بمقابلة المذكرات التي كانوا يكتبونها عنه أثناء إلقائه هذه المحاضرات .

ويتفق الدارسون على أن هذا الكتاب هو أهم عمل بدأ تحديد

(1) Dinneen, Francis, P. : An Introduction to General Linguistics ;Holt, Rinehart and Winston. New York 1967 pp. 192-211.

الأسس التي صدر عنها علم اللغة الحديث[١] .

وواضح من هذه الترجمة الموجزة لدى سوسير أنه نشأ في فترة ازدهار الدراسة الفيلولوجية التي كانت تركز على البحث التاريخي للظواهر اللغوية ، وأنه شارك في هذا البحث تحصيلاً وتأليفاً وتدريساً ، غير أنه كان قد أخذ يضيق بقصر الدرس اللغوي على الوجهة التاريخية ، ولكنه لم يكن قد وجد ما يبحث عنه إلا حين اتصل بما قدمه معاصره عالم الاجتماع إميل دور كايم Emile Durkheim (١٨٥٨ – ١٩١٧) . فعلى ضوء آرائه في بحث الظواهر الاجتماعية قدم دى سوسير نظريته في بحث الظواهر اللغوية .

والذي شد اهتمام دى سوسير أن دور كايم كان قد أخذ يحدد « الوقائع الاجتماعية » Social Facts باعتبارها « أشياء » things تشبه « الأشياء » التي تدرس في العلوم الطبيعية . وأنه قرر أن هذه الوقائع الاجتماعية ذات طبيعة « عامة » ، أي أنها ليست « فردية » . و « الشيء » عنده ينتظم كل موضوعات المعرفة التي لا يمكن إدراكها بالنشاط العقلي الداخلي ولكن بما تقتضيه من الخبرة والملاحظة والتجربة ، وقد أشار دور كايم نفسه إلى أن « اللغة » يمكن اعتبارها « شيئاً » وهي ليست فردية ، ولكنها عامة[٢] .

ولقد كان لدور كايم تأثيره البالغ على فكر دى سوسير ، ولعله كان السبب في تحويل الدرس اللغوي إلى الاتجاه العلمي ، ذلك أن اعتبار

---

(١) كل ما يتصل بآراء دى سوسير في هذا البحث نرجع فيه إلى النسخة الانجليزية
De Saussure: Course In General Linguistics, translated from the French by Wade Baskin, Peter Owen : London, 1960.
(2) Dinneen : An Introduction, pp. 193-194.

اللغة « شيئاً » « عاماً » شأنه شأن « الوقائع الاجتماعية » الأخرى هو الذي يسر السبيل إلى تطبيق قوانين « العلم » في دراسة الظواهر .

بدأ دى سوسير منهجه بتحديد ثلاثة مصطلحات تتصل بالكلام الإنساني[1] :

la parole - le langage - la langue

وقد أراد من تمييز كل مصطلح أن يصل إلى تحديد اللغة باعتبارها « شيئاً » يمكن درسه « علمياً » .

أما الأول وهو La parole فهو ما يمثله « كلام الفرد » ؛ وهو لذلك ليس « واقعة اجتماعية » ، لأنه يصدر عن « وعي » ، ولأنه نتاج فردي كامل ، على حين أن الوقائع الاجتماعية ينبغي أن تكون « عامة » تمارس « فرضها » على المجتمع وليست كالحركة الفردية التي تتصف بالاختيار الحر .

وأما المصطلح الثاني le Langage فهو اللغة بمعناها العام ، إنها مجموع الكلام الفردي la parole والقواعد العامة للغة الإنسانية ، وهي أيضاً ليست « واقعه اجتماعية » لأنها تتضمن العوامل الفردية المنسوبة إلى المتكلمين الأفراد .

وأما المصطلح الثالث la langue فهو الذي يراه صالحاً للدراسة العلمية ؛ إنه اللغة المعينة ، ولقد حدده في هذه الصيغة :

La Langue = le langage minus la parole

---

(1) De Saussure ; Course .... pp. 7-17.

وهذا المصطلح يعبر عن « العادات » التي نتعلمها من المجتمع الكلامي ، والتي على أساسها نتصل بالآخرين في المجتمع ، ويكون بيننا الفهم المتبادل .

والتمييز بين هذه المصطلحات يفضي إلى نتيجة هامة عند دى سوسير ، فالمصطلح الأول La parole ليس واقعة اجتماعية ، لأنه فردي ، والفردي يقوم على عنصر الاختيار ، وعنصر الاختيار لا يمكن التنبؤ به ، وما لا يمكن التنبؤ به لا يمكن دراسته دراسة « علمية » . والمصطلح الثاني le langage لا يمثل كذلك واقعة اجتماعية « نقية » لأنه يضم إلى الجوانب الاجتماعية جوانب فردية . وإذن فإن la langue هي وحدها « الواقعة الاجتماعية » لأنها « عامة » داخل المجتمع وهي تمارس « فرضاً » على المتكلمين الأفراد . وهي لا توجد كاملة عند كل فرد — شأن دوركايم في نظرته عن Collective consciousness — إنها عنده « نظام من القيم النقية » .

والحق أن هذا التفسير يؤدي أن تكون la langue « تجريداً » ولكن دى سوسير كان يدرك ذلك ، بل كان يرى هذا التجريد أصلح شيء للدراسة العلمية .

وهذا التحديد الأساسي يكشف عن تقدم دى سوسير نحو الدرس العلمي متأثراً بدوركايم حين جعل la langue وحدها موضوع البحث باعتبارها « واقعة اجتماعية » عامة ، تكون « نظاماً » من القيم ، ومن ثم فهي « شيء » يمكن ملاحظته « وتجريبه » و « تجريده » ورصد « القوانين » التي تحتويه . فالكلام الفردي la parole لا يمكن وضعه في صيغة علمية ، إن أقصى ما نستطيعه هو أن نصوره على النحو التالي :

$$l + l' + l'' + l''' \ldots$$

وهكذا إلى غير ما نهاية ، أما la langue فهي بعموميتها تخضع للصياغة العلمية :

1 + 1 + 1 + .. = I (Collective pattern)

ويتقدم دى سوسير خطوة أخرى ليقدم أهم ما تمثله إضافته في الدرس اللغوي ، وذلك ما تناوله في الفصل الذي كتبه بعنوان :[١]

Static and Evolutionary Linguistics

والذي عرض فيه نظريته في منهج البحث .

لقد كان النحويون الشبان Junggrammatiker قد قرروا أن الطريقة الوحيدة لدراسة اللغة هي دراستها تاريخياً ، diachronically . عارض دى سوسير هذا الاتجاه وقرر أن اللغة ينبغي أن تدرس في مرحلة خاصة أو في « حالة للغة ètat de langue » أي تدرس حالة استقرارها في بيئة مكانية وزمانية محددة ، واتخذ لذلك مصطلح Synchronic للدلالة على هذا المنهج ، وهو الذي ساد علم اللغة منذ ذلك الحين . إن دراسة اللغة في حال استقرارها هو ما يعرف الآن بالمنهج «الوصفي» . وقد أشار دى سوسير إلى أنه يشبه ما يجري في دراسة النبات مثلاً ، حين تقدم شريحة مقطوعة قطعاً أفقياً ، وأخرى مقطوعة قطعاً رأسياً . إن القطع الأفقي هو الذي يكشف ، لأنه يقفنا على مرحلة خاصة ، وعلى حالة محدودة ، ذلك أن هذا القطع يشمل مجموع « الخلايـــا » و « الحلقات » « والألياف » التي يمكن مقارنتها والتي يسهل تمييز كل واحدة منها من الأخرى ، بسبب وضوح مكانها على السطح . وفحص

(1) Ibid : pp. 79 - 100.

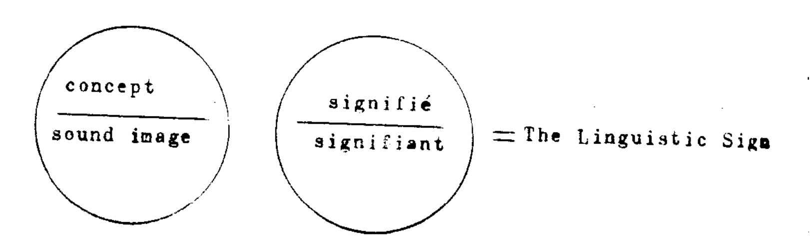
هذه المادة لا يقتضينا أن نعرف شيئاً عن تاريخ ما نراه . إنه يفضي بنا إلى أن « نحدد » المكان ، وأن نحدد كل جزء ، « ونصفه » بربطه بما يجاوره من أجزاء . وهكذا اللغة ؛ إن صاحبها لا يحتاج أن يعرف شيئاً عن اشتقاق كلمة أو تاريخها كي يستعملها . ومن ثم فإن تناول اللغة ينبغي أن يكون على هذا الأساس ، أي على القطع الأفقي كما يقول ، لأن القطع الرأسي الذي يمثل الدراسة التاريخية — لا يقدم لنا صورة متكاملة على السطح ، بل يؤدي إلى صور مختلفة حيث نرى خطوطاً تتفرع وقد تختفي ومن ثم يضيع التحديد وتصعب « المقابلة » ويستحيل « التمييز » .

إن هذا العرض الذي قدمه دى سوسير أثبت أن التناول التاريخي للظاهرة اللغوية ليس تناولاً « علمياً » لأنه لا يستطيع أن يطبق مبادئ البحث العلمي — ومنذ ذلك الحين وجد مصطلحا Diachrony و Synchrony طريقهما إلى البحث اللغوي ليشير الثاني منهما إلى المنهج الوصفي الذي يراه اللغويون المحدثون حتى الآن المنهج الصالح لدراسة اللغة على أساس علمي .

والأساس الثالث في نظرية دى سوسير هو فكرة « العلامة اللغوية » The Linguistic Sign [1] وهي التي أدت به إلى اعتبار اللغة نظاماً من « العلامات » ، والبحث العلمي يؤمن بوجود « أشياء » محددة ومعينة ، رآها هو في العلامة اللغوية ، ويعلق دى سوسير على ما يعبر به الناس عن اللغة من أنها « مستودع من العلامات » deposit of signs

(1) Ibid : pp. 63 - 70.

بأنهم فهموا العلامات على أنها « مفردات » اللغة ، أو على أنها الصلة بين « اللفظ » و « الشيء الطبيعي » Onomatopoeia وهذا كله خطأ . إن العلامة عنده لا تصل « الشيء » « باللفظ » ولكنها تصل « التصور » « بالصورة السمعية » إنها وحدة طبيعية ذات جانبين ، ويمكن توضيحها بالشكل الآتي :



وهو يعني « بالتصور » singnifié أو الشيء المعنى ، وبالصورة السمعية Signifiant ... و « العلامة » ليست واحداً منهما ، إنها كلاهما معاً ، أو هي كالورقة لا يمكننا أن نقطع وجهاً دون أن نقطع الوجه الآخر . إن أي تغيير في الصورة السمعية لا بد أن يؤدي إلى تغيير في التصور ، وأي تغيير في التصور لا بد أن يؤدي إلى تغيير في الصورة السمعية .

إن فكرة « العلامة » هي التي كان يبحث عنها لوضع منهج علمي وصفي لأنها هي الشيء الذي يمكن تحديده وتعيينه ، وهي تتسع عنده لتشمل كل ما يمكن تمييزه كالجمل والعبارات والكلمات و«المورفيمات»(١) .

هذه هي الأصول الثلاثة التي نهض عليها منهج دى سوسير ، وهي

---

(١) لسنا هنا معنيين بالحديث المفصل عن الجزئيات ، وإنما همنا أن نتتبع الأسس التى يقوم عليها المنهج .

التي غيرت اتجاه الدرس اللغوي في هذا القرن ، وسلكته في ميدان الدرس « العلمي » الموضوعي ، ولعله من المفيد بعد هذا العرض أن نشير إلى ما يلي :

١ — إن اتجاه دى سوسير إلى دراسة اللغة باعتبارها واقعة اجتماعية عامة إنما كان بتأثره بآراء دوركايم ، وهي التي أدت به إلى اعتبار La langue ميدان البحث اللغوي .

٢ — إن رفضه للمنهج التاريخي كان رفض العارف بحقائقه وأصوله مما أدى به إلى اعتبار « المنهج الوصفي » الطريق الوحيد لبحث اللغة على أساس علمي .

٣ — إنه هو الذي اقترح فكرة دراسة اللغة باعتبارها « نظاماً من العلامات » كي يتسنى تطبيق مبادئ البحث العلمي عليها .

٤ — إنه مع تأثره بدوركايم كان يسعى إلى أن يكون « علم اللغة » علماً « مستقلاً بذاته » autonomous ومن ثم كانت آخر جملة قالها في محاضراته « إن موضوع علم اللغة الصحيح والوحيد هو اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها »[1] .

«The true and unique object of linguistics is language studied in and for itself.»

* * *

(1) Ibid : 232.

سابير والبحث الحقلي :

تطور « علم اللغة » الحديث في الجامعات الأمريكية في وقت يقارب تطوره في أوروبا ، وأخذ يسهم في وضع أصول « العلم » منذ أوائل هذا القرن ، وتميز باتجاهات خاصة قبلت بعضها الدوائر الأوربية ورفضت بعضها الآخر ، حتى استقر الآن لدى الدارسين أن هناك تناولاً أمريكياً خاصاً للدرس اللغوي .

ويمثل إدوارد سابير Edward Sapir جيل الرواد في هذه المدرسة ؛ وقد اتخذ نموذجه — شأن دى سوسير — من ميدان آخر هو ميدان الأنثربولوجيا .

كان سابير[1] في السادسة والعشرين حين التقى في نيويورك سنة ١٩٠٤ بالعالم الأنثربولوجي فرانز بوعز Franz Boas .

وكان سابير يعد حينذاك بحثه للماجستير في الدراسات الألمانية على منهج الفيلولوجيا الذي أشرنا إليه . وحين تعرف على أفكار بوعز ومنهجه في البحث الأنثربولوجي تغير اتجاهه تغيراً كاملاً .

ولد فرانز بوعز سنة ١٨٨٥ أي نفس السنة التي ولد فيها دوركايم ، وأخذ يجري دراسات حقلية وبخاصة بين قبائل الهنود الأمريكيين ، وجمع مادة طيبة من لغاتهم ، واستقر لديه أن فهم المجتمع لا يكون عن طريق « البيئة » وإنما عن طريق « الثقافة » ، وأن درس ثقافة ما لا يكون درساً علمياً إذا أغفلنا دراسة اللغة . والدراسة الحقلية جعلته

(1) Dinneen : An Introduction. pp. 213-237.

يتجه اتجاهاً مغايراً لمنهج دى سوسير ، فعلى حين اعتمد دى سوسير على la langue رأى بوعز أن بحث اللغة يجب أن يتوجه إلى la parole لأن كلام الفرد هو الشيء الذي يمكن رصده وبحثه من هذه السبيل .

توقف سابير عن الدراسة الفيلولوجية القديمة ، وأخذ ينحو منحى بوعز مطوراً منهجه في بحث الظواهر اللغوية ، وتوجه توجهاً كاملاً إلى الدراسة الحقلية ، معتمداً على المصدر البشري informant في جمع مادته اللغوية ، وقدم بحوثاً كثيرة عن عدد من لغات الهنود الأمريكيين ، جامعاً بين اللغة والأنثربولوجيا .

وقد خلف لنا سابير كتاباً واحداً هو Language [1] ، أما بقية دراساته فقد جعلها في عدد من المقالات والأبحاث نشرت في المجلات والدوريات العلمية .

ولا شك أن الدراسة الحقلية جعلت تقرب البحث اللغوي من مناهج البحث « العلمي » لأنها تقوم على الاتصال المباشر باللغة المنطوقة كما هي ، ولأنها تعتمد على الملاحظة والتصنيف والتحليل لما هو واقع . وقد أدت به هذه الدراسة إلى أهم إضافة في علم اللغة الحديث وهو ما أسماه : الشكل اللغوي Linguistic form .

لقد قرر سابير أولاً أن « الأشكال » اللغوية ينبغي أن تدرس في ذاتها ، أي باعتبارها أشكالاً ، وليس على أساس من المعاني التي نتصورها

---

(1) Sapir, Edward : Language : An Introduction to the study of Speech, Harcourt, Brace & World, Inc; New York 1921.

ابتداءاً . والحق أنه لم يغفل « المعنى » في كل خطوة من خطوات التحليل ، لأن « الجملة » عنده هي « التعبير اللغوي عن قضية »[1] :

« the linguistic expression of a proposition »

وهذه المسألة توضح ما يحتمل من لبس حين يفهم « الشكل اللغوي » على أنه شكل منفصل عما يؤديه من معنى ، إذ لا يمكن إنكار « الطبيعة الإدراكية للغة » والمهم أن نبحث عن العناصر الأساسية التي تكون الشكل اللغوي ، وقد رآها سابير ثلاثة عناصر[2] :

1 - Radical - grammatical element العنصر النحوي الأساسي

2 - Word الكلمة

3 - Sentence الجملة

غير أن المنهج العلمي كما رآه سابير ينبغي أن يتركز على دراسة « التركيبات الشكلية » للغة ، وهي تقتضي دراسة « الأنماط » في الصوت والكلمة والجملة . وقد لقي هذا الاتجاه نقداً من بعض الذين ظنوه يتجاهل جانب المعنى ، وصوروه على أنه دراسة جامدة لا حياة فيها . وقد رد سابير بأن « التركيبات الشكلية » هي هم اللغوي الأول ، لأن أهم خصائص اللغة — حتى في أكثر اللغات بدائية هو اكتمالها « الشكلي » . لكن ذلك لا يعني درس « التراكيب » مستقلة عما تؤديه من « وظيفة »[3] .

---

(1) Ibid : p — 35.

(2) Ibid : pp. 33 — 34 — 35.

(3) Mandelbaum, D. G.; Selected Writings of Edward Sapir, Berkeley, California, 1949, p. 153.

ومن هنا رأى سابير أن دراسة « الشكل اللغوي »[1] تقتضي ركنين ضروريين ، أولهما « التصورات » الأساسية التي تؤديها اللغة في الاتصال بين الناس ، وثانيهما الطرق « الشكلية » التي ترتبط بها هذه التصورات . وهذه الطرق الشكلية هي ما يسميه « العمليات النحوية » grammatical processes وقد قدم لها ستة نماذج :

1 — Word order

2 — Composition.

8 — Affixation.

4 — Internal modification of the radical or grammatical element.

5 — Reduplication.

6 — Accentual differences.

إن دراسة « الشكل اللغوى » جعله يؤكد غير مرة على أن المنهج العلمى يرفض دراسة اللغة في ضوء تصورات سابقة ، أو على ضوء « أنماط » من لغات أخرى . إن الدراسة ينبغى أن تكون من واقع اللغة نفسها ، ومن ثم رفض التقسيم التقليدى « لأقسام الكلام » ورفض اعتبارها « عالميات لغوية » ، ورآها تصنيفات غير صحيحة وليست وحدات « وظيفية طبيعية » وعلى الباحث أن يدرك أن لكل لغة أقسامها الخاصة ولها تراكيبها المتميزة[2] .

(1) Sapir : language, p. 59.

(2) Ibid. p. 119.

وهذا المنهج في البحث الحقلى وما أدى إليه من التركيز على دراسة « الأشكال » جعل كتابات سابير تمتلىء بالتطبيقات العملية للتحليل اللغوى وبخاصة في ميدان الأصوات والنحو ؛ مع إيضاحات كثيرة عن اللغة « والثقافة » و « الشخصية » (١) .

* * *

بلومفيلد والتفسير السلوكي :

يعتبر ليونارد بلو مفيلد أكثر من اهتم بجعل دراسة اللغة علمية scientific ومستقلة autonomous . كان دى سوسير قد ركز على دراسة « العلامة اللغوية » وعلاقاتها مما وضع أسس المنهج الوصفى غير أنه لم يقدم بحثاً مفصلا للأصوات اللغوية ومعانيها، ولقد كان سابير هو الذى قام بهذا البحث من خلال دراساته الحقلية .

وكما تأثر دى سوسير بدوركايم في الاجتماع ، وتأثر سابير بفرانز بوعز في الأنثروبولوجيا ، أقام بلومفيلد منهجه متأثراً بالمذهب « السلوكى» behaviorism في علم النفس وبخاصة عند واطسون J. B. Watson الذي يشرح هذا الاتجاه بأنه اكتشاف « ما سوف يفعله الفرد في موقف معين أو حين يرى شخصا ما يفعل شيئاً ما ، وهذه الطريقة تمكننا من التنبؤ « بالاستجابة » response حين نعرف « المنبه » أو « المثير » stimulus »(٢) .

---

(1) Sapir : Culture, Language and Personality, selected essays edi ted by D. G. Mandelbaum, University of California press, 1956.

(2) Dinneen : An Introduction, p. 240.

ويترتب على ذلك أن « السلوك الإنساني » يمكن معرفته عن طريق فهم الظواهر الفسيولوجية وغيرها من الظواهر المادية في سلوك الأفراد.

شرح بلومفيلد منهجه في كتابه Language [1] الذى كان مصدر الدرس اللغوى في أمريكا وفي عدد من دول أوروبا إلى فترات قريبة ، بل وصفه الباحثون بأنه « إنجيل علم اللغة الأمريكى »

«The bible of American Linguistics »

وكان بلومفيلد قد أصدر كتابا سنة ١٩١٤ بعنوان :

Introduction to the Study of Language

راجعه وغيره سنة ١٩٣٣ إلى كتاب Language بعد اتصاله بالمذهب السلوكى الذي كان مزدهرا في الثلاثينات .

بدأ بلومفيلد كتابه بتحديد « دراسة اللغة » فقرر أن الدراسات القديمة قبل المدرسة الفيلولوجية التاريخية – دراسات غير علمية لأنها «استدلالية» و « معيارية » . وأكد أن الدرس الوحيد للغة ينبغى أن يكون درسا وصفيا « استقرائياً » [2] .

ويشرح منهجه في بحث « الحدث الكلامى » من الوجهة « السلوكية» رافضا طريقة التناول العقلية mentalistic القديمة . فيقول إن الخطوة الأولى في دراسة اللغة هى أن نعتبرها صورة من السلوك « الجسماني »

(1) Bloomfield. Leonard : Language. George Allen & Unwin 1933.

(2) Ibid : p. 20.

فكما يمكن فهم هذا السلوك من خلال الظروف البسيطة التي تكتنفه ... يكون فهم الحدث الكلامى . وهو يشرح ذلك بقصته عن «جاك» Jack و « جيل » Jill .

(« جيل » ترى تفاحة على شجرة ، تحدث صوتا بحنجرتها ولسانها وشفتيها ، يتسلق « جاك » الشجرة ليأتي بالتفاحة ، تأخذها « جيـــل » وتأكلها .)

هذه القصة توضح الظروف البسيطة التى يمكن تحليلها إلى ما يلى :

١ ـ أحداث عملية تسبق الحدث الكلامى :

٢ ـ الكلام .

٣ ـ أحداث عملية تتبع الحدث الكلامى .

وهو يشرح الخطوة الأولى بأن « جيل » كانت جائعة ، أى أن بعض عضلاتها كانت تتحرك بطريقة معينة أيضا ، ثم إن الموجات الضوئيـــة المنعكسة من التفاحة أثرت في عينيها ، كل ذلك يمثل المثير أو المنبه وهو الذى يرمز إليه بالرمز (S) . ولو كانت « جيل » وحدها لأتـــت بالتفاحة هى ، وهو ما يسمى « استجابة » ويرمز لها بالرمز (R) ، ولكن جاك كان معها ، هنا تحدث « استجابة بديلة » Substitute response (١) وهو الحديث الذى تنقل به جيل رغبتها في التفاحة ، وهذا الحديث يعتبر « منبها بديلا substitute stimulus لجاك ، ومـــن ثم يتسلق الشجرة ويأتي بالتفاحة ، وهو « استجابته » (R) للحدث الكلامى ، ويوضح بلومفيلد المسألة على النحو التالى :

S → r - - - - - s → R

إن هذا التصوير يوضح أن الخطوط المتقطعة r - - - - s تمثل الحدث الكلامى وهو الذى يملأ الفراغ بين جسمى المتكلم والسامع [١] . وهــذا الفهم يجعله يقارن بين نظريتين [٢] لتفسير الكلام الإنساني ، أما النظريــة الأولى فهى النظرية العقلية mentalistic وهو يرى أنها ترجــع السلوك الإنساني إلى عوامل غير فيزيقية ملموسة ؛ إلى الروح أو العقل أو الإرادة مثلا ، وهى تختلف اختلافا جوهريا عن الأشياء المادية ، ومن ثم فهى تتبع نوعا غير واضح من العلل ، أو لا تتبع علة على الإطلاق ، بل إن العقل والإرادة لا تتبع أنماط « الاطراد » بين العلة والأثر فى العالــم المادى «cause - and - effect sequences» ومن ثم لا نستطيع أن نتنبأ بسلوكها ، أى لا تخضع للوصف « العلمى » .

وأما النظرية الثانية فهى التي يسميها النظرية المادية materialistic أو الآلية mechanistic وهى التى يراها صالحة لدراسة السلــوك الإنساني ، لأن التصرفات الإنسانية جزء من « اطراد العلة والأثر » ، وهى تشبه ما نلحظه في دراسة الطبيعة أو الكيمياء . وعلى ذلك فإن « الكــلام » باعتباره نمطا من السلوك الإنساني معقد تعقيداً شديدا ، حتّى إن أى تغيير بسيط يؤدى إلى سلسلة معقدة من التتابعات ؛ وأى تغيير بسيط في حالــة الجسم قد تؤدى إلى اختلاف كبير في « الاستجابة » ولكننا نستطيــع أن « نتنبأ » بسلوك الشخص إذا عرفنا الحالة التى هو عليها في نفس اللحظة .

---

(1) Ibid : p. 26.

(2) Ibid : pp. 32 - 3.

إن دراسة الكلام في هذا السياق تؤدى إلى نتيجة هامة عند بلومفيلد، وهى أن الحدث الكلامى له « معنى »، ومن ثم فإن دراسة الكلام باعتباره أصواتا دون اعتبار المعنى يؤدى إلى نقض النظرية من أساسها ، ولكنه يقرر مع ذلك « أن تقرير المعاني هو أضعف نقطة في دراسة اللغة ، وسوف تبقى هكذا حتى تتقدم المعرفة الإنسانية إلى أبعد من حالتها الراهنة » [1] .

ويمضى بلومفيلد يقدم في كتابه عرضا مفصلا يطبق فيه نظريته في دراسة الحدث الكلامى باعتباره سلوكا يخضع للملاحظة والتنبؤ والتفسير، فتناول الفونيم وأنماطه ، والتركيب الصوتي ،والأشكال النحوية، والجغرافيا اللهجية ، وأنواع التغير اللغوى . وقد أسس في ذلك كله مصطلحات كثيرة لا يزال معظمها مستعملا حتى الآن .

والحق أن تأثير بلومفيلد على دراسة اللغة في أمريكا وفي أوروبا كان عظيما ، بل إن منهجه في الوصف العلمى هو الذى ظل سائدا في الجامعات الأمريكية حتى السنوات الأخيرة .

* * *

وبعد ، فهؤلاء الثلاثة هم الذين وضعوا أسس علم اللغة الحديث ، وسعوا في تأصيل قواعده نظرا وتطبيقا ، ونحن نتوقف عندهم لما نراه كافياً من توضيح إطار المنهج ، ولكننا نشير إلى أن الدرس الحديث عرف عددا كبيرا من علماء اللغة في الغرب نذكر منهم علماء مدرسة كوبنهاجن في الدانمارك يسبرسن Otto Jespersen وهلمسلف Louis Hjelmslev

(1) Ibid : p. 140.

صاحب نظرية دراسة « التركيبات الشكلية » المحضة في اللغة تحت اسم glossematics . ونذكر منهم علماء مدرسة لندن تحت قيادة فيرث J. R. Firth صاحب نظرية سياق الحال Context of situation ونذكر منهم العالم الروسى تروبتسكوى N.S. Troubetskoy ، وتلميذه جاكوبسون Jackobson . وغير هؤلاء وهؤلاء كثيرون ولكن إطار المنهج هو كما أوضحناه .

ولقد يحسن أن نشير بعد هذا العرض إلى ما يلى :

١ ــ أن الدرس اللغوى عرف نهضته الحقيقية في الغرب بعد كشف خصائص السنسكريتية وازدهار الدراسات الفيلولوجية في القرن التاسع عشر في بحث النصوص القديمة ومقارنة اللغات ومحاولة إعادة صياغة اللغات الأولى ثم محاولة الوصول إلى قوانين وبخاصة فيما يتعلق بالتغيير الصوتي على أن الطابع العام لهذه الدراسة ظل في حيز التناول التاريخى للظواهر .

٢ ــ أن علم اللغة الحديث لم يبدأ من جهل أصحابه بالمنهج الفيلولوجى التاريخى ، وإنما كان نتيجة الاتصال المباشر به والمشاركة فيه دراسة وتأليفا ومن ثم فإن التطور كان صحيحا حين رأى أصحابه أن المنهج التاريخى قد استوفى أغراضه وأنه لم يعد يصلح لبحث الظواهر اللغوية على مبادىء البحث العلمى .

٣ ــ أن هؤلاء العلماء قد وجهوا اهتمامهم إلى جعل درس اللغة «علما» « مستقلا » ، بحيث تدرس اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها ، وهذا لا يعنى استبعاد الإفادة من العلوم الأخرى كالطبيعة والتشريح وعلم النفس وعلم الاجتماع .

٤ ــ أن الدعوة إلى « علمية » البحث اللغوى و « استقلاله » لا يتناقض

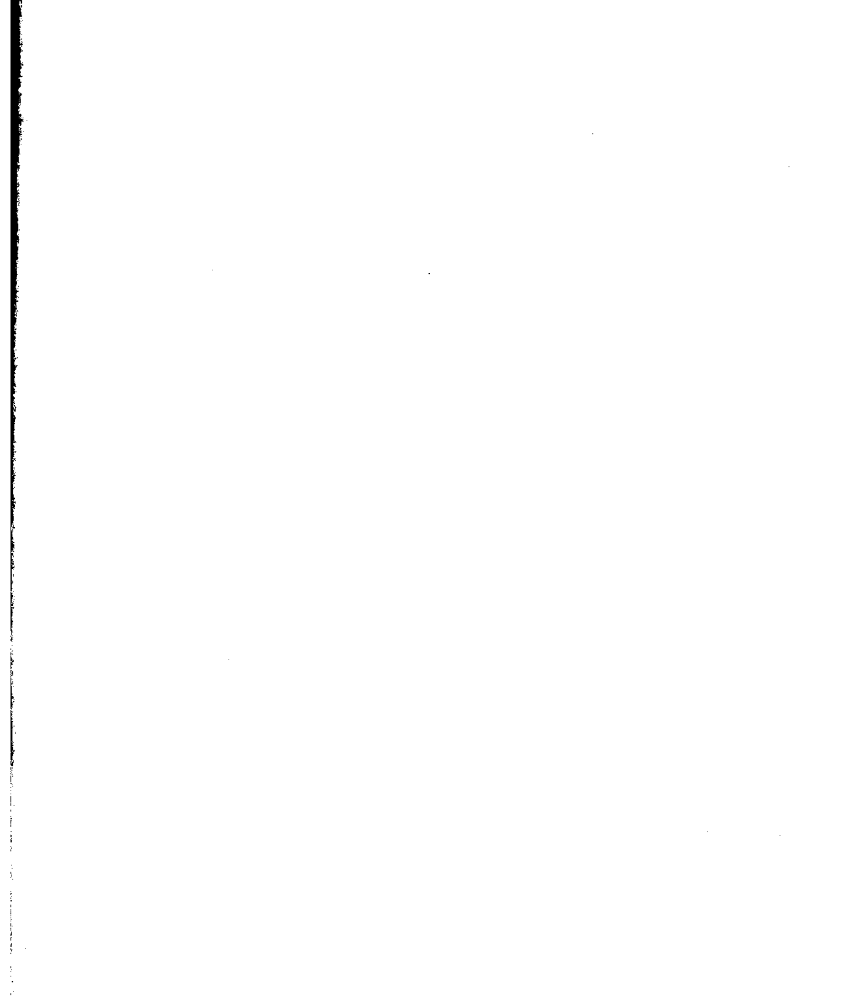
مع تأثر اللغويين الكبار بعلماء من ميادين أخرى كما رأينا من تأثر دى سوسير بدوركايم وتأثر سابير بفرانز بوعز وتأثر بلومفيلدبالسلوكيين .

٥ ــ أن الفضل في تأصيل « المنهج الوصفى » يعود إلى دى سوسير الذى دعا إلى طرح دراسة اللغة في حال التغير diachrony ودراستها في حال الاستقرار Synchrony ، وأن تطبيق هذا الاتجاه وجد سبيله عند سابير وبلومفيلد .

٦ ــ أن المنهج الوصفى مع تأكيده على عنصر « المعنى » في الكلام الإنسانى قد ركز اهتمامه على بحث الأنماط و « التراكيب الشكلية » في اللغة :

٧ ــ أن هذا المنهج ظل مسيطر على البحث اللغوى في الغرب حتى أواخر الخمسينات حين ظهر اتجاه جديد لا يقف عند « وصف » الظواهر وإنما يسعى إلى « تفسيرها » على أساس من المنهج العلمى كذلك .

* * *



الفصل الثاني

الوصفيون والنحو العربي

كان المنهج الوصفي كما رأينا تحولا في دراسة اللغة، وقد ظل يسعى إلى تغيير «النحو القديم» بما يوافق البحث العلمي الموضوعي. غير أن هذا النحو القديم كان مستقر الأركان ولا يزال منذ قرون بعيدة، حتى إن علماء اللغة المحدثين يضطرون في الأغلب الأعم إلى بدء أبحاثهم بإزالة «الأوهام» الراسخة قبل أن يتناولوا أسس المنهج الجديد، فيكتب بعضهم «عما ليس من علم اللغة «What linguistics is not»» قبل أن يكتب عما هو هذا العلم «What linguistics is» [1].

واللغويون المحدثون يطلقون على النحو القديم اسم «النحو التقليدي» traditional grammar ويعنون به منهج النحو القائم على أفكار أرسطو عن طبيعة اللغة اليونانية، كما تتمثل في أعمال اليونان والرومان القدماء. والذي نود أن نشير إليه هنا أن النحو التقليدي نحو غربي، وأن النحو الوصفي بحدوده العلمية الحديثة نحو غربي أيضا، كلاهما نشأ وتطور في اللغات الأوروبية.

---

(1) Crystal, David, What is linguistics ? Edward Arnold. London. 1968, pp. 1-25.

والوصفيون يفيضون في شرح جوانب « النقص » في النحو التقليدي، ولا يكاد يخلو بحث من هذا الشرح، ونحن نجمل هذه الجوانب فيما يلي[1] :

١ ــ إن الفرق الجوهري بين النحو التقليدي والنحو الوصفي التركيبي هو الفرق بين منهج العلوم الإنسانية والعلوم التجريبية؛ ولعل أهم خصائص النحو القديم أنه يحدد قواعد اللغة بناء على فهم « المعنى » أولا، ومعنى ذلك أن «القواعد» تتحدد وفقا للدارس نفسه، أى أن هذا النحو يتقدم على أساس « ذاتي » Subjective ؛ أما النحو الوصفي فيقيم تحليله التركيبي للغة على أساس ارتباط الظاهرة بالظواهر الأخرى وليس على أساس ارتباطها بالدارس نفسه؛ ومن ثم فإنه يتقدم على منهج موضوعي Objective ، ويترتب على ذلك أن النحو الوصفي ركز اهتمامه على درس « الأشكال اللغوية» باعتبارها « أنماطا » يسهل رصدها ووصفها من خلال قوانين العلاقات.

٢ ــ أن النحو التقليدي يهتم أساسا بمعرفة « العلة » ، والسؤال الذي يشغل أصحابه دائما هو: لم كان هذا هكذا ولم يكن غير ذلك؟ والاهتمام « بالتعليل » كان نتيجة لصدور هذا النحو عن الفكر الأرسطي، أما النحو الوصفي فهمّه الوحيد هو أن يقرر الحقائق اللغوية حسبما تدل عليها الملاحظة دون محاولة تفسيرها بتصورات غير لغوية. والحق أن هذا الفرق جعل النحو التقليدي « مفهوما » على وجه العموم بسبب تاريخه الثقافي الذي يربطه بالنظرية الأرسطية، وباتجاهات الدراسات الدلالية في العصور الوسطى.

٣ ــ أن النحو التقليدي ــ باعتماده على المنطق الأرسطي ــ أخذ « الجملة الخبرية » باعتبارها أساس البحث اللغوي؛ ومن ثم تحددت «أقسام

(1) Dinneen : An Introduction pp. 160-170.

الكلام » حسب وظيفتها في هذه الجملة فقط ، أما الأنماط الأخرى من « الجملة » فقد جرى شرحها باعتبارها أشكالا « منحرفة » من الجملة الخبرية .

أما النحو الوصفى فيؤكد على ضرورة تناول كل « النطوق اللغوية» على ميزان واحد من البحث ، وعلى تقرير الخصائص المميزة لكل الأنماط. والحق أن الجملة الخبرية اعتبرت أساسية أيضافي النحو الوصفى ، ولكن ذلك يرجع إلى « كثرة استعمالها » وليس إلى افتراضات سابقة .

٤ ــ أن اعتماد النحو التقليدي على المنطق الأرسطى ، وهو مبنى على اللغة اليونانية ، أدى بهذا النحو إلى تحديد قواعد اللغات الأوربية على ضوء ما تقرر في اللغة اليونانية واللغة اللاتينية ، وهكذا حدث خلط شديد في فهم ظواهر كل لغة .

٥ ــ أن النحو التقليدي لم يميز بين « اللغة المكتوبة » « واللغة المنطوقة» على حين أن لكل منهما نظاما خاصا قد يختلف اختلافا كبيرا عن صاحبه، بل إن هذا النحو ركز اهتمامه على« اللغة المكتوبة » ، بل على أنواع معينة منها ، وقد ترتب على ذلك أولا أنه قدم قواعد اللغة على أساس « معيارى» وعلى أساس جمالى « تقييمى » ، فهذا استعمال « عال » وذاك « متوسط» وثالث « قبيح » وهكذا ، وترتب عليه ثانيا أنه قدم تفسيرات غير صحيحة لنصوص مختارة اختيارا دقيقاً ، أو لنصوص « موضوعة » لتلائم قواعده، ومن ثم حكم على غير ذلك من الاستعمال بأنه « شاذ » أو « استثنائي » أو « غير نحوي » .

٦ ــ أن النحو التقليدي قد خلط « مستويات التحليل اللغوي » خلطا شديدا ، بحيث لا يتحدد أسس التحليل الصوتي والصرفي والنحوي في نسق

منهجى واضح ، وإنما هي تتداخل تداخلا يؤدي إلى تناقض الأحكام في كثير من الحالات :

هذه هي جوانب « النقص » في النحو التقليدي كما يعددها الوصفيون ، ومع ذلك فلا يزال هذا النحو سائدا في مراحل التعليم المختلفة في الغرب ، والوصفيون يعترفون بأن النحو القديم قد أثبت أن فيه جوانب « قوة » واضحة ؛ منها أنه استطاع أن يستمر هذه القرون الطويلة ، وأن الناس يفهمونه حين يتعلمون اللغات الأوروبية على أساسه ، وأنه — باعتباره إنسانيا في أصله — يقدم إجابات عن الأسئلة التي تواجهه . والنحو الوصفى — على أية حال — لم يقدم حتى الآن « نحوا شاملا » يضارع شيئا مما قدمه التقليديون .

وحين انتقل المنهج الوصفى إلى الدرس العربي بعد اتصال أساتذتنا وباحثينا به في الغرب ، بدأت هذه الانتقادات التي أخذها الوصفيون على النحو التقليدي الأوربي تظهر في معظم المؤلفات الحديثة التي تعرض للنحو العربي ، على أنها في أغلبها تكاد تتركز فيما يلي :

١ — أن النحو العربي قد تأثر بالمنطق الأرسطى منذ مراحلة الأولى . وأن هذا التأثر صار طاغيا في القرون المتأخرة ، وقد أدى ذلك إلى أن يكون النحو العربي « صوريا » وليس « واقعيا » ومن ثم اهتم بالتعليل والتقدير والتأويل ، ولم يركز درسه على الاستعمال اللغوي « كما هو ».ولما كان هذا أهم جانب في نقد الوصفيين للنحو العربي فإنا نفرد له فصلا خاصا بعد هذا إن شاء الله .

٢ — أن النحو العربي لم يقعد للعربية كما يتحدثها أصحابها وإنما قعد لعربية مخصوصة تتمثل في مستوى معين من الكلام هو في الأغلب — شعر

أو أمثال أو نص قرآني ، أي أنه لم يوسع درسه ليشمل اللغة التي يستعملها الناس في شئون الحياة ، وإنما قصره على درس اللغة الأدبية . وقد أشرنا إلى أن الوصفيين يقررون أن هناك « مستويات » مختلفة من الكلام ، وأن لكل مستوى نظامه وقوانينه ، وأن الشعر على وجه الخصوص له نظامه الذي يختلف عن نظام غيره من مستويات اللغة الأدبية .

وقد ترتب على ذلك أن النحاة القدماء درّجوا الكلام العربي درجات حسب وروده في هذا المستوى الخاص من اللغة ، وقد ظهر هذا الاتجاه منذ البداية على ما نرى في كتاب سيبويه ، فالكلام عنده « جيد بالغ » ، أو « عربي » أو « جائز حسن » وهو أحيانا « خبيث يوضع في غير موضعه » أو « قبيح » أو « ضعيف خبيث » .

وقصْر الدرس النحوى على هذا المستوى من اللغة أفضي بهم إلى وضع قواعد العربية على أساس من النصوص المختارة ، مما أبعدهم عن الاستعمال الشائع في هذه اللغة ، ولم يكن مناص من أن يواجهوا نصوصا من هذا المستوى الأدبي — تخالف ما وضعوه من قواعد ، فاضطروا إلى اللجوء إلى التأويل والتقدير واعتساف التفسير ، والاحتكام إلى « الضرورة أو إلى الشذوذ » ؛ بل إلى « وضع » نصوص تسند بعض هذه الأحكام .

على أننا ينبغي أن نفهم الأشياء في (سياقها) ؛ فقد أشرنا إلى أن النحو — شأن العلوم الإسلامية الأخرى — نشأ (لفهم) النص القرآني الكريم ، فاللغة التي توجه إليها النحاة هي هذا النص الذي هو مناط الأحكام في الحياة الإسلامية ، والذي هو أيضا (إعجاز) لغوى ، ومن ثم كان توجههم إلى النصوص الأدبية — والشعرية منها بخاصة — لاستخلاص القوانين التي تدور عليها العربية التي نزل بها القرآن الكريم . ونحسب أن هذا أمر ضروري لفهم طبيعة النحو العربي ؛ وفي وضعه في إطاره الصحيح

غير أننا قد نلفت إلى أن الحكم على النحو بأنه اعتمد على هذا المستوى الخاص من اللغة فيه نصيب كبير من الصحة ، وفيه أيضا نصيب من التجوز . فالنحاة — في الحق — لم يأخذوا كل قواعدهم من «النصوص» العالية بل اتصلوا بالحياة اللغوية بمعناها الواسع ، ولا زلنا نذكر ما قاله البصريون لعلماء الكوفة : « نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشواريز وباعة الكواميخ » [1]

٣ — أن النحو العربي مع تحديده لمستوى اللغة التي يقعدلها حدد أيضا بيئة مكانية وزمانية لهذه اللغة ، فهو لم يسمح بالتقعيد إلا على اللغة المستعملة في بوادى نجد والحجاز وتهامة ومن قبائل مخصوصة لم تتأثر بحياة الحضر أو بالاتصال ببيئات لغوية أخرى ، وقد كان الاعتماد على « قيس وتميم وأسد فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم . [2] »

وهذا التحديد للمكان صحبه تحديد آخر للزمان ، فحددوا عصر الاستشهاد بآخر العصر الأموي لما نعرف من عزوفهم الأخذ عن لغة العصر العباسي التي تعرضت لتأثيرات كثيرة من حضارات مختلفة، وهذا التحديد الزماني قد يكون سببا أيضا في امتناع معظم النحاة عن الاستشهاد

---

(١) السيوطي : الاقتراح — تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم — مطبعة السعادة القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٠٢

(٢) السيوطى : المزهر تحقيق محمد أحمد جاد المولي وآخرين — دار إحياء الكتب العربية ١ / ١١١

« بالحديث » لجواز روايته بالمعنى ، ولكثرة الرواة « الأعاجم » بين المحدثين .

ويقرر الوصفيون أن هذا الأصل من أصول النحو العربي جعله نحوا لا يمثل العربية وإنما يمثل جانباً واحدا منها ، فهو لا يصور إلا هذه العربية التي حددوها مكانا وزماناً ، ومعنى ذلك أنه نحو ناقص لا يقدم قواعد الكلام العربي في بيئاته المختلفة ؛ بل يذهب بعض علمائنا إلى أن هذا الأصل في تحديد البيئة اللغوية لا يقدم العربية الصحيحة ، فيقول الدكتور محمد كامل حسين : « ونحن لا نقرهم على تحديد الصحيح من اللغة ، مكانا بالجزيرة العربية . أو زمانا بما قبل عصر التدوين . . . . ولا نقرهم على أن كل ما ورد في عصر بعينه صحيح ، فأكثره مضطرب ومتناقض ، والإبقاء عليه عبث ، وعلى أن كل ما لم يرد خطأ . فهذا قالب من حديد وضع اللغويون لغتنا فيه لا يسمح المحدثون لأنفسهم أن يتقيدوا به . »[1]

والحق أن هذا الجانب يتبع ما أوضحناه في النقطة السابقة ؛ ذلك أن القصد إلى « فهم » النص القرآني هو الذي أدى إلى تحديد « مستوى » لغوى معين ، وهو الذي أدى إلى تحديد « مكان » و « زمان » لهذا المستوى . إن النحاة لم يذكروا أنهم يقعّدون للعربية العامة التي يستعملها أصحابها في كل شأن ، والتي تتخذ مظاهر مختلفة باختلاف المكان والزمان ، وإنما هم يؤكدون أنهم يقعدون لهذه العربية التي تصلح لفهم لغة القرآن . فالبحث عن « نقاء » اللغة و « فصاحتها » كانت غاية من غاياتهم في الجمع اللغوى ؛ وقد أبان ابن جنى في ترك الأخذ عن أهل

(١) الدكتور محمد كامل حسين : أصول علوم اللغة – مجمع اللغة العربية ، مجموعة البحوث والمحاضرات ، الدورة السادسة والعشرون (٥٩ / ١٩٦٠) ص ١٤٥ –١٧٩

المدر كما أخذ عن أهل الوبر أن « علة امتناع ذلك ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ، ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما يؤخذ عن أهل الوبر . »[1]

٤ ـ أن النحو العربي لم يميز حدودا واضحة « لمستويات التحليل اللغوي » ، وإنما اختلطت فيه هذه المستويات اختلاطا شديدا ، فقد ظلت كتب النحو منذ كتاب سيبويه تجمع الظواهر الصوتية إلى الصرفيـة إلى النحوية ، وقد عرف ابن جنى النحو بأنه « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها . »[2]

والحق أن اختلاط مستويات الدرس ظاهرة واضحة في النحو العربي، ولم يكن ذلك أمرا غريبا في المراحل الباكرة التي نهتم بها في هذا البحث ولكنها استمرت في الأعمال المتأخرة رغم محاولات طيبة في فصل هذه المستويات . فقد ظهرت كتب مفردة في دراسة الأصوات اللغوية مثل كتاب سر صناعة الإعراب لابن جنى ؛[3] وظهرت كتب مفـردة للدرس الصرفي ، مثل تصريف أبي عثمان المازني وشرح ابن جنى له في

(١) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٥

(٢) ابن جنى : الخصائص ١ / ٣٤

(٣) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ؛ تحقيق مصطفى السقا وآخرين ـ مطبعـة مصطفى البابى الحلبى ـ القاهرة . ١٩٥٤ .

المنصف [1] الذي أشار فيه إلى وجوب أن يكون الصرف سابقاً للدرس النحوى لأن « التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة . . . وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة [2] » . غير أن اختلاط الصرف بدراسة تراكيب الكلام في الكتب النحوية لا يختلف كثيرا عما يقرره الوصفيون من أن النحو يشمل المورفولوجيا والنظم ، أو أن « النحو » عند التحويليين – كما سنرى – يشمل كل مستويات الظاهرة اللغوية ، لكن ذلك لا يعنى – في الحق – اختلاط المستويات ، لأن لكل مستوى منها منهجه ومصطلحاته في تحليل المادة بحيث تؤدي مع تطبيق مبادىء البحث العلمي إلى الوصول إلى القوانين الموضوعية لها . إلا أن ذلك كله يلفتنا إلى أن كتب النحو العربي حافلة بمادة صالحة جدا عن العربية ، وهذه المادة – وإن تكن في مستوى لغوى وزماني ومكاني معين – تقفنا على طريقة القدماء في تناول الظاهرة اللغوية ، وهي طريقة لا تبتعد – في جوهرها – عن كثير مما يقرره الوصفيون .

وقد أشرنا آنفا إلى أن النحو العربي نشأ في مناخ عقلي عام ، استمد منه أصول منهجه ، وذكرنا أن القراءات القرآنية كانت « نقلا » محضا ، وقد أخذ النحو منها هذا الأصل ، وكان ذلك حقيقا أن يقدم النحو العربي جانبا وصفيا لا يخطئه التتبع المنصف ، ولقد يكون مفيدا أن نشير إلى أهم مظاهر الوصف فيه على النحو التالي :

---

(١) ابن جنى : المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وآخرين ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٥٤ .

(٢) المصدر السابق ص ٤

١ – أن العمل النحوى قد اعتمد على منهج خاص في جمع اللغة. وصحيح أن هذا الجمع كان مقيداً بحدود خاصة. لكنه – في حدود هذه – كان اتصالا مباشرا بالاستعمال اللغوى، وكتب التراجم تذكر رحلة النحاة الأئمة إلى البادية لجمع اللغة، وتبرز حرصهم على معرفة الصورة الواقعية للكلام كما ينطقه البداة، ولازلنا نذكر أبا عمرو ابن العلاء الذي كانت تشتبه عليه كلمة (فرجة) أهي بفتح الفاء أم بضمها وكان هاربا من الحجاج حتى لقى أعرابيا في الصحراء ينطقها بالفتح (فَرجة) ويخبره عن موت الحجاج، فيقول أبو عمرو « فما أدرى بأيهما كنت أشد فرحا، بقوله (فرَجة) أم بقوله : مات الحجاج[1] »، ولا زلنا نذكر كذلك أن الكسائي قد خرج إلى الصحراء وأنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظه[2].

ولم تقتصر هذه الطريقة على الأئمة الكبار في القرن الثاني بل استمرت في القرنين الثالث والرابع، ويمثل ابن جنى في ذلك اتجاها واضحا، إذ تبرز في كتبه ظاهرة جمع المادة من الاتصال المباشر بالمصدر البشري informant، من ذلك ما يرويه عن لقاءاته مع أبي عبد الله الشجرى « وسألته يوما فقلت له : كيف تجمع (دكانا) ؟ فقال : دكاكين، قلت فسرحانا ؟ قال سراحين قلت : فقرطانا ؟ قال قراطين، قلت : فعثمان ؟ قال : عثمانون. فقلت له : هلا قلت أيضا عثامين ؟ قال : أيش عثامين ؟ أرأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا. »[3]

---

(١) الأنباري : نزهة الألباء – تحقيق أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر ص ٢٥.

(٢) السابق ٩٩

(٣) ابن جنى : الخصائص ١ / ٢٤٢

والاتصال المباشر بالواقع اللغوى أصل من أصول النحو الوصفى كما ذكرنا . وقد كان أيضا أصلا من أصول النحو العربي نتيجة لطبيعة الحياة العربية ولطبيعة الحركة العلمية التي نشأت في مناخ عام أساسه النقل والرواية وقد أدى هذا الاتصال إلى أن يكون في النحو اتجاه وصفى في تناول كثير من ظواهر اللغة .

٢ ــ أن العمل الثابت عن أبي الأسود الدؤلى في ضبط النص القرآني كان عملا وصفيا . ومهما يكن اختلاف الآراء في وضعه بعض قواعد النحو ، فإن عمله في الضبط قد مهد للتناول النحوى ، وهو عمل وصفى محض لأنه قام على الملاحظة المباشرة لقراءة النص ، فقد قال لكاتبه : « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه إلى أعلاه . وإن ضممت فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف [1] » وهذه صورة تمثل قارئا يقرأ ، وكاتبا يلاحظ حركة شفتيه ، حتى تكون الرموز وصفا لهذه الحركة . ولا شك أن هذه التعبيرات التي أطلقها أبو الأسود على حركة شفتيه من فتح وضم وكسر كانت أساس المصطلحات الإعرابية في النحو العربي ، وقد كان هذا الأصل الوصفى في ضعها ذا تأثير في دراستها عند أوائل النحاة .

٣ ــ أن الاتجاه الوصفى في النحو العربي يظهر في كثير جدا مما قرره النحاة الأوائل من أحكام ، فالحق أن ما قرروه لم يكن كله تأويلا أو تقديراً أو تعليلا ، وإنما كان فيه ما هو وصف تقريري محض ، وكان ذلك أوضح ما يكون في الأعمال الأولى التي هي هدف هذا البحث . والمتتبع للكتاب يرى أن سيبويه قد أقام قواعده في أغلبها على الاستعمال اللغوى ، ونلحظ ذلك من عدة أمور :

---

(١) ابن النديم : **الفهرست** ٥٩ — ٦٠

(ا) أنه يقرر مباشرة أن الأحكام إنما تجرى على كلام العرب ، وفي كتابه تتكرر عبارات من نحو : « فأجره كما أجروه ، وضع كل شيء موضعه. » أو « فأجره كما أجرته العرب واستحسنته . » [1]

(ب) أنه لا يوغل وراء تفسير الظواهر إذا لم تكن لديه مادة تسند رأيه بل يميل فيها إلى الاستعمال مقررا استحالة الاستقراء التام للكلام ، وكثيرا جدا ما يدور مثل هذا التقرير : « وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة . فإن كان عربيا نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأنا جهلنا ما علم غيرنا ، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المسمى [2] »

(ج) أن تحرى الاستعمال اللغوى أدى به إلى عدم إغفال اللهجات باعتبارها عناصر [3] في اللغة الموحدة . وفي « الكتاب » مادة لا بأس بها تتبع الاستعمال اللهجى ، ولئن كان سيبويه يرجح لهجة الحجاز في كثير من الأحيان فإنه لا يتردد في أن يقرر أفضلية اللهجات الأخرى حين يرى الاستعمال فيها أكثر في الكلام . يقول :

« هذا باب اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَنْ . اعلم أن أهل الحجاز يقولون إذا قال الرجل رأيت زيدا : من زيداً ؟ ، وإذا قال مررت بزيدٍ ، قالوا : من زيدٍ ؟ وإذا قال هذا عبد الله ، قالوا ، من عبدُ الله ؟ وأمّا بنو تميم فيرفعون على كل حال ، وهو أقيس القولين . فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما

(١) الكتاب ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٧
(٢) ١ / ٢٦٨
(٣) انظر كتابنا : اللهجات العربية في القراءات القرآنية – دار المعارف بمصر ١٩٦٨

تكلم به المسئول ، كما قال العرب : دعنا من تمرتان ، على الحكاية لقوله ما عنده تمرتان . وسمعت عربيا مرة يقول لرجل سأله فقال : أليس قرشياً ؟ فقال : ليس بقرشيا ، حكاية لقوله ، فجاز هذا في الاسم الذي يكون علما غالبا على ذا الوجه ، ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ، وذلك أنه الأكثر في كلامهم وهو العلَم الأول الذي به يتعارفون. وإنما يحتاج إلى الصفة إذا خاف الالتباس من الأسماء الغالبة . وإنما حكى مبادرة للمسئول ، أو توكيدا عليه أنه ليس يسأله عن غير هذا الذي تكلم به . وإذا قال رأيت أخا خالد ، لم يجز : من أخا خالد ؟ إلا على قول من قال : دعنا من تمرتان ، وليس بقرشيا . والوجه الرفع لأنه ليس باسم غالب . »[1]

(د) أن فكرة « القياس » على كثرة ما قيل فيها لم تكن عندسيبويه غير متابعة الكلام العربي ، وفي الكتاب إلحاح على هذا التصور ، فتجد فيه مثل قوله : « لأن هذا أكثر في كلامهم وهو القياس[2] . » أو قوله « فهو قبيح لاتكلَّم به العرب ، ولكن النحويين قاسوه ... وأما قول النحويين : قد أعطا هوك وأعطا هوني ، فإنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ، وكان قياس هذا لو تكلم به كان هينا . » بل إنه يعارض الخليل ويونسا في تفسيرهما رفع (أي) في « اضرب أيهم أفضل » قائلا : « ومن قولهما : اضرب أيٌّ افضل ، وأما غيرهما فيقول : اضرب أياً أفضل . ويقيس ذا على الذي وما أشبهه من كلام العرب ، ويسلم في ذلك المضاف إلى قول العرب ذلك ، يعنى أيهم وأجروا أياً على القياس . ولو قالت العرب . اضرب أيٌّ أفضل لقلته ،

---

(١) ١ / ٤٠٣

(٢) ١ / ٢٥٨

ولم يكن بد من متابعتهم . ولا ينبغي أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس كما أنك لا تقيس على أمسِ أمسَك »[1] .

(هـ) أن معظم ما توصل إليه من تفسير للقوانين العامة كان مرده إلى كثرة الاستعمال ، من ذلك ما فسر به « الحذف » في قوله : « ويحذفونه فيما كثر من كلامهم ، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج[2] » أو قوله : « وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله ، ألا ترى أنك تقول : لم أكُ ولا تقول لم أقُ إذا أردت أقل . . . . . فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره . »[3] أو قوله : « والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفا . . . وأعلم أن الترخيم لا يكون إلا في النداء إلا أن يضطر شاعر . وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا التنوين ، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء . »[4]

٤ ـ أن مدرسة الكوفة قد عرفت بأنها مدرسه وصفية ، وإن كان ذلك لا ينبغى أن يكون حكما عاما ، لأن الأعمال الأولى لدى أئمة المدرستين اختلط فيها الوصف والتفسير . لكن الملاحظ أنه لم تصلنا كتب نحوية متخصصة تنسب إلى رجال الكوفة الأوائل ، وإنما وصلتنا كتب تتناول النحو من خلال الاتصال بالنصوص ككتاب الفراء (معاني القرآن) وقد كان هذا الاتجاه حقيقا أن يطبع العمل في أغلبه بطابع الوصف ونحن

---

(١) ١ / ٢٨٣
(٢) ١ / ٣٩٤
(٣) ١ / ٢١
(٤) ١ / ٣٢٩

لا نزال نذكر عبارة الكسائي حين سئل «في مجلس يونس عن قولهم : لأضربن أيُّهم يقوم . لم لا يقال : لأضربن أيَّهم ؟ فقال أيٌّ هكذا خلقت[1] » . ولسنا نعرف تعبيرا أدل على الوصف المحض من تعبيره « أيٌّ هكذا خلقت . » وقد استمر هذا الاتجاه حتى لنجده في القرن الرابع عند ابن فارس الذي « يصف » أحكام العربية وفقا للاستعمال ليس غير بتعبيره المعروف « ومن سنن العرب كذا وكذا . .[2] »

٥ ـ أن النحاة الأوائل قد كانوا يتناولون الظواهر اللغوية على أساس شكلي » وهو مبدأ من مبادىء النحو الوصفي كما رأينا . ومنذ كتاب سيبويه رأينا معالجته للتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والعلاقة بين الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر وغير ذلك على أساس « الأشكال » وليس على أساس « المعاني » . ولعنا نشير هنا إلى جملة من مثل « ضاربَ زيد عمرا » لنعرف أنهم صنفوا الاسم الأول بأنه فاعل ، والاسم الثاني بأنه مفعول به ، رغم أنهما مشتركان في إحداث الفعل ، ولكن تحليل « الأشكال » هو الذي جعلهم يطرحون المعنى عند فهم التراكيب . وقد أصل ابن جنى هذا الأصل في غير موضع من كتبه نورد هنا منها ما قاله في باب « الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة . » يقول :

« اعلم أن هذا الموضع هو الذي يتعسف بأكثر من ترى ، وذلك أنه لايعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أن ما أورده من العلة ضعيف واه ساقط غير متعال .

---

(١) ابن جنى : الخصائص ٢ / ٢٩٢

(٢) ابن فارس : الصاحبى في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمى : بيروت ص ٢٠٥

« وهذا كقولهم : يقول النحويون إن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول . ضُرب زيدٌ . فنرفعه وإن كان مفعولا به ، ونقول : إن زيداً قام ، فننصبه وإن كان فاعلا ، ونقول : عجبت من قيام زيدٍ ، فنجره وإن كان فاعلا ، ونقول أيضاً : قد قال الله عز وجل (وِمنْ حَيثُ خرَجتَ) فرفع (حيثُ) وإن كان بعد حرف الخفض ، ومثله عندهم في الشفاعة قوله — عزوجل (لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ) وما يجرى هذا المجرى

« مثل هذاُ يتعب مع هذه الطائفة ، لا سيما إذا كان السائل عنه من يلزم الصبر عليه . ولو بدأ الأمر بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهوس وذا اللغو ، ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى ، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم ، وأن الفعل الواجب في ذلك سواء ، لسقط صراع هذا المضعوف السؤال »[1] .

وبعد ، فهذه أهم الجوانب الوصفية كما رأيناها في أعمال النحاة الأوائل ، ولما كان همنا هنا أن نحدد الأصول العامة للمنهج النحوى فإنا قد نلفت إلى أن كل جانب من هذه الجوانب حقيق بالدرس المفصل. ويبقى بعد ذلك ما أشرنا إليه أولا مما أخذه الوصفيون على النحو العربي من تأثر بمنطق أرسطو ، وهو ما نفرد له الفصل التالي .

(١) الخصائص ١ / ١٨٤

الفصل الثالث

النحو العربي وأرسطو

لا شك أن أهم ما وجه إلى النحو العربي من نقد أنه متأثر بالمنطق الأرسطي ، وهذه الأهمية ترجع إلى أساس من أسس المنهج ، ذلك أن منطق أرسطو يهتم « بالصورة » أكثر من « المادة » ، ودرس اللغة ينبغي أن يركز على « المادة » لا على « الصورة » ، وتأثير المنطق على النحو يبعده عن درس الواقع اللغوي كما هو . وقد فصل الحديث في صلة النحو العربي بالمنطق معظم من عرض للنحو في العصر الحديث [1] . وكنت أرى يوما أننا ينبغي أن نتوقف عن بحث هذه القضية توقف « المحدثين » انتظارا « للمتابعة » أو « الاعتبار » . وكتب أستند في ذلك إلى أن التاريخ لم يؤكد حدوث التقاء في مرحلة النشأة ، وهي المرحلة التي تأسس فيها منهج النحو ، وإلى أننا نحن الباحثين اللغويين لم نطلع على آراء أرسطو في مظانها الأصيلة اطلاعا كافيا ، ولم تتوافر لدينا بعد المادة النحوية التي

---

(١) انظر ما كتبه الدكتور إبراهيم بيومى مدكور تحت عنوان : (منطق أرسطو والنحو العربي) مجلة المجمع اللغوى بالقاهرة : عدد ٧ ص ٣٣٨ ، وقد نشر هذا البحث في سلسلة (اقرأ) دار المعارف العدد ٣٣٧ سنة ١٩٧١ (في اللغة والأدب ص ٤١ – ٥٣ ، وانظر كذلك الدكتور تمام حسان ، مناهج البحث في اللغة – الأنجلو ١٩٥٥ ص ١٤ – ٢٩

تنتشر على هذا المدى الزمني الطويل ، لكثرة ما ضاع من أعمال النحاة، ولكثرة ما لا يزال منها في خزائن المخطوطات ، ومن ثم فإن أحكامنا عن هذه الصلة قد يكون فيها شيء من التسرع أو الإيغال في التعميم[1] . ولكني كلما حاولت النظر في هذا النحو قوى اعتقادى أن القضية لا ينبغي أن « يعطى فيها باليد » كما يقول القدماء ، ولا ينبغى أن يتوقف فيها هذا التوقف لأنها تتصل بصلب المنهج ، ومن ثم فإني أعود إلى عرضها هنا من جديد .

ولقد يكون مفيدا أن نقدم القضية بمعالجة عناصرها الأساسية، فنعرض للجانب التاريخي ، ثم لما قيل عن رفض النحاة استخدام المنطق، ثم نقارن آراء أرسطو بما قدمه النحاة .

الواقع أن التاريخ لا يقدم شيئاً ماديا مؤكدا عن اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطى اتصالا مباشرا ، فالروايات عن هذه الفترة مضطربة لكن اضطرابها لاينفي وجود هذا المنطق في المناخ الذي كان سائداوقتذاك. ونحن لا نعرف على وجه الدقة متى عرفت أعمال أرسطو طريقها إلى الفكر العربي في مراحله الأولى ، والذي تذكره الأبحاث أن العرب اتصلوا بالمنطق الأرسطى من طريقين : الأول ما قدمه النحاة السريان . والثاني ما تمت ترجمته من هذا المنطق إلى العربية .

أما السريان فيقال إنهم ترجموا النحو اليوناني ، وأنهم نقلوا إلى لغتهم كثيرا من الكلمات والمصطلحات ، وأن يوسف الأهوازى (٥٨٠ م) أستاذ مدرسة نصيبين يعزى إليه ابتداع النقط التي تميز بين الكلمات

---

(١) انظر كتابنا فقه اللغة في الكتب العربية ص ٥٩

المتشابهة خطا والمختلفة المعنى وينسب إليه النساطرة ترجمة كتاب «الصناعة النحوية » الذي وضعه عالم الإسكندرية Dionysius Thrax ويقال أيضا إن أقدم نحاة اليعاقبة في القرن السادس هو أخو ذمه (أخو أمه) الذي كان أسقفا على تكريت وعلى المشرق (ت٥٧٥م) . على أن أهم من ألف في النحو السرياني على نمط النحو اليوناني هو يعقوب الرهاوى (ت٧٠٨ م) [1] . والدلائل ترجح أن العرب كانو على اتصال بالفكر السرياني في بيئة العراق .

على أن ترجمة المنطق الأرسطى إلى العربية أكثر أهمية فيما نحن بصدده. وهنا أيضا نجد شيئا من الاضطراب في المراحل الأولى، فالروايات تذكر أن عبد الله بن المقفع (ت ١٣٩ هـ) قد ترجم كتب أرسطو الثلاثة التي في صورة المنطق وهي كتاب قاطاغورياس ، وكتاب بارى أرمنياس وكتاب أنولوطيقا [2] . وقد عرض بول كراوس لهذه الرواية ونفى أن يكون عبد الله بن المقفع هو الذي ترجم هذه الكتب وإنما ابنه محمد ، وأثبت أن هذه الكتب ليست ترجمة لكتب أرسطو وإنما هي تلخيص لبعض شروحها [3] . والثابت لدى المؤرخين أن ترجمة المنطق الأرسطى

---

(١) الدكتورة زاكية محمد راشد : نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم – مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة ج ١ ص ٢١٥

(٢) صاعد الأندلسي : طبقات الأمم – مطبعة السعادة ص ٧٦

(٣) الدكتور عبد الرحمن بدوى : التراث اليونانى في الحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية ١٩٤٦ ص١٠ – ١١٩

وانظر أيضا الدكتور على سامي النشار : مناهج البحث عند مفكري الإسلام – دار المعارف ١٩٦٣ ص ١ – ١٥

تمت على يـــد حنـــين بن إسحق (ت ٢٦٤) وتـــلاميذه حين نقلـــوا (الأورجانون) كله من اليونانية إلى السريانية ثم إلى العربية ، أو من اليونانية إلى العربية مباشرة :

والذي تشير إليه هذه الروايات التاريخية لا يؤكد وجود « شيء » محدد من المنطق الأرسطى بين يدى الخليل وسيبويه ومن عاصرهما مـــن أوائل النحاة إلا أن يكون ذلك الذي قدمه محمد بن المقفع أو أعمال السريان النحوية على افتراض الاطلاع على مناهجها ، لكنها أيضا لا تنفى وجود « شيء » ما بين أيديهم ، وتبقى بعد ذلك مقارنة المنهجين لترجح أحـــد الاحتمالين :

على أن هناك جانبا آخر نود أن نلفت إليه قبل أن نفرغ من هـــذا الحديث التاريخي ، وهو جانب قد يعين يوما على فهم ما كان بين النحو العربي والنحو اليوناني من صلة ؛ نقصد هنا ما كان من خلاف في الاتجاه بين مدرستين في النحو اليوناني ؛ مدرسة الإسكندرية ، ومدرسة برجامون Pergamon (في آسيا الصغرى) . والمعروف أن هاتين المدينتين كانتا أشهر ما أسس الإسكندر من حيث النشاط الثقافي ؛ وقد عرفت كلتاهما الدرس اللغوي وقدمتا فيه إنتاجا معروفا ظل يؤثر على النحو التقليدى في أوروبا قرونا طويلة . وكان الخلاف بينهما ناتجا عن اختلاف نظرة كل منهما إلى العالم وإلى انعكاس حركات الطبيعة في اللغة . كان علمـــاء برجامون يذهبون إلى أنه لا توجد قوانين مطردة (analogies) يمكن اكتشافها في الطبيعة ، على حين كان علماء الإسكندرية يتبعون القول بأن العالم تحكمه قوانين متسقة مطردة ، فحركات النجوم وانتظام الفصول مثلا لا يمكن أن تكون عفوية (anomalus) . أثرت هذه النظرية على

اتجاه المدرستين في درس اللغة فاتجهت برجامون اتجاها غير قياسي لا يرى في اللغة قواعد مطردة ، فاهتمت بالروايات كما هي ، واعتمدت كل ما ورد منها ، متأثرة بالمبادىء اللغوية التي وضعها الرواقيون. أما الإسكندرية فاتجهت اتجاها أرسطيا قياسيا ، لا يقر إلا ما يمكن أن تحكمه القاعدة المطردة .

واشتهر في المدرستين علماء كبار ، كراتس CRATES في برجامون (القرن الثاني قبل الميلاد) ومعاصره ثراكس THRAX في الإسكندرية.

ومع البعد المكاني بين المدرستين ، كانت بينهما مناظرات ومسائل خلافية كثيرة في تفسير الظواهر اللغوية فهل كان العرب على معرفة باتجاه المدرستين خاصة وأن برجامون ليست بعيدة عن بيئة العراق ؟ نحن لا نستطيع أن نقرر في ذلك شيئاً إلا بما أشرنا إليه من ترجمة السريان كتاب ثراكس في النحو إلى السريانية في القرن السادس. على أن صورة الخلاف بين المدرستين لا ينبغي أن تغيب عن النظر ونحن نفكر في الكوفة والبصرة اللتين كان الخلاف بينهما مشابها للخلاف بين برجامون والإسكندرية[1] .

وإذا كان التاريخ لا يقطع بشيء في المراحل الأولى لتأسيس المنهج ، فإنه يؤكد اتصال النحاة بالمنطق منذ القرن الثالث . والباحثون الذين يرفضون قضية تأثر النحو العربي بالمنطق الأرسطي يستندون إلى ما صرح به بعض علماء العربية من رفض المنطق ، وما جرى من مناظرات بين المناطقة والنحاة وبخاصة في القرن الرابع .

---

(١) انظر في هذا

Dinneen : An Introduction ... pp. 94 - 79.

ونلحظ هذا الرفض للمنطق من خلال رفض « الفلسفة » عموما عند واحد مثل ابن فارس الذي ينتهي حسب منهجه في التوقيف إلى أن ما كان عند الفلاسفة من شعر أو لغة إنما هو مأخوذ عن العرب ، فيقول : «وزعم ناس يتوقف عن قبول أخبارهم أن الذين يسمون الفلاسفة قد كان لهم إعراب ومؤلفات نحو ، قال أحمد بن فارس : وهذا كلام لا يعرج على مثله ، وإنما تشبه القوم آنفاً بأهل الإسلام فأخذوا من كتب علمائنا ، وغيروا بعض ألفاظها ، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوي أسماء منكرة بتراجم بشعة لا يكاد لسان ذى دين ينطق بها ، وادعوا مع ذلك للقوم شعرا. وقد قرأناه فوجدناه قليل الماء ، نزر الحلاوة غير مستقيم الوزن . بل الشعر شعر العرب ديوانهم وحافظ مآثرهم ومقيد أحسابهم . ثم للعرب العروض التي هي ميزان الشعر ، وبها يعرف صحيحه من سقيمة ، ومن عرف دقائقه وأسراره وخفاياه علم أنه يربي على جميع ما يبجح به هؤلاء الذين ينتحلون معرفة حقائق الأشياء من الأعداد والخطوط والنقط التي لا أعرف لها فائدة، غير أنها مع فائدتها ترق الدين،وتنتج كل ماأعوذ بالله منه ».[1]

على أن أشهر مناظرة جرت بين النحاة والمناطقة تلك التي كانت بين متى بن يونس الفيلسوف وأبي سعيد السيرافي النحوى في مجلس الوزير أبي الفتح الفضل بن جعفر بن الفرات سنة عشرين وثلاثمائة وحضرها عدد كبير من أعلام العصر منهم الكندى، وقدامة بن جعفر ، وأبو فراس وغيرهم[2] .

---

(١) ابن فارس : الصاحبى تحقيق مصطفى الشويمى – مؤسسة بدران – بيروت ١٩٦٤ ص ٧٧

(٢) أبو حيان التوحيدي : المقابسات . تحقيق السندوبى – المكتبة التجارية ١٩٤٨ ص ٦٨

والمناظرة طويلة وبها جوانب متعددة ، نكتفى منهـــا بما قد يكون ذا دلالة فيما نحن بصدده .

يعرّف متى المنطق بأنه « آلة من الآلات يعرف به صحيح الكلام من سقيمه ، وفاسد المعنى من صالحه كالميزان ، فإني أعرف به الرجحان من النقصان ، والشائل من الجانح » ومن ثم يلزم تعلم المنطق « لأنه بحث عن الأغراض المعقـــولة ، والمعاني المـــدركة ، وتصفح للخواطـــر السانحة ، والسوانح الهاجسة ، والناس في المعقولات سواء » . فيرد أبو سعيد : « إذا كانت الأغراض المعقولة والمعاني المدركة لا يوصل إليها إلا باللغة الجامعة للأسماء والأفعال والحروف . أفليس قد لزمت الحاجة إلى معرفة اللغة؟ قال : نعم . قال : أخطأت قل في هذا الموضع : بلى . قال متى : بلى ، أنا أقلدك في مثل هذا . قال أبو سعيد : فأنت إذن لست تدعونا إلى علم المنطق ، بل إلى تعلم اللغة اليونانية » . ثم قال له : « أسألك عن حرف واحد هو دائر في كلام العرب ، ومعانيه متميزة عند أهل العقـــــل ، فاستخرج أنت معانيه من ناحية منطق أرسطا طاليس الذي تدل به، وتباهي بتفخيمه ، وهو الواو ، وما أحكامه ؟ وكيف مواقعه ؟ وهل هو عـــلى وجه واحد أو وجوه ، فبهت متى وقال : هذا نحو ، والنحو لم أنظر فيه لأنه لا حاجة بالمنطقي إلى النحو ، وبالنحوي حاجة إلى المنطق ، لأن المنطق يبحث عن المعنى ، والنحو يبحث عن اللفظ ، فإن مر المنطقـــي باللفظ فبالعرض ، وإن عبر النحوي بالمعنى فبالعرض ، والمعنى أشرف من اللفظ ، واللفظ أوضح من المعنى « قال أبو سعيد : « وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي ، ولهذا كان اللفظ بائدا على الزمان ، يقفو أثر الطبيعة بأثر آخر من الطبيعة » . قال متى « يكفيني من لغتكم هذه الاسم والفعل والحرف ، فإني أتبلغ بهذا القدر إلى أغراض قد هذبتها لي يونان . »

والحق أن هذه المناظرة وما شابهها ينبغي أن توضع أولا في إطارها من جو المناظرات التي كانت مزدهرة آنذاك ، وما يقدمه المتناظرون من أسئلة أو إجابات لا يدل بالضرورة على المنهج الفعلي لهم ، والمناظرة وإن كانت ترفض اعتبار المنطق الأداة الوحيدة الضرورية للمعرفة فإنها لا تنتهى إلى رفض الإفادة منه ، بل لعل أبا سعيد السيرافي نفسه كان واحدا ممن تشهد أعمالهم النحوية على اتصالهم بهذا المنطق ، لكن الذي يلفت في المناظرة هو ما أشار إليه أبو سعيد من اعتماد منطق أرسطو على اللغة اليونانية ، وكأن دعوة متى إلى لزوم المنطق وحده دعوة إلى تعلم اليونانية. وما أشار إليه أبو سعيد أيضا من وجوب التزام الاستعمال اللغوى على نحو ما رأينا من تخطئته عند الإجابة عن السؤال المنفى بكلمة « نعم». على أن أهم ما فيها تقرير السيرافي أن المعاني ليست كلية بين الأمم ، وإنما لا تعرف إلا بالاستعمال اللغوي ، وذلك في إشارته إلى استعمال حرف « الواو » في كلام العرب ، وجانب « الاستعمال » كما قلنا كان يمثل أصلا من أصول النحو العربي في جوانبه الوصفية .

وبعد ما قدمناه من حديث التاريخ ، وما قيل عن رفض بعض علماء العربية استخدام منطق أرسطو ، نأتي إلى العنصر المهم في هذه القضية ؛ ونعنى به مقابلة النصوص في النحو والمنطق لنرى حقيقة الصلة بينهما ، وسوف نلتزم هنا تقديم نصوص أرسطو في أعماله المنطقية كما وردت في الترجمة الإنجليزية الموثقة[1] ، وكما وردت في الترجمات العربية القديمة وما

---

(1) Aristotle : The works of Aristotle, translated into English, edited by J.A. Smith and W.D. ROSS. VOLUM I, Catogeries, On Interpretation, Prior Analytics, Posterior Analytics, Topics, Oxford University Press, London, 1928.

يقابلها من نصوص نحوية وبخاصة عند النحاة الأوائل ، ومن كتاب سيبويه على أخص الخصوص .

وقد أشرنا إلى أن المحدثين يرون جوانب معينة تصل النحو العربي بمنطق أرسطو ، منها فكرة القياس ، والتعليل ، واستخدام المقولات وغير ذلك ، ولكننا قد نرى من المفيد أن نعرض لعناصر محددة تختص بالدرس النحوى اختصاصاً مباشراً ، نرتبها على النحو التالي :

١ — التعريف .

٢ — التعليل .

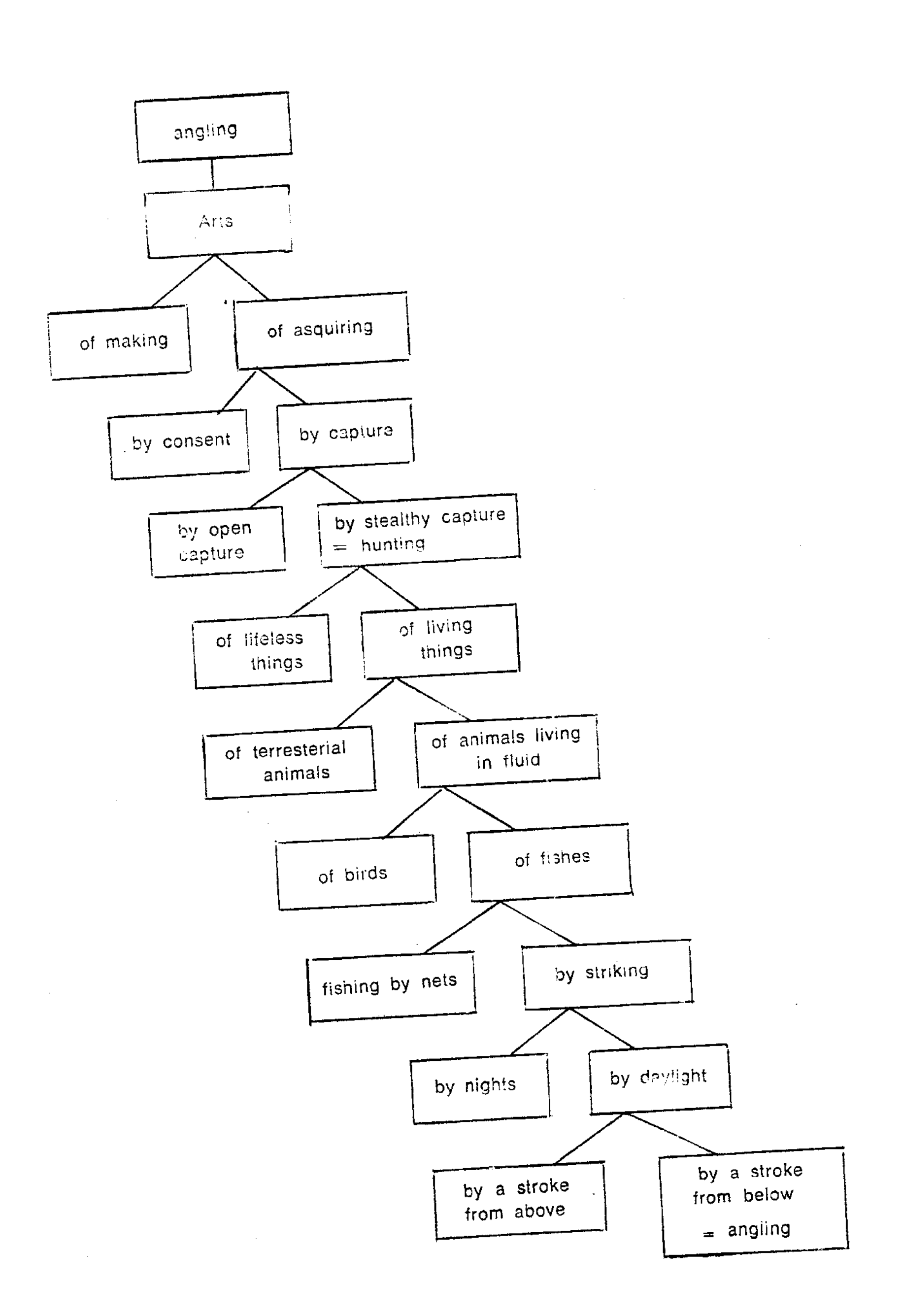
٣ — آراء أرسطو في بعض ظواهر اللغة .

١ — التعريف :

ونبدأ « بالتعريف » لأنه قمة العلم وغاية الفكر عند أرسطو كما يقولون . ويبدو أن أفلاطون كان أول من استخدم منهجاً واضحاً في التعريف يقوم على فكرة « التقسيم » ؛ إنه لكى يصل إلى تعريف شيء ما فإنه يتبع خطوات كثيرة تبدأ بتقسيمه إلى شيئين فرعيين ، ويختار منهما واحدا ، يقسمه إلى شيئين آخرين حتى يصل إلى معنى الشيء الأول . وأشهر ما قدمه عن تعريفه « الصيد بالشص » angling ، وما يمكن تصويره على النحو التالى [1] :

---

(1) Taylor, A. B., PLATO: The Man and His Work, Methuen London 1926, p. 378.


angling
Arts
of making
of asquiring
by consent
by capture
by open capture
by stealthy capture = hunting
of lifeless things
of living things
of terresterial animals
of animals living in fluid
of birds
of fishes
fishing by nets
by striking
by nights
by daylight
by a stroke from above
by a stroke from below = angling

وواضح من هذا التقسيم أنه يصل في النهاية إلى تعريف هذا الصيد بأنه : تطلب ، بالقنص ، الخفي ، لأشياء حية ، هي حيوانات تعيش في الماء ، وهي أسماك ، بضربها ، ليلا ، ضربة من أسفل .

وهذا المنهج في التقسيم تطور إلى منهج أكثر وضوحا عند أرسطو ، حين جعل التعريف التام قائما على الجنس والفصل النوعى ، وحين اشترط : ١ - أن يدخل في التعريف عناصر المعرَّف فقط ، ٢- وأن تُنظم هذه العناصر في نسق صحيح . ٣ - وأن تُخرج منه العناصر الأخرى

«In establishing a defintion by division one should keep three objects in view : (1) the admission only of elements in the definable form. (2) the arrangement of these in the right order, (3) the imossion of no such elements..» (١)

على أن النقطة الأساسية في التعريف الأرسطى أنه يهدف إلى الوصول إلى « جوهر » المعرف أو « ما هيته [٢] » .

«We conclude then that definition is (a) an indemonstrable statement of essential nature, or (b) a syllogism of essential nature differing from demonstration in grammatical form, or (c) the conclusion of a demonstration giving essential nature.

فهذه الطبيعة الجوهرية essential nature هي غاية التعريف

---

(1) Posterier Analytics 97 a 22 - 28.

(2) Posterier Analytics 94 a 11 - 14.

الأرسطي إذن ، والوصول إليها يقتضي أن يصاغ التعريف في عبارة تحمل معنى هذا الجوهر ، أو كما يقول هو إن التعريف هو [1] :

«A phrase. signifying a thing's essence. It is rendered in the form either of a phrase in lieu of a term, or of a phrase in lieu of another phrase; for it is sometimes possible to define the meaning of a phrase as well».

وهذا المنهج الأرسطي في التعريف ظل يؤثر في الفكر اللغوي في الغرب قرونا طويلة . بل إن التعريف اعتبر أفضل وسيلة أو لعله الوسيلة الوحيدة لتقرير المعنى ، ووجد التعريف بالتقسيم تطبيقا واسعا في عمل المعاجم [2] .

ونأتي الآن إلى « التعريف » عند نحاة العربية . وأول ما ننتهي إليه عند النظر فيه أن النحاة الأوائل الذين تأسس عندهم منهج النحو لم يطبقوا التعريف الأرسطي ، ولا تظهر من كتاباتهم أنهم كانوا على معرفة قوية به . وكتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم . فهو مثلا لم يعرف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو ، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم الباب ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال . فيقول مثلا : « هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعوله ، وذلك قولك ضرب عبد الله زيداً ، فعبد الله ارتفع

---

(1) Topics 101 b, 102 a.

(2) Dixon, Robert M.W. What is Language, Longmans, 1965 p. 29.

ههنا كما ارتفع في ذهب . . »[١] ، أويقول : « اعلم أن النداء كل اسم مضاف فيه فهو نصب على إظهار الفعل المتروك إظهاره ، والمفرد رفع وهو في موضع اسم منصوب[٢] » .

ومن النادر جدا أن نجد عنده تعريفاً كالتعريف الذي قدمه عن الفعل بأنه « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . » وإنما جل تعريفاته تقوم على التمثيل كقوله « الاسم : رجل ؛ وفرس ؛ وحائط »[٣] . أو تمييز المعرف بشيء من خواصه كقوله : « والتضعيف أن يكون آخر الفعل حرفان من موضع واحد وذلك نحو رددت واجترت وانقددت واستعددت . .[٤] » .

وهكذا فإن كتابه كله على شموله لا يخرج عن هذه الأمثلة من التعريف ، وهو دليل على أنه لم يطبق المنهج الأرسطي فيه وقد يكون دليلاً على أنه لم يعرف هذا الأصل في المنطق الأرسطي معرفة كان من الجائز أن يبدو لها أثر في الكتاب قبولاً أو رفضاً .

فإذا تركنا سيبويه في القرن الثاني إلى المبرد في القرن الثالث فإننا لا نجد إلا تطورا هينا في التعريف ، وهو يكاد يلتزم طريقة سيبويه من

---

(١) الكتاب ١ / ١٤

(٢) ١ / ٣٠٣

(٣) ١ / ٢

(٤) ١ / ١٥٨

حيث تقديم المعرف بالاستناد إلى أحكامه ودورانه في الاستعمال . والتمثيل له ، فالفاعل « رفع وذلك قولك : قام عبدالله ، وجلس زيد[1] » . والإمالة «أن تنحو بالألف نحو الياء ، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه[2] » . ويقول عن النسب : « اعلم أنك إذا نسبت رجلا إلى حي أو بلد أو غير ذلك ألحقت الاسم الذي نسبته إليه ياء شديدة ، ولم تخففها لئلا يلتبس بياء الإضافة التي هي اسم المتكلم . وذلك قولك : هذا رجل قيسي وبكري ، وكذلك كل ما نسبته إليه » .[3] وقد يزيد على تعريف سيبويه شيئا كأن يقول : « أما الأسماء فما كان واقعا على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك[4] » .

ومعنى ذلك أننا لا نزال أيضا بعيدين عن التأثر بالتعريف الأرسطي رغم دخول المنطق إلى الفكر الإسلامي في هذا الوقت على وجه التأكيد ، ولكن تأثير سيبويه كان لا يزال عظيما ؛ وكان الالتزام به أمرا يكاد يصل إلى درجه الوجوب .

فإذا انتقلنا إلى القرن الرابع وجدنا الأمر يختلف اختلافا كبيرا ؛ وتأكد اتصال النحاة بالمنطق الأرسطي ، وبمنهجه في التعريف . وليس مهما أن يكونوا قد طبقوه في تعريفاتهم ، وإنما المهم أن وجوده بين

---

(١) المبرد : المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة ١٢٨٦ هـ ١ / ٨ .

(٢) ٣ /٤٢

(٣) ٣ / ١٢٣

(٤) ١ / ٣

أيديهم أفضى بهم إلى مناقشته مناقشة واعية نتج عنها اختيار طريقة أخرى في التعريف . ولعل الزجاجي (٣٣٧هـ) خير من يمثل هذا الاتجاه، فالنحو عنده أولا « علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل إلا ببراهين وحجج »[١] . و« الحد هو الدال على حقيقة الشيء[٢] ». وهذا يتفق مع التعريف الأرسطي في الوصول إلى « الماهية » ، لكنه حين يبدأ في تطبيقه يلجأ مرة أخرى إلى الاستعمال اللغوي مقررا رفض التعريف المنطقي فيقول :

« الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه وليس يخرج عنه اسم ألبتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم . وإنما قلنا في كلام العرب لأنا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حده حدا خارجا عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان ، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين ، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأن غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأن من الحروف ما يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إن ولكن وما أشبه ذلك[٣] » .

---

(١) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو – تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار النفائس ، بيروت ١٩٧٣ ص ٤١

(٢) السابق ص ٤٦

(٣) السابق ص ٤٨

والجديد في هذا أنه أولا يستخدم النظام الأرسطي في أن يكون التعريف جامعا لعناصر المعرف وحده مانعا لغيرها من العناصر ؛ أو بتعبيره « ليس يخرج عنه اسم ألبتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم » . وأنه ثانيا يؤكد على الفرق بين الحد المنطقي الموصل إلى « الجوهر » والحد النحوي المبنى على دوران استعمال اللغة بحيث « يتميز » الشيء من غيره في التعريف .

وبعد القرن الرابع سيطر التعريف الأرسطي على كتب النحاة ، ونمثل لذلك بمثال من الزمخشرى في القرن السادس في كتاب المفصل ، ومن شرح ابن بعيش عليه في القرن السابع .

يقول الزمخشرى « الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف » ويقول ابن يعيش شارحاً « اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزا ذاتيا حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ، وهذه طريقة الحدود ، أن يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول ، والجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة ، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة . . فاللفظة جنس . . والدلالة على معنى فصل فصله من المهمل الذي لا يدل على معنى . . والمفرد فصل ثان فصله من المركب [1] » . ومن الواضح أن هذا لا يختلف عن التعريف الأرسطي في شيء .

وبعد فلعل هذا العرض يوضح أن سيبويه لم يتصل بالتعريف كما

---

(١) ابن يعيش : شرح المفصل ١ / ١٨

ورد عند أفلاطون أو كما في منطق أرسطو ، ومن ثم لم يظهر له تأثير في كتابه قبولا أو رفضاً ، وأن النحاة حين اتصلوا بالمنطق في القرن الرابع حاولوا أن يقدموا شيئا جديداً في نظرية التعريف بالاستناد إلى الاستعمال اللغوي . ويبدو أن النحاة قد تأثروا في ذلك بالفقهاء والكلاميين الذين رأوا استحالة الوصول إلى « الجوهر » وأن التعريف ينبغي أن يقصر على « التمييز »[1] . لكن التعريف الأرسطي ما لبث أن وجه التعريف النحوي كما رأينا في القرون التالية .

* * *

٢ ـ التعليل :

وهو عنصر أساسي من عناصر المنهج الارسطي ، وهو يرتبط عنده بالمعرفة عموما ، وبالتعريف كما عرضناه آنفا . وكان أفلاطون من قبله يرى « المعرفة » ثابتة ، لأنها لو تغيرت لا نعدمت وقت حدوث التغيير ، ولو كان التغيير فيها مستمرا لانعدمت المعرفة انعداما كاملا[2] :

«But if the very nature of knowledge changes at the time when the change occurs, there will be no knowledge; and if the transition is always going on, there will be no knowledge».

وقد كان أرسطو يرى أيضا أن المعرفة مطلقة ، ومستمرة ، وغير

---

(١) انظر في هذا ما كتبه الدكتور النشار عن « منطق الأصوليين ، مبحث الحد الأصولي » ص ٨٩ ـ ١٠١ من كتابه مناهج البحث عند مفكرى الإسلام .

(2) Cratylus, 440 from : Dixon, what is Language p. 27.

حسية . ولما كان كل شيء عنده يتكون من « صورة » ومن « مادة » فإن « الصورة » هي « العلة » الأولى . وذلك لأن « الروح » هي صورة « الجسد » و « العقل » هو جزء الروح ، وهو الذي يعقل به الإنسان ، ويصل إلى المعرفة؛ وعلى ذلك فإن « المعنى » سابق على الشيء؛ وعليه أيضا فإن المعرفة تعتمد على «العلة»، أو أن المعرفة الموضوعية إنما هي معرفة بالعلل لأن كل شيء إنما هو ذاته ، ولأن لكل شيء علته . ويترتب على ذلك أن المعرفة العلمية لا تنال إلا ببرهان في مقابل المعرفة التي يدعيها السوفسطائي وهي معرفة ذاتية أو عرضية . يقول أرسطو [١] :

«We suppose ourselves to possess unqualified scientific knowledge of a thing, as opposed to knowing it in the accidental way in which the sophist knows when we think that we know the cause on which the fact depends, as the cause of that fact and of no other, and, further — that the fact could not be other than it is».

وإذا كانت العلة ترتبط بالمعرفة هذا الارتباط ، فإنها ترتبط بالتعريف على هذا النحو ؛ لأن التعريف الذي نتوصل به إلى « جوهر » الشيء و « ماهيته » إنما ينتهي إلى تقديم « معنى » « الشيء » ، أو « علة وجوده[٢] » :

«Since definition is said to be the statement of a thing's nature, obviously one kind of definition will be a statement of the meaning of the name; or of an equivalent nominal formula ... another kind of definition is a formula exhibiting the cause of a thing's existence.»

---

(1) Posterier Analytics, 71 b. 8-15.
(2) Ibid; 93 b.

غير أننا لا ينبغي أن نغفل عن أن هذه « العلة » التي ترتبط « بالمعرفة» إنما تندرج في السياق العام للنظرية الأرسطية ، وهي نظرية كما أكدنا تبحث في « الصورة » وليس في « المادة » ، لأن الانطباعات الحسية لا تدخل في مجال المعرفة ، ومن ثم فهى ليست داخلة في المنطق . إن التجربة العقلية هي أساس المنطق ، ولما كانت الكلمات المنطوقة رموزا للتجربة العقلية ، والكلمات رموزا للكلمات المنطوقة ، ولما كان الناس جميعاً لا يكتبون كتابة واحدة ، فإنهم أيضا لا ينطقون أصواتا واحدة ، ولكن التجارب العقلية واحدة عندنا جميعا ،ومن ثم فهى مقصد المنطق ، والتعليل إنما يدور في مجالها .

«Spoken words are the symbols of mental experience and written words are the symbols of spoken words. Just as all men have not the same writing, so all men have not the same speech sounds, but the mental experience which these directy symbolize, are the same for all, also are those things of which our experiences are the images». (١)

هذا هو أصل « العلة » في الفكر الأرسطى ، وقد فصل الحديث عن أنواعها حين جعلها أربع علل : مادية وصورية وفاعلية وغائية ، وقال إن العلة المادية هي التي يجاب بها عن : ما الشيء ؟ والصورية عن : كيف؟ والفاعلية عن : من فعل الشيء ؟ والغائية عن : لم ؟ (٢)

---

(1) On Interpretation, 16 a 4 - 5.

(٢) انظر الدكتور يوسف كرم : الفلسفه اليونانية – القاهرة ص ١٩٥٨ ١٣٨

والآن ماذا عن التعليل عند النحاة ؟

الحق أن « التعليل » يمثل عنصراً أساسيا في الدرس النحوى عند العرب ، وإذا كان « التعريف » لم يظهر ظهورا واضحاً في المراحل الباكرة ، فإن التعليل كان من الأصول الأولى ، وقد ظل يتطور حتى غلب على الفكر النحوي كله .

وقد عُرف النحاة الأوائل بأنهم «معللون» ، وتذكر الروايات أن ابن أبي اسحق هو « أول من بعج النحو ومد القياس وشرح العلل »[1]. ويكاد كتاب سيبويه أن يكون مبنيا كله على التعليل ، والحوار الذي يجري فيه دائما بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ في الأغلب الأعم بالسؤال عن العلل ، على أن هذه العلل لا تذهب بعيدا وراء التفسير المباشر ، وتكاد تتمثل في تعليل الظواهر التركيبية بالرجوع إلى المعنى ، أو بتفسير الشكل التركيبي نفسه ، أو بكثرة الاستعمال .

ومن التعليل بالمعنى قوله « قالوا مصاحبٌ معانٌ ، ومبرور مأجور كأنه قال : أنت مصاحب ، وأنت مبرور ، فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت ،وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ماأظهرت . وهو الفعل،والذي أظهرته الاسم . وأما قولهم : راشداً مهديا . فإنهم أضمروا : اذهب راشدا مهديا ، وإن شئت رفعت كما رفعت مصاحبٌ معانٌ ؛ ولكنه كثر النصب في كلامهم لأن راشدا مهديا بمنزله ما صار بدلا من اللفظ بالفعل كأنه لفظ برشدت وهُديت . . . ومثله هنيئا مريئا

---

(١) أنباء الرواه ٢ / ١٠٥

وإن شئت نصبت فقلت مبرورا مأجورا ، ومصاحبا معانا ، حدثنا بذلك عن العرب عيسى ويونس وغيرهم كأنه قال رجعت مبرورا واذهب مصاحباً . ومما ينتصب أيضا على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قول العرب : حدث فلان بكذا وكذا فتقول : صادقا والله ، أو أنشدك شعرا ، فتقول : صادقا والله ، أى قال والله ، أي قاله صادقا ، لأنك إذا أنشدك فكأنه قد قال كذا . » (١)

ومن الواضح أنه يعلل هذه التراكيب بما في النفس « لأنك إذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت ، وإذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت . »

ومن التعليل القائم على فهم قوانين التركيب في الجملة ، أي على قواعد النظم كما أدرك استعمالها في العربية ، قوله في باب النداء :

« وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو : يا عبدَ الله ، ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا : يا رجلا صالحا ، حين طال الكلام ، كما نصبوا هو قبلَك ، وهو بعدَك ، ورفعوا المفرد كما ورفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد ، وذلك قولك : يا زيدُ ويا عمروُ ، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ . قلتُ : أريت قولهم : يازيدُ الطويلَ ، علام نصبوا الطويل ، قال : نصب لأنه صفة لمنصوب ، وقال : وإن شئت كان نصبا على أعني فقلت : أرأيت الرفع على أي شيء هو إذا قال : يازيدُ

(١) الكتاب ١ / ١٣٧

الطويلُ ، قال هو صفة لمرفوع . قلت : ألست قد زعمت أن هـذا المرفوع في موضع نصب فلمَ لا يكون كقوله : لقيته أمسِ الأحدثَ ، قال : من قِبَل أن كل اسم مفرد في النداء مرفوع أبدا ، وليس كل اسم في موضع أمسِ يكون مجرورا . »[1]

وواضح هنا أيضاً أن تعليل نصب المنادى المضاف أو النكرة الموصوفة بقوله « حين طال الكلام » إنما هو تعليل بقوانين التركيب ، بمعنى أن درس التراكيب العربية جعله يرى طول الكلام علة لظاهرة النصب ، حين نعلم أنهم انتهوا إلى أن النصب أخف من الرفع ، وأن الثقل لا يسوغ مع الطول .

أما كثرة الاستعمال فيكاد يكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه التعليل في كثير من الظواهر ، وبخاصة في ظواهر التخفيف والحذف والاستغناء والترخيم وغيرها . يقول مثلا : « هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره في غير الأمر والنهي . وذلك قولك: أخذته بدرهم فصاعدا ، وأخذته بدرهم فزائدا ، حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم آمنوا أن يكون على الباء ، لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة و لا تكون في موضع الاسم ، كأنه قال : أخذته بدرهم فزاد الثمن صاعدا ، أو فذهب صاعدا . »[2] ويقول : «واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام البتة إلا أنهم قد قالوا : يا ألله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثرَ في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي

---

(١) ١ / ٢٠٢
(٢) ١ / ١٤٦

من نفس الكلمة ... وليس النجم والدّبران بهذه المنزلة لأن هذه الأشياء واللام فيها بمنزلتها في الصّعِق ، وهي في (الله) بمنزلة شيء غير منفصل في الكلمة ، كما كانت الهاء في الجحاجحة بدلا من الياء ، وكما كانت الألف في (يمان) بدلا من الياء ، وغيروا هذا لأن الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو وليس لغيره مما هو مثله ، ألا ترى أنك تقول: لم أك ولا تقول : لم أقُ ، إذا أردت (أقل) ، وتقول : لا أدر ، كما تقول هذا قاضٍ ، وتقول لم أبلْ ولا تقول لم أرَم في لم أرام، فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره .»[1]

من الملاحظ إذن أن هذا المنهج جمع التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب إلى التعليل بكثرة الاستعمال ، ومهما يكن من أمر ذلك كله فإن التعليل يشكل أصلا أساسيا من أصول البحث النحوي عند الأوائل وبخاصة عند الخليل وسيبويه . ومن بعدهما أخذ هذا المنهج يتطور شيئا فشيئا متصلا بالتعليل الأرسطي من ناحية وبالتعليل الكلامي والفقهي من ناحية أخرى حتى صار التعليل غاية من غايات الدرس النحوي ، وجعل النحاة يقصدون إلى التأليف في العلل النحوية تأليفا خاصا – ففي القرن الرابع رأينا ابن السراج في كتاب الأصول يذكر أن « اعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدى إلى كلام العرب كقولنا كل فاصل مرفوع ، وضرب آخر يسمى علة العلة مثل أن يقولوا : لمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبت ألفا ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب . »[2]

(١) ١ / ٣٠٩ – ٣١٠

(٢) ابن السراج : الأصول – تحقيق الدكتور عبد الحسن الفتلي – بغداد ١٩٧٣
١ / ٢٧

ويؤلف الزجاجي (٣٣٧ هـ) كتاب الإيضاح في علل النحو ويقسمها ثلاثة أضرب ، علل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية . فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظا ، وإنما سمعنا بعضا فقسنا عليه نظيره ، مثال ذلك أنا لما سمعنا : قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك . وهذا كثير جدا . . . وأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيدا بإنّ في قوله إن زيدا قائم : ولمَ وجب أن تنصب (إنّ) الاسم ؟ فالجواب في ذلك أن يقول : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظا ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظا ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب أخاكَ محمد وما أشبه ذلك. وأما العلة الجدلية فكل ما يُعتل به في باب (إن) بعد هذا ، مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبالماضية ، أم المستقبلة ، أم الحادثة في الحال ، أم المتراخية ، أم المنقضية بلا مهلة ؟ وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيدا عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل ، وذلك فرع ثان ؟ . . وكل شيء اعتل به المسئول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر [1] . »

وفي هذا القرن أيضا ترسخ العلة رسوخا كاملا في النظر النحوي ، وذلك بما قدمه ابن جنى من شرح للعلل النحوية وتأصيلها وبيان ضروبها . وقد تحولت عنده إلى شيء يجب الاحتفال به والدفاع عنه ، بل ينتهى به

---

(١) الإيضاح ٦٤ — ٦٦

الأمر إلى أن البحث في العلل إنما يعني كشف ما أرادته العرب منها فعلا فيعقد بابا « في أن العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها، وحملناه عليها »[1] يقول فيه « اعلم أن هذا موضع في تثبيته وتمكينه منفعة ظاهرة، وللنفس به مسكة وعصمة، لأن فيه تصحيح ما ندعيه على العرب : من أنها أرادت كذا لكذا، وفعلت كذا لكذا. وهو أحزم لها، وأجمل بها، وأدل على الحكمة المنسوبة إليها، من أن تكون تكلفت ما تكلفته، من استمرارها على وتيرة واحدة، وتقريها منهجا واحدا، تراعيه وتلاحظه، وتتحمل لذلك مشاقه وكلفه، وتعتذر من تقصير إن جرى وقتا منها في شيء منه.

« وليس يجوز أن يكون ذلك كله في كل لغة لهم، وعند كل قوم منهم، حتى لا يختلف ولا ينتقض، ولا يتهاجر، على كثرتهم، وسعة بلادهم، وطول عهد زمان هذه اللغة لهم، وتصرفها على ألسنتهم اتفاقا وقع، حتى لم يختلف فيه اثنان، ولا تنازعه فريقان، إلا وهم له مريدون وبسياقه على أوضاعهم فيه معنيون، ألا ترى إلى اطراد رفع الفاعل ونصب المفعول، والجر بحروف الجر، والنصب بحروفه، والجزم بحروفه وغير ذلك من حديث التثنية والجمع، والإضافة والنسب، والتحقير، وما يطول شرحه، فهل يحسن بذى لب أن يعتقد أن هذا كله اتفاق وقع وتوارد اتجه. »

وعلى كثرة ما كتب ابن جنى في موضوع العلل، فإن أهم ما أصّله فيها هو تقريره أن العلة النحوية علة طبيعية حسية، أي تقوم على فهم

---

(١) الخصائص ١ / ٢٣٧

الأسباب المادية في اللغة ، ومعنى ذلك أنها ليست علة ميتافيزيقية ، كما أنها ليست صادرة عن بحث الجوهر أو الماهية ، إنها نتيجة للاستقراء اللغوي الذي ينتهي إلى وجود علل يمكن التماسها وتحديدها في الاستعمال، ومن ثم كانت مقارنته المعروفة علل النحو بعلل الكلام والفقه ، والتي انتهى فيها — من خلال عرض كثير من الظواهر اللغوية — إلى أن علل النحو قريبة من علل الكلام . ولسنا نظن أن هذه النتيجة التي انتهى إليها كان يعني بها أن علل النحو علل عقلية تجريدية ، وإنما ترجع الصلة بينهما إلى ما وجده هو من اطراد العلة النحوية وصدورها عن المادة المحسوسة بحيث تثبت عند النظر ثبوت البراهين العقلية أو البراهين الهندسية . ولقد يكون مفيدا أن نثبت هنا بعض ما قاله في هذا الموضع لنبرز ما كان يلح عليه هو من الرجوع إلى الطبيعة والحس ، يقول [1] :

« اعلم أن علل النحويين — وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين ، لاألفافهم المستضعفين — أقرب إلى علل المتكلمين ، منها إلى علل المتفقهين ،وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس،ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه . وذلك أنها إنما هي أعلام ، وأمارات لوقوع الأحكام ، ووجوهُ الحكمة فيها خفية عنا ، غير بادية الصفحة لنا — ألا ترى أن ترتيب مناسك الحج ، وفرائض الطهور ، والصلاة ، والطلاق ، وغير ذلك إنما يرجع في وجوبه إلى دور الأمر بعمله ، ولا تعرف علة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسا دون غيرها من العدد ، ولاُ يعلم أيضا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات ، ولا في اختلاف ما فيها من التسبيح والتلاوات إلى غير ذلك مما يطول ذكره ، ولا تحلى

(١) الخصائص ١ / ٤٨ – ١٠٨

النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله ، وليس كذلك علل النحويين .

« قال أبو إسحق في رفع الفاعل ونصب المفعول : إنما ُفعل ذلك للفرق بينهما ، ثم سأل نفسه فقال : فإن قيل : فهلا ُعكست الحال فكانت فرقا أيضا ؟ قيل : الذي فعلوه أحزم ، وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد ، وقد يكون له مفعولات كثيرة ، فرفع الفاعل لقلته ، ونصب المفعول لكثرته ، وذلك ليقل في كلامهم ما يستثقلون ، ويكثر في كلامهم ما يستخفون . . ومن ذلك قولهم : إن ياء نحو ميزان ، وميعاد ، انقلبت عن واو ساكنة ، لثقل الواو الساكنة بعد الكسرة ، وهذا أمر لا لبس في معرفته ، ولا شك في قوة الكلفة في النطق به . وكذلك قلب الياء في موسر وموقن واوا ، لسكونها وانضمام ما قبلها . ولا توقف في ثقل الياء الساكنة بعد الكسرة ، وهذا — كما تراه — أمر يدعو الحس إليه ، ويحدو طلب الاستخفاف عليه . وإذا كانت الحال المأخوذ بها ، المصير بالقياس إليها حسية طبيعية ، فناهيك بها ولا معدل بك عنها . . . ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به . . . فجميع علل النحو إذن مواطئة للطباع .... وإذا حكمنا بديهة العقل ، وترافعنا إلى الطبيعة والحس ، فقد وفينا الصنعة حقها ، وربأنا بها أفرع مشارفها ... واعلم أنا مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه ، وإلحاقها بعلل الكلام ، لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين ، ولا عليها براهين المهندسين .»[1]

وهذه النقول على طولها واضحة الدلالة فيما نقصد إليه من أن العلة قد استقرت أصلا من الأصول النحوية في القرن الرابع ، وأنها كانت ُتلتمس فيما يدخل في دائرة الطبيعة والحس . ولكن ذلك لم يمنع أن

(١) الخصائص ١ / ٤٩ وما بعدها .

تتعدى العلة هذه الحدود لتدخل في عالم الافتراض والتخمين والميتافيزيقا حتى تصل إلى مرتبة من الضعف يقول فيها الشاعر :

ترنو بطرفٍ ساحر فاتر   أضعف من حجة نحوي

ولكن مهما يكن من أمر هذا التطور المتأخر ، فإنه كان نتيجة لما رآه المتأخرون من منزلة التعليل عند الأوائل .

ولقد يكون للمسلمين اتجاه خاص في العلة كما يقول أصحاب البحث في الفكر الإسلامي [1] ،لكن ذلك لا يحجب حقيقة التأثر بالتعليل الأرسطي وليس مهما أن يكون تعليل النحاة هو هو تعليل أرسطو ، ولكن المهم أنه كان في أيديهم وتحت بصرهم حين أخذوا يتناولون ظواهر اللغة ويضعون لها الأحكام .

* * * *

٣ ـ بعض آراء أرسطو في اللغة :

ونأتي إلى آراء أرسطو في اللغة ، ونقابلها بآراء النحاة ، فنعرض لأقسام الكلام ، وللجملة .

---

(١) انظر ما كتبه الدكتور النشار تحت عنوان (مباحث الاستدلال الإسلامية) في مناهج البحث عند مفكرى الإسلام في ١٠٣ ـ ١٢٧

(١) أقسام الكلام :

يكاد يتواتر بين الدارسين أن أرسطو – قسم الكلام ثلاثة أقسام ، اسم وفعل ، ورابطة . ولكن الحق أن أرسطو لم يتناول أقسام الكلام تناولا مباشرا ، ولم يعرض له في موضع واحد بحيث يقال إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم. لقد عرض أرسطو للاسم onoma وللفعل rhéma في كتابه « العبارة » كما سيأتي ، ثم تحدث عنها وعن أشياء أو شيء من بينهما يسمى الرابطة syndesmoi في « البلاغة » ، « والشعر » . وكان أفلاطون من قبله قد فرق بين الاسم والفعل فحسب ، ولا نعرف لم اشتهر التقسيم الثلاثي بأنه أرسطي إلا أن يكون ما قرره المتأخرون من نحاة العربية من أن هذا التقسيم « عقلى » مما رجح الظن بأرسطيته ، ثم انتهى الظن إلى شيء من الحقائق المأثورة .

ونشير هنا إلى أن هذا التقسيم لم يستمر في الدرس اليوناني ، فقد قسم عالم النحو السكندرى ثراكس الكلام ثمانية أقسام . [(١)]

1 — The noun   2 — The verb

3 — The participle   4 — The article

5 — The pronoun   6 — The preposition

7 — The adverb   8 — The Conjunction

أما النحو العربي فقد استقر منذ سيبويه على القسمة الثلاثية ، وإن

---

(1) Dixon : What is Language, p. 43.

كان لم يرد في الكتاب ما يشير صراحة إلى الأصل « العقلي » لهذه القسمة فقال : « الكلم اسم، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. »

ولقد نجد عنده من النصوص ما يفيد إدراكه وجود فرق بين الصفة والاسم على نحو ما أشرنا إليه عند تناوله لجملة (أخذته بدرهم فصاعدا) حين يقول : « حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم آمنوا أن يكون على الباء ، لو قلت : أخذته بصاعد كان قبيحا ، لأنه صفة ولا تكون موضع الاسم . » [1] ، ولكن ذلك لم يفض به إلى تغيير القسمة الثلاثية .

وفي القرن الثالث صرح المبرد بهذا الأصل « العقلي » باعتبار القسمة « كلية » لا تخرج عنها لغة من اللغات حين قال : « الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى لا يخلو منه الكلام – عربيا كان أو أعجميا – من هذه الثلاثة.»[2] ولم تتغير هذه الفكرة بعد ذلك في تاريخ النحو العربي كله ، وليس مهما هنا ما ترويه الكتب من تسمية الكوفيين القسم الثالث أداة لأن ذلك لا يضيف إلى القسمة شيئا .

ونحن لا نستطيع أن نرد هذا التقسيم في النحو العربي إلى المنطق الأرسطي نفسه ، ولكننا قد نرجح رده إلى فهمهم هم لما كان بين أيديهم مما نقل عن أرسطو ،ويضاف إلى ذلك ما تأكد من بناء التقسيم في

---

(١) الكتاب ١ / ٢

(٢) المقتضب ١ / ٣

(٣) الكتاب ١ / ١٤٦

النحو على تصور عقلي محض وهو تصور أرسطي في الصميم .

ونأتي الآن إلى كل قسم من الأقسام الثلاثة . ونبدأ بأفلاطون الذي فرق في أحدى محاوراته بين الاسم والفعل دون أن يشير إلى قسم ثالث، وهو يفرق بينهما باعتبارهما كلمتين تدل كل منهما على معنى ، أماالفعل فيعبر عن (حدث) وأما الاسم فيعبر عمن يقوم بحدث . (١)

ELEATIC : ... You are, of course, aware that we have two sorts of vocal expression significant of being.

THEATETUS : which are ?

ELEATIC : Nouns as they are called, and verbs.

THEAETETUS : Would you explain the difference ?

ELEATIC : A sign expressive of an action is what we call a verb.

THEAETETUS : Yes.

ELEATIC : And a vocal sign appropriated to the agent of such an action is a noun.

THEAETETUS : Exactly.

وقد عرّف أرسطو الاسم anoma بأنه صوت يدل دلالة عرفية على معنى ، ولا يدل على زمن ، وليس لجزئه معنى . (٢)

---

(1) Sophist 261 - 2 from Dixon: What is Language p. 31.

(2) On Interpretation 6 a.

By a noun we mean a sound significant by convention, which has no reference to time, and of which no part is significant apart from the rest.»

على أن الاسم عند أرسطو هو الاسم المرفوع فحسب ، أما المنصوب وغيره فقد اعتبره « حالات ptoseis » للاسم وليست أسماء على وجه الحقيقة « والاسم عنده أيضا هو الاسم في حالة الإثبات فحسب ، أمـا المنفى فليس اسما [1] .

«The expression (not - man) is not a noun.»

والترجمة العربية القديمة لكتاب « العبارة » ، التي قام بها إسحق بن حنين لا تختلف كثيرا عن الترجمة الإنجليزية الحديثة وقد ورد فيها :

« فالاسم هو لفظة دالة بتواطؤ ، مجردة من الزمان ، وليس واحد من أجزائها دالا على انفراده . وذلك أن فـليس إذا أفرد معه (ايس)لم يدل بانفراده على شيء كما يدل في قولك (قالوس ايس) ، أي : فرس فاره . . . وأما قولنا (لا — إنسان) فليس باسم ، ولا وضع له أيضـا اسم ينبغي أن يسمى به ، وذلك أنه ليس بقول ولا قضية سالبة ، فليس اسما غير محصل . فأما الاسم إذا نصب أو خفض أو غير تغييرا مما أشبه ذلك فليس يكون اسما ، لكن تصريفا من تصاريف الاسم » . [2]

(1) Ibid 16 a.

(٢) أرسطو كتاب العبارة — نقل إسحق بن حنين في كتاب : منطق أرسطـو ، تحقيق عبد الرحمن بدوى — مكتبة النهضة المصرية ، ١ / ٦٠

وفي النحو العربي عرّف سيبويه الاسم بالتمثيل فقال : « فالاســـم رجل،وفرس ، وحائط » [1] . على أن هذا التمثيل ليس بعيدا جدا عن كتابات أرسطو ، لأن لفظتي « إنسان » و « فرس » من الألفاظ الـــتي استعملها دائما عند تقديمه الأمثلة [2] .

وفي القرن الثالث صرح المبرد بدلالة الاسم على معنى مـــع توضيح علاماته : « أما الأسماء فما كان واقعا على معنى ، نحو رجل ، وفرس ، وزيد وعمرو ، وما أشبه ذلك . وتعتبر الأسماء بواحدة ، كل ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ،وإن امتنع من ذلك فليس باسم[3] » وفي القرن الرابع عرفه ابن السراج بأنه « ما جاز أن نخبر عنه نحو : عمرو منطلق ورجل في الدار » [4] ، وعرفه الزجاجي تعريفا نحويا عن طريـــق استعماله في التراكيب « الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به »[5]

وفي القرون المتأخرة نجد تعريف الاسم مشتملا على فكرة عدم الدلالة على الزمن ، يقول الزمخشرى : الاسم مادل على معنى في نفسه دلالة محررة

---

(١) الكتاب ١ / ٢

(٢) انظر مثلا كتاب المقولات – نقل إسحق بن حنين في كتاب أرسطو، ١ /٤ وما بعدها .

(٣) المقتضب ١ /٣

(٤) ابن السراج : الموجز في النحو ص ٢٧

(٥) الإيضاح ص ٤٦

عن الاقتران »[1] ، ثم انتهى الأمر إلى أن يكون التعريف أرسطيا خالصا، فالاسم أولا كلمة قول مفرد ، والمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وهو ثانيا « مادل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة . »[2]

ومن الواضح أن تناول أرسطو للاسم لم يرد عند النحاة الأوائل ، وإن كان تعريف ابن السراج يقترب من اعتبار الاسم المرفوع وحده « اسما » وذلك حين قرر أنه « ما جاز أن تخبر عنه ».على أن سيبويه والنحاة جميعا من بعده تناولوا الاسم في منهج وصفي ويتحرى مكانه في الاستعمال اللغوي .

وقد نضيف هنا أن النحاة كانوا يرون الاسم أقوى الأقسام الثلاثة، فيقول سيبويه : « والاسم أبدا له من القوة ما ليس لغيره »[3] ،ويقول ابن جنى : « اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى القبل الثلاثة ، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم ، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة ، على ما لا خفاء به جاز أن يكتفى بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها[4] » .

---

(١) شرح المفصل ١ / ٢٢

(٢) ابن هشام : شرح شذور الذهب – تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد– المكتبة التجارية ١٩٦٠ ص ١١ – ١٢

(٣) الكتاب ٢ / ٤٣

(٤) الخصائص ١ / ٤١

الفعــل :

أما الفعل rhema عند أرسطو فهو يدل على معنى ، ويحمل فكرة الزمن ، ولا يدل جزء منه على معنى مستقل ، وهو علامة على شيء يقال عن شيء آخر [١] :

«A verb is that which, in addition to its proper meaning, carries with it the notion of time. No part of it has any independent meaning and it is a sign of something said of something else».

وكما قصر الاسم على حالة الرفع ، قصر الفعل أيضاً على دلالته على الزمن الحالى ، والفعل في الماضي أو المستقبل ليس فعلا ولكنه زمن للفعـــل [٢] .

«He was healthy, he will be healthy, are not verbs but tenses of a verb».

وفي ترجمة إسحق بن حنين : « وأما الكلمة فهي ما يدل — مع ما تدل عليه — على زمان ، وليس واحد من أجزائه يدل على انفراده ، وهي أبدا دليل ما يقال على غيرها — ومعنى قولي إنه يدل مع ماتدل عليه على زمان هذا المعنى الذي أنا واصفه : أما قولنا (صحة فاسم ، وأما قولنا (صحّ) إذا عنينا الآن فكلمة ، وذلك أن هذه اللفظة تدل على ما تدل عليه على أن الصحة قد وجدت الذي قيل فيه إنه (صحّ) في الزمان

---

(1) On Intrepretation 16 a.

(2) Ibid.

الحاضر – والكلمة دائما دليل ما يقال على غيره ، كأنك قلت ما يقال على الموضوع أو ما يقال في الموضوع .

« وأما قولنا (لاَصحّ) ، أو قولنا (لا َمرضَ) فلست أسميه كلمة فإنه وإن كان يدل ، مع ما يدل عليه ، على زمان ، فكان أيضا دالا دائما على شيء إلا أنه ليس لهذا الصنف اسم موضوع فلتسمَّ كلمة غير محصلة وذلك أنها تقال على شيء من الأشياء موجودا كان أو غير موجود على مثال واحد . وعلى هذا المثال قولنا (َصحَّ) الذي يدل على زمان المضى ، أو (يصحَّ) الذي يدل به على الزمان المستأنف ، ليس بكلمة ، لكن تصريف من تصاريف الكلمة . والفرق بين هذين وبين الكلمة أن الكلمة تدل على الزمان الحاضر ، وهذان وما أشبههما تدل على الزمان الذي حوله [1] » .

أما سيبويه فقد عرف الفعل بأنه « صيغ » مأخوذة من المصادر وأنها تدل على الزمن الماضي ، أو الحاضر ، أو المستقبل ، وقد مثل لكل أولئك بأمثلة تشير إلى استعماله في اللغة ، فمثل للفعل وفقاً للزمن ، ووفقاً لشكل الصيغة ، ووفقاً لاعتباره مبنيا للمعلوم أو للمجهول ، فيقول : « وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ، وبنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذَهبَ ، وسَمِعَ ، ومكَثَ ، وحُمِدَ . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك آمرا : اذهب ، واقتل ، ومخبرا : يقتلُ ، ويذهب ، ويضرب ، ويُقتَل ، ويُضرب . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت »[1]

---

(١) منطق أرسطو ١ / ٦٢

(٢) الكتاب ١ / ٢

وهذا التناول للفعل وإن كان حصره في زمان فلسفي ماض وحاضر ومستقبل ، فإنه يختلف عن تناول أرسطو ، من حيث إنه مبني على واقع الصيغ الشكلية في العربية ، ومن حيث إنه لم يقصر على الزمن الحاضر . على أن دلالة الفعل على معنى مقترن بزمان قد استقرت بعد ذلك في التعريفات النحوية المتأخرة على نسق ما وجدنا في الاسم . ومن اللافت أن ابن السراج عرف الفعل تعريفا يقترب من تعريف أرسطو الذي جعله « علامة على شيء يقال عن شيء آخر » وذلك حين قال : « والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه . . فالخبر نحو : يذهب عمرو ،فيذهب حديث عن عمرو ، ولا يجوز أن نقول جاء يذهب » . [1]

الرابطة :

أما القسم الذي غلب على ظن الناس أنه القسم الثالث عند أرسطو فهو الذي عرض له في عمل آخر غير أعماله المنطقية وهو الذي يسمى الرابطة Syndesmoi ، وهي عنده صوت بلا معنى ، ولا يسبب ولا يمنع بناء صوت أو عبارة ذات معنى من أصوات كثيرة ، ولا يمكن أن يتصدر الجملة حين تكون جملة واحدة . وهناك نوع آخر من الرابطة وهو صوت بلا معنى أيضا ولكنه يمكن أن يشكل صوتا أو عبارة ذات معنى من أصوات كثيرة لكل منها معناها في نفسها . [2]

---

(١) الموجز في النحو ص ٢٧

(2) Poetics xx from Dinneen, An Introduction, p. 83 - peri, amphi روابط فى اللغة اليونانية toi .. de, me .. de تعني about - near

«A Syndesmos is a sound without a meaning, which neither hinders nor causes the formation of a single significant sound or phrase out of several sounds, and which, if the phrase stands by itself, cannot properly stand at the beginning of it; for example; men .. de, toi .. de, or else it is a sound without a meaning; capable of forming one significant sound or phrase out of several sounds, each having a meaning of their own; for example, amphi.. Peri...

ونحن لا نعرف لِمَ اختار الناس هذه « الرابطة » لتكون قسما ثالثا في تصنيف لم يقدمه أرسطو ولم يشر إليه . ثم إن هذه الكلمة قد وردت عنده بين سبع كلمات حين كان يتحدث في « الشعر » عن صنعة الإلقاء وأربابها ، فقرر أن الأجزاء الداخلة في العبارة بوجه عام (هي) : الحرف والمقطع والرباط ، والاسم ، والفعل ، والتصريف ، والكلام . [1]

وجاء في ترجمة متّى بن يونس لكتاب الشعر « ونقول في عماد المقولة بأسرها . وأجزاء الأسطقسات هي هذه : الاقتضاب – الرباط – الفاصلة – الاسم – الكلمة – التصريف – القول . » ويبدو أن الرباط والفاصلة تدخلان تحت كلمة Syndesmos لأرسطية ، يقول : « وأما الرباط فهو صوت مركب غير مدلول ، بمنزلة (أما) و (أليس) وذلك أن ما يسمع منها هو غير مدلول مركب (آ) من أصوات كثيرة ، وهي

(١) أرسطو : كتاب أرسطو طاليس في الشعر ، نقل أبي بشر متّى من يونس القنائي من السرياني الى العربي – حققه مع ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربية الدكتور شكري محمد عياد – دار الكتاب العربي ١٩٦٧ ص ١٠٨

دالة على صوت (لفظة) واحد مركب غير مدلول . وأما الفاصلة فهي صوت مركب غير مدلول ، إما لابتداء القول وإما لآخره، أو حددال، بمنزلة (فأما) أو (من أجل) أو (إلا) . . » [1]

من الواضح الآن أن نسبة التقسيم الثلاثي للكلمة إلى أرسطو فيها نصيب كبير من البعد عن الحقيقة .

وأما سيبويه فلم يعرف القسم الثالث بأنه « رابطة » ، وإنما سماه « حرفا» جاء لمعنى ، ومثل له بحروف العطف ، والاستقبال ، والقسم ، والإضافة فقال : « الكلم اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل . . وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو : ثم ،وسوف وواو القسم ، ولام الإضافة ، ونحوها » [2]

على أن الزجاجي في القرن الرابع فسر « الحرف » تفسيرا أرسطيا حين قال « وسمى القسم الثالث حرفا لأنه حد ما بين هذين القسمين ورباط لهما ، والحرف حد الشيء ، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي ما هو متصل بها . » [3]

وفي القرون المتأخرة استقر التقسيم الثلاثي استقرارا تاما عند النحاة مع إضافة توحي بتأثير التصور العقلي في منهج أرسطو « قالوا: ودليل

---

(١) السابق ١١٢ – ١١٣

(٢) الكتاب ١ / ٢

(٣) الإيضاح ٤٤

الحصر أن المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات ؛ فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والرابطة الحرف »[1]

الجملـــة :

عرف أرسطو الجملة بأنها قسم من كلام له معنى ، ولبعض أجزائها معنى مستقل باعتباره لفظا وإن كان لا يعبر عن حكم[2] .

«A Sentence is a significant portion of speech, some parts of which have an independent meaning, that is to say, as an uttarance, though not as the expression of any positive judgment.»

وهذا التعريف يميز الجملة من الكلمة ، لأن جزء الكلمة لا يدل على معنى كما سبق ، ويبدو أن هذا التناول قد أثر على الدرس اللغوي من حيث تحليله الكلام إلى مورفولوجيا وإلى نظم ، إذ أن الكلمة قد اعتبرت هي الوحدة الأساسية في الجملة .

على أن أهم ما في التناول الأرسطي للجملة أنه لم يهتم إلا بالجملة الخبرية وذلك لأن المنطق يقوم على فكرة القياس syllogism وهو يتكون من ثلاث قضايا propositions ، مقدمتين ونتيجة ، وكل

---

(١) ابن هشام : شرح شذور الذهب ١٣ ، ١٤

(2) On Interpretation 16 6 26-29.

منها تثبت أو تنفي شيئا ، وكل جملة تتكون من موضوع ومحمول ، أي من مسند إليه ومسند ، أو من مبتدأ وخبر عند النحاة . وهنا نأتي إلى نقطة أخرى مهمة . ذلك أن أرسطو كان دائما يقدم المحمول على الموضوع ، فهو لم يستعمل قط صيغة مثل : كل ب هي ا ، وإنما استعمل ثلاث صيغ هي : (ا) محمول على كل (ب) A is predicated of all B أو ا ينتمي إلى كل ب A belongs to all B أو ا محتوى في ب A is contained in B ومن القياس المألوف عنده : « إذا كان ا محمولا على كل ب و ب محمولا على كل جـ ، فإن ا يجب أن يكون محمولا على كل جـ »

«If A is predicated of all B and B of all C, A must be predicated of all C.» (١)

ونلاحظ هنا أن أرسطو يستخدم الرموز الهجائية في كتابة القضايا ويبدو أنه أول من استخدمها إلا أن يكون قد أخذها عن الهندسة حين استخدم يودوكسس Eudoxus (٤٠٨ — ٣٥٥ ق . م) الرموز الهجائية على الخط المستقيم . (٢) وسوف نرى أن هذه الطريقة هي التي يستخدمها أصحاب النحو التحويلي .

الجملة عند أرسطو إذن هي الجملة الخبرية ، والمحمول مقدم على الموضوع (٣) .

(1) Prior Analytics, 52 b 38 - 40.

(٢) انظر الدكتور محمود فهمي زيدان : المنطق الرمزي ، نشأته وتطوره — دار النهضة العربية — بيروت ١٩٧٣ ص ٢٨

(٣) لمزيد من التفصيل في هذه القضايا انظر :

Ross, Sir David, Aristotle, University paperbacks; Methuen, London, 1923.

ونأتي إلى النحو العربي لنرى أن سيبويه لم يعرف بالجملة، وإنما عرض لها في أنماطها المختلفة : فتناول الجملة الخبرية والإنشائية على السواء ، وجعل يبحث في تركيبها مما توافر لديه من الاستعمال اللغوي وفي القرن الرابع نجد تعريف ابن جني بالجملة مشيرا إلى دلالتها على معنى مستقل ، جامعا فيه جماتي الخبر والإنشاء ، فيقول « أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه ، ومفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو زيد أخوك ، وقام محمد ، وضُرِب سعيد، وفي الدار أبوك وصه ، ومه ، ورويد ، وحاء وعاء في الأصوات ، وحس ، ولب ، وأف ، وأوه . فكل لفظ استقل بنفسه ، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام »[1] .

وفي الجملة الاسمية اتفق النحاة على أن المبتدأ أهم من الخبر ، أو هو مقدم عليه ، بل إن اسمه في النحو مأخوذ من كونه مبتدأ به، ولم تكن فكرة الإسناد بعيدة عنهم عند عرضهم للمبتدأ والخبر ، ولكن المبتدأ أيضا أهم لأن الخبر مبنى عليه ، يقول سيبويه :

« هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك عبد الله أخوك . وهذا أخوك . . واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء ... فالمبتدأ أول جزء كما كان الواحد أول العدد . »[2]

ولقيمة المبتدأ عندهم قرروا أن الخبر لا يكون أعرف منه ، وإذا

---

(١) الخصائص ١ / ١٧

(٢) الكتاب ١ / ٧

متساويا في التعريف فالمقدم دائما هو المبتدأ ، ولكن الخبر في النهاية ليس منطابقاً مع فكرة المحمول الأرسطية ، لأن المحمول عند أرسطو عام بالنسبة للموضوع ومن ثم كان مقدما عليه ، أما الخبر عند النحاة فهو أولا مبني على المبتدأ ، وقد يكون هو المبتدأ ، وقد يكون زمانا له أو مكاناً ، يقول سيبويه : « فالمبتدأ كل اسم ابتدىء ليبنى عليه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه ، واعلم أن المبتدأ لا بدله من أن يكون المبني عليه شيئا هو هو ، أو يكون في مكان وزمان . وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ . فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وذلك قولك : عبد الله منطلق ، ارتفع عبد الله لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأن المبني على المبتدأ بمنزلته . والحد فيه أن يكون الابتداء مقدما . [1] » ويقول الزمخشري : « وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معا كقولك زيد المنطلق ، والله إلهنا ، ومحمد نبينا ، ومنه قولك: أنت أنت ، وقول أبي النجم وشعري شعري ، ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ [2] » .

. . . .

وبعد ، فلعلنا نختم هذا العرض بما يلي :

١ ـ إن المنطق الأرسطي لم يكن معروفا معرفة كافية أيام الخليل

---

(١) ١ / ٢٨٧

(١) شرح المفصل ١ / ٩٨

وسيبويه وهما صاحبا التأثير الحقيقي في النحو العربي ، ولكن ذلك لا يعني أن هذا المنطق كان بعيدا عن أيديهم في شكل ما ، ونحن لانستطيع أن نغفل عن أوجه من التشابه بين المنطق والنحو في هذه الفترة وبخاصة في قضية التعليل وهي تمثل عنصرا أساسيا في المنهج النحوي عند العرب .

٢ ـ أن تأثير المنطق الأرسطي كان أكثر وضوحا في القـــرون التالية ، في التصنيف والتعريف والاصطلاح .

٣ ـ إنه من « غير المنطقي » ، أن يتأثر النحو تأثراً كاملا بمنهج أرسطو في المنطق لا ختلاف الغاية في كل منهما . ومن ثم رأينا الجملة ـ التي هي معقد الدرس النحوي ـ مختلفة اختلافا تاما عنها عند أرسطو .

٤ ـ إن رفض النحاة استخدام المنهج المنطقي كما تدل عليهبعض ما نقلته الكتب من مناظرات ، وكذلك مخالفة النحاة لبعض آراءأرسطو كل ذلك لا يدل على أن المنطق كان غائباً ، ولكنه في الحق كان على مد ذراعيهم ، غير أن القضية لا ترتبط « بالأصالة » و « التقليـــد » وإنما تتصل « بالتملك » appropriation كما أشرنا أول هذا البحث ؛

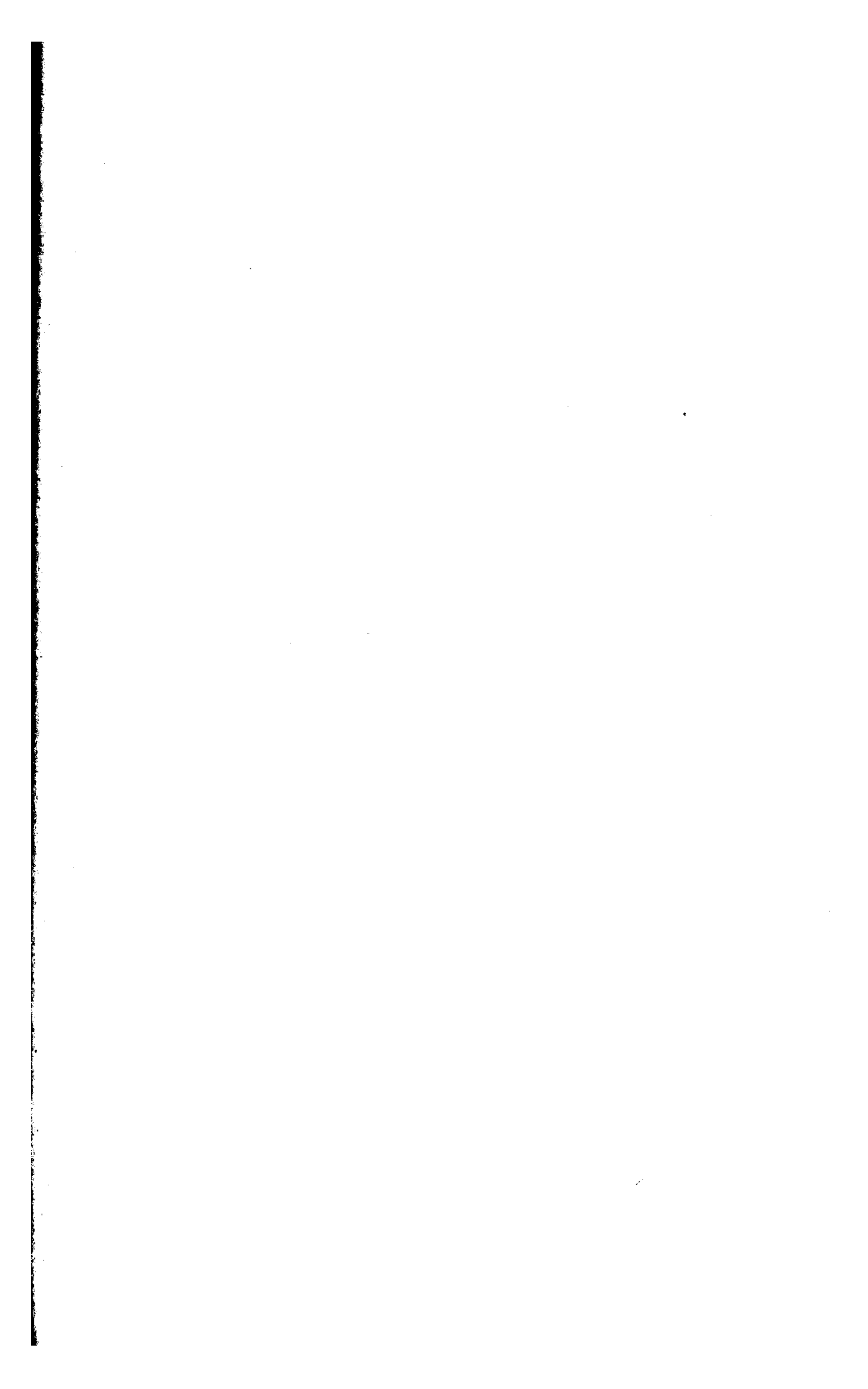
٥ ـ إن وجود الأثر المنطقي في النحو العربي دليل على مكانـــة الجانب « العقلي » في هذا النحو ، وهو جانب كان موجودا مـــع الجانب « النقلي » في المناخ العام الذي كان يسود البيئة الإسلامية وقت نشأة هذه العلوم وازدهارها .

٦ ـ إن وجود الجانب العقلي في النحو ، وبخاصة في مظهره المنطقي كان عنصراً أساسيا من عناصر النقد الذي وجهه الوصفيون إلى النحو التقليدي ، ومن ثم وجهه المحدثون إلى النحو العربي . غير أننا سوف نرى أن هذا الجانب عاد ضروريا في البحث النحوي عند التحويليين. وهو ما نخصص له القسم التالي .

الباب الثاني

النحـــو التحـــويـلي

١



الفصل الأول

تشومسكي وأصوله النظرية

أخذت أصول المنهج الوصفي تتطور وتزدهر على النحو الذي عرضناه في الباب السابق ، وجعلت قواعده تستقر لدى الباحثين اللغويين باعتباره الوسيلة « العلمية » الصحيحة لدراسة الظواهر اللغوية « كما هي » . وقد شهد علم اللغة – على هذا المنهج – تقدما ملحوظا في أمريكا وبخاصة على النظام الذي طورته مدرسة بلومفيلد . وفي سنة ١٩٥٧ بدأت « ثورة » في الدرس اللغوي حين أصدر تشومسكى كتابه الأول Syntactic Structures ، ومنذ ذلك الحين تغير اتجاه « علم اللغة » من المنهج الوصفي المحض إلى منهج آخر جديد هو ما يعرف الآن بالنحو التحويلى Transformational grammar .

والحق أن تشومسكي يمثل « ثورة » حقيقية لأنه قوض الدعائم التي يقوم عليها علم اللغة الحديث ، وأقام بناء آخر يختلف في أصوله لاختلاف نظرته إلى « طبيعة » اللغة ، والحق أيضا أن اللغويين لايتفق جميعهم مع تشومسكى فيما قدم من جديد ، بل لا تزال المدارس اللغوية الوصفية كما كانت من قبل وبخاصة في عدد من الجامعات

الأوروبية . لكن هؤلاء جميعا لا يستطيعون أن يتغافلوا عن منهج تشومسكى ، بل إن كل مدرسة تحدد منهجها وأصولها بالقياس إلى مدرسته وأصوله .

ولد أفرام نوعم تشومسكى [1] Avram Noam Chomsky في فلادلفيا ٧ ديسمبر ١٩١٨ ، ودرس علم اللغة ، والرياضة ، والفلسفة في جامعة بنسلفانيا . وقد تعلم شيئا من مبادىء علم اللغة التاريخي من أبيه الذي كان أستاذا للعبرية ، وأعد رسالته للماجستير في العبرية الحديثة، ثم حصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها . وكان تشومسكي مستغرقا في النشاط السياسي منذ صباه . وتكونت آراؤه وسط ما يشير إليه هو باسم « الجماعة اليهودية الراديكالية في نيويورك » ، وهو أميل إلى الفكر الاشتراكي . ولعل نشاطه السياسي هذا هو الذي قربه من أستاذه هاريس Zellig Harris أستاذ علم اللغة بجامعة بنسلفيانيا والذي وجه اهتمامه إلى هذا الميدان . وقد بلغ تشومسكي شهرة واسعة لا في علم اللغة فحسب ، بل بما كان يكتبه ضد السياسة الأمريكية في الحرب الفيتنامية ، وقد أصدر في ذلك كتابا مشهورا بعنوان :

American Power and the New Mandarins

ونحن نشير هنا إلى هذا النشاط السياسي لأن آراءه السياسية عن الإنسان لا تنفصل عن الأصول الفكرية التي أقام عليها منهجه في درس اللغة .

كان تشومسكى إذن في التاسعة والعشرين حين أصدر كتابه الأول الذي بدأ « الثورة » في علم اللغة . ثم أخذ يصدر عدداً مهما من الدراسات والأبحاث يطور فيها منهجه ، نذكر أهمها فيما يلي :

---

(1) John Lyons : Chomsky, Collins & Co. London, 1970, p. 117.

1. Current Issues in Linguistic Theory. (1964)
2. Aspects of the Theory of Syntax. (1965)
3. Topics in the Theory of Generative Grammar. (1966)
4. Cartesian Linguistics. (1966)
5. Language and Mind. (1968)

* * *

نقده للنحو الوصفي

كان النحو الوصفى – كما أشرنا – قد وجه نقداً عنيفا للنحو التقليدي وبخاصة في صدوره عن تصورات عقلية يمثلها – على الأغلب – منهج أرسطو في المنطق . وقد نشأ تشومسكي في مدرسة تطبق طريقة بلومفيلد في البحث اللغوى . ورغم استقرار هذه المدرسة وازدهارها فإن تشومسكي وجه إليها – وإلى النحو الوصفى على العموم – نقداً عنيفا أيضا .

لقد كان بلومفيلد أكثر من اهتم بأن يكون علم اللغة «علميا» و « مستقلا » ومن ثم جهد في أن يخرج منه كل ما رآه غير صالح للوصف العلمي الدقيق.أما سابير فإن تأثره بالأنثرولوبوجيا جعل نظرته إلى اللغة أكثر إنسانية ، ومن ثم كان تركيزه على أهميتها الثقافية . وضرورة أن يكون البحث اللغوى « علميا » جعل بلومفيلد يرفض كل المواد التي لا تخضع للملاحظة المباشرة ، وللقياس الطبيعي ، وهو ما كان متبعا في المذهب السلوكي على ما أشرنا إليه ، ومن هنا كان تأكيده أن دراسة « المعنى » هي أضعف نقطة في علم اللغة ، وحاول إخراجها من نطاق البحث ، وقصره على الفونولوجيا والنظم على أساس شكلي .

رفض تشومسكي كل هذا ، لقد رأى البحث اللغوي يتركز على وصف « السطح » اللغوي « كما هو » بمقاييس «المنبه» و «الاستجابة» أي أن البحث اللغوي يكاد يعامل الإنسان باعتباره « آلة » تتحـــرك حسب قوانين تحددها مواقف معينة ، ولم يكن على الباحث اللغوي إلا أن يطبق « إجراءات » معينة « لكشف » هذا السلوك الإنساني وعليه فإن النحو الوصفي عموما وكما تمثله مدرسة بلومفيلد خصوصا لا تقدم إلا هذه الأنماط الشكلية من خلال « إجراءات الاستكشاف discovery procedures » كما أسماها تشومسكي [1] . إن فكرة « استقلال » الدرس اللغوى و « علميته » لا تقدم إذن شيئا يتصل بالإنسان باعتباره إنسانا ، وإنما تسعى تحت سيطرة الفكرة « العلمية » إلى الوصف الآلي خشية السقوط في التأويلات الميتافيزيقية .

إن الإنسان عند تشومسكي ليس هذه الآلة ، إنه لا يختلف عـــن الحيوان بقدرته على التفكير والذكاء فحسب ، ولكنه يفترق عنه — وهو الأهم — بقدرته على اللغة. ولا شك عنده في أن اللغة هي أهم الجوانب الحيوية في النشاط الإنساني ، وليس من المعقول أن تكون لها هـــذه الأهمية ثم تتحول إلى مجرد تراكيب شكلية يسعى الوصفيون إلى تجريدها من « المعنى » ومن « العقل » في هذا الوصف السطحي الذي صوره دى سوسير أول هذا القرن. إن دارسة اللغة كما يراها تشومسكي لا ينبغي أن تتوقف عند هذا المنهج الوصفي باعتباره « مستقلا » لا يتجاوز حدود المادة المباشرة ، وإنما ينبغي أن تعيننا الدراسة اللغوية على فهـــم « الطبيعة » البشرية . ويلفت تشومسكي الاهتمام إلى الأطفال عـــلى وجه الخصوص . إنهم — في سن الخامسة مثلا — يستطيعون أن ينطقوا

(1) Chomsky, Syntactic Structures, Monton & Co. The Hague, 1957, p. 51.

كل يوم مئات من الجمل لم ينطقوها من قبل ، ويستطيعون أن يفهموا ما يقال لهم من « كلام » لم يسبق لهم أن سمعوه ، ومعنى ذلك أن ، هناك أصولا « عميقة » في التركيب الإنساني تجعله يتميز بهذهالقدرة وعلينا نحن أن نبحث عن الأصول العميقة لدى الإنسان . وهو يرى أيضا أن هناك مبادىء مشتركة أو كلية universals في كل اللغات الإنسانية حتى إنه ليرى أن هذه المبادىء يمكن أن تحدد « بيولوجيا » بمعنى أنها تمثل جزءا مما نسميه « الطبيعة » البشرية ، وعلى اللغوي إذن أن يضع في حسبانه أولا « قدرة » الإنسان على اللغة ، ومن ثم فإن وصف « البنية السطحية surface structure » لا يقدم شيئاً ، بل لا يعتبر علما ، لأنه لا يفسر شيئاً ، ولكن الأهم هو أن نصل إلى «البنية التحتية أو العميقة » deep or underlying structure لأنها هي التي تقفنا على قوانين الطبيعة البشرية .

من أجل ذلك قلنا إن آراء تشومسكي السياسية لا تنفصل عنآرائه في علم اللغة ، لأنه يصدر في كل أولئك عن منهج واحد ، يرى أن هناك فروقا جوهرية بين الإنسان وبين الآلة أو الحيوان ، وأن على الحكومات ، وعلى العلماء ، أن يضعوا هذه الفروق في اعتبارهم وكل ذلك أيضا أفضى إلى تقويض الأسس التي قام عليها النحو الوصفي ، لأن قضية « استقلاله » تصبح قضية بلا معنى ، فلا مناص منالاستعانة بالفلسفة وعلم النفس استعانة أساسية . وقد رأى تشومسكي لذلك أن ما نحتاجه إنما هو « نظرية لغوية » تشارك في فهم الطبيعة البشرية مع السعي أن يكون ذلك في نطاق مبادىء العلم .

النظرية اللغوية وأهدافها :

لعل أهم ما يميز تشومسكي أنه يسعى إلى إقامة « نظرية عامة »

للغة تصدر عن اتجاه عقلي mentalistic ، وقد بدأ هذا الاتجاه خافتا أول الأمر في كتاباته الأولى ثم ما لبث أن قوي وصار أساس المنهج كله ، وهذه النظرية العقلية تنبني في جوهرها على ما يمكن تسميته « بلا نهائية » اللغة . إنه يرى أن كل لغة تتكون من مجموعة محدودة من الأصوات (ومن مجموعة محدودة من الرموز الكتابية) ومع ذلك فإنها تنتج أو تولّد جملا لا نهاية لها .

«From now on I will consider a language to be a set (finite or infinite) of sentences; each finite in length and constructed out of a finite set of elements. All natural languages in their spoken or written form are languages in this sence, since each language has a finite number of phonemes (or letters in its alphabet) and each sentence is representable as a finite sequence of these phonemes (or letters), though there are infinitely many sentences.»

فإذا كان الأمر كذلك فإن اللغة خلاقة creative بطبيعتها ؛ أى أن كل متكلم يستطيع أن ينطق جملا لم يسبق أن نطقها أحد من قبل ، ويستطيع أن يفهم جملا لم يسبق أن سمعها من قبل . وإذن فإن نظرية النحو ينبغي أن تعرف كيف تنتج اللغة جملا لا حد لها من عناصر صوتية محدودة .

وهذه النظرية تتوجه إلى الإنسان صاحب اللغة native - Speaker أو إلى ما يسميه تشومسكى بالمتكلم السامع المثالي ideal speaker - hearer في مجتمع لغوي متجانس يعرف لغته معرفة كاملة . وهذا الشرط ضروري لأن الهدف هو معرفة القوانين الإنسانية التي تجعل

---

(1) Ibid : p. 13.

الإنسان يتميز بهذه « القدرة » على اللغة . ولكي نصل إلى هذه الغاية يرفض تشومسكي النحو الوصفي الذي يقف عند الوقائع اللغوية كما يقدمها البحث الحقلي في أشكالها الفعلية ، ويؤكد أن هناك جانبين لا مناص من الاهتمام بهما معاً لفهم اللغة الإنسانية ، أما الجانب الأول فهو الأداء اللغوي الفعلي actual linguistic performance ، وهو الذي يمثل ما ينطقه الإنسان فعلا ، أي يمثل « البنية السطحية » للكلام الإنساني . وأما الجانب الثاني فهو «الكفاءة» التحتية underlying Competence عند هذا « المتكلم السامع المثالي » وهي التي تمثل « البنية العميقة » للكلام .

وهذان المصطلحان ، الأداء performance والكفاءة Competence يمثلان حجر الزاوية في النظرية اللغوية عند تشومسكي إن الأداء أو السطح يعكس الكفاءة أي يعكس ما يجري في العمق من عمليات . ومعنى ذلك أن اللغة التي ننطقها فعلا إنما تكمن تحتها عمليات عقلية عميقة ، تختفي وراء الوعي بل وراء الوعي الباطن أحيانا ودراسة « الأداء » أي دارسة « بنية السطح » تقدم التفسير الصوتي للغة ، أما دراسة « الكفاءة » أي « بنية العمق » فتقدم التفسير الدلالي لها [1] .

وهذه النظرية تقتضي أن يهتم النحوي بما كان يرفضه الوصفيون مما أخذوه على النحو التقليدي من أنه كان نحوا « معياريا » يتحرى معرفة « الصواب » في اللغة . لكن دراسة « الأداء » « والكفاءة »لا بد أن تسعى إلى معرفة ما يسميه تشومسكي « بالنحوية » في اللغة grammaticality أي بالقواعد التي على أساسها تكون جملة ما

---

(1) Chomsky, Aspects of the Teory of Syntax, The M.I.T. Press, eigth printing, 1972, pp. 3 - 18.

مقبولة لدى صاحب اللغة؛ ومعنى ذلك أن هدف النحو هو أن يميز كل ما هو « نحوي » مما « ليس نحويا » في اللغة ، أي أن النحو ينبغي أن ينتظم كل الجمل التي تكون مقبولة نحويا ، على أن ينتظم كل هذه الجمل النحوية فحسب .

«The fundamental aim in the linguistic analysis of a language L is to separate the grammatical sequences which are the sentences of L from the ungrammatical sequences which are not sentences of L and to study the structure of the grammatical sequences.» (١)

ولسنا هنا نخوض في تفصيل هذا العنصر في نظرية تشومسكي ، ولكننا نلفت فقط إلى أن القبول النحوي لجملة ما لا يتوقف على المعنى المعجمي لعناصر الجملة ، ولكنه يرتكن إلى نظام عميق معين يمتلكه المتكلم ، وبه يستطيع أن يميز جملة من أخرى . وقد يكون مناسباً أن نقدم هنا بعض ما قدمه تشومسكي من أمثلة توضح هذه الفكرة .

إذا نظرنا إلى الجملتين التاليتين فإننا نلحظ أنهما لا تدلان على معنى ولكن الانجليزي يشعر أن الجملة الأولى «نحوية» grammatical والثانية « غير نحوية » ungrammatical لأن البنية السطحية في الأولى تتوافق مع قوانين البنية العميقة عنده :

---

(1) Syntactic Straucture, p. 13.

1 - Colourless green ideas sleep furiously.

2 - Furiously sleep ideas green Colourless.

أما إذا نظرنا إلى الجمل الأربع التالية فإننا نلحظ أنها جميعاً ذات معنى ، ولكن الإنجليزى يعتبر الجملتين الأوليين فقط نحويتين .

1 - Have you a book on modern music ?

2 - The book seems interesting.

3 - Read you a book on modern music ?

4 - The Child seems sleeping.

والحق أن هذا التمثيل يمكن تطبيقه على كل اللغات ، وسوف نرى أن العرب القدماء تناولوا شيئا قريبا منه عند حديثهم عن الكلام « المحال » .

النظرية اللغوية إذن عليها أن تفهم كيف يستطيع المتكلم أن ينتج جملا لا حصر لها من عناصر لغوية محدودة ، وأن تميز ما هو مقبول نحويا مما ليس مقبولا ، أي أن النحو ينبغي أن يكون صالحا « لتوليد » كل الجمل النحوية في اللغة ، ومن ثم عرف هذا النحو بأنه توليـدي generative ، والأغلب أن يقـرن مصطلح التحويلي به فيقـال Transformational generative grammar ويعرف الآن في أحدث مصادره بالرمزين الأولين TG Grammar .

وفهم النظرية في هذا السياق الذي وضعه تشومسكي يوضح الفرق

---

(1) Ibid : p. 15.

الجوهري بينه وبين الوصفيين ، فالنحو عنده لا بد أن يهتم « بالحدس intuition عند المتكلم . لأنه ليس آلة تصدر أصواتا وفقـــا لعوامل خارجية ، وإنما هناك هذا الشيء الداخلي الذي يجعله يتحرك وهو متحرر من هذه العوامل . « فالحدس » ليس عنصراً ثانويا فـــي الدرس اللغوي وإنما هو عنصر جوهري . ولما كان الحدس إنسانيا ، فإن النظرية كما قلنا تسعى إلى معرفة الظواهر الكلية في كل اللغات ، وليس يعنى ذلك أن هذه الظواهر يمكن أن نجدها في كل لغة ، ولكنها يمكن أن تدرس بمعزل عن لغة معينة ، وذلك كما نرى فيما عـــرف « بالملامح المميزة » في الفونولوجيا «Distinctive features» [1] التي أصبحت الآن ضرورية في فهم الظواهر الفونولوجية في كـــل اللغات . وذلك أيضا يناقض مذهب الوصفيين في أن كل لغة « قانون في نفسها » .

إن ذلك كله ناتج عن أن تشومسكي ينخرط في سلك العقليـــين rationalists الذين يرون أن العقل الإنساني هو وسيلة المعرفة ، على عكس الوصفيين الذين ينتمون إلى التجريبيين empiricists ممن يرون أننا نصل إلى المعرفة عن طريق التجربة.

هذه هي النظرية اللغوية عند تشومسكي في خطوطها العامة وسوف نلقي الضوء على بعض جوانبها في الفصل التالي، ولكن ما هي الأصول التي صدر عنها في تشكيل النظرية مما كان له أثره البالغ في تحويـــل الدرس اللغوي على ما هو معروف الآن في الجامعات الأمريكية .

. . . .

---

(1) Schane, Sanford, generative Phonology, Prentice - Hall, Inc., New Jersey 1973 pp. 24 - 34.

الأصول النظرية :

من الواضح أن تشومسكي أقام منهجه على أسس عقلية حين رفض الوصف المحض للغة ، غير أن الأصول الفكرية التي صدر عنها لم تكن واضحة حين أصدر كتابه الأول ، لكنه بسط القول في هذه الأصول عندما قدم دراسته سنة ١٩٦٦ عن « علم اللغة الديكارتي » «Cartesian Linguistics» [١] ولقد نرى مهمّا أن نعرض لهذه الدراسة لنوضح الفارق المنهجي بين الوصفيين والتحويليين .

كان الوصفيون ينقدون النحو التقليدي بأنه صادر عن تصورات عقلية وبخاصة في إطارها الأرسطي ، أما تشومسكي فقد رأينا أنه يربط اللغة بالعقل ، لأن المنهج الوصفي لا يقدم شيئاً مهما في فهم اللغة التي هي أهم سبيل إلى فهم طبيعة الإنسان ؛ من هنا كانت دعوته في صدر هذه الدراسة إلى ضرورة العودة إلى مناهج النحو القديمة ، وقد أشار في ذلك إلى جهود العرب القدماء [٢] ، لأن هذه المناهج كانت أقرب إلى « الإنسان » . وفي هذا السياق تقع دراسته عن اللغة عند الديكارتيين .

١ ــ ديكارت والتفسير الآلي :

يرى ديكارت أن الحيوان آلة automation يمكن تفسير كل ما يصدر عنه تفسيرا آليا mechanical explanation ؛ ذلك أن

---

(1) Chomsky, Cartesian Linguistics, Harper & Row. New York; 1966.

(2) Ibid ix - xi.

الأجسام المادية كلها تخضع للقوانين الآلية ، والحيوان جسم مادي لأنه لا عقل له ولا شعور ، وهـو لا يتصرف واعيا بأغراض محـدودة ويؤكد أن الحيوان ليست له مرتبة متدنية من العقل والشعور ، بل لا عقل له على الإطلاق . ومن الحق أن هناك حيوانات تؤدي مهـارات الإنسان أحيانا ، ولكن ذلك ليس دليلا على أن له عقلا ، وإنما يـدل فحسب على أن الطبيعة تؤثر فيه تأثيرا آليا وفق تركيب أعضائه كالساعة التي هي مصنوعة من مجموعة من القطع المعدنيـة تحسب الوقت أدق وأصدق مما نستطيعه نحن .

أما الإنسان فيختلف عن الحيوان اختلافا جوهريا ؛ إنه ليس آلة ومن ثم لا يخضع للتفسير الآلي . صحيح أن كثيرا من الظواهر الجسمية عنده يمكن تفسيرها وفقا لقوانين الميكانيكا والفسيولوجيا، لكن هناك عالـما آخر لديه يتمثل في النشاط العقلي يستحيل خضوعه لهذه القوانين .

ويركز ديكارت أهم فرق بين الإنسان والحيوان في القدرة على اللغة ، فالإنسان « قادر » على اللغة ، والحيوان عاجز عنها ، بل إنه أشار – في هذا الوقت المبكر – إلى إمكان صناعة آلة تنطق كلمات ؛ تنطقها بتأثير شيء خارجى ، فتسألك فعلا عما تريد إذا لمست جـزءا معينا منها ، أو تصرخ متألمة إذا لمست جزءا آخر ، لكنه من المستحيل أن يتصور آلة تستطيع أن ترتب الكلمات في جمل استجابة « لمعان » أو عبارات تقال لها ، وهذا هو ما يستطيعه الإنسان :

«For we can easily understand machine's being constituted so that it can utter words, can even emit some responses to action on it of a corporeal kind, which brings about a change

in its organs; for instance, if it is touched in a particular part it may ask what we wish to say to it; if in another part it may exclaim that it is being hurt, and so on — But it never happens that it arranges its speech in various ways, in order to reply appropriately to everything that may be said in its presence, as even the lowest type of man can do.» (١)

وهذا الفرق الجوهرى بين الإنسان والآلة ، والحيوان آلة ، ينتهى منه ديكارت إلى أن هناك حقيقة واضحة تؤكد أنه لا يوجد إنسان مهما يكن غبيا يمكنه أن ينقل أفكاره ، ولا يوجد حيوان واحد مهما يكن كاملا يستطيع أن يفعل ذلك. وليس ذلك راجعا إلى نقص في أعضاء الحيوان ، لأن هناك طيورا كالببغاء تستطيع أن تنطق كلمات كما ننطق ، ولكنها لا تستطيع أن تتكلم كما نتكلم ، وذلك برهان على أنها لا تفكر فيما تقول .

«For it is a very remarkable fact that there are none so depraved and stupid; without even expecting idiots, that they cannot arrange different words together, forming of them a statement by which they make known their thoughts; while, on the other hand, there is no other animal, however perfect and fortunately sircumstanced it may be, which can do the same..

---

(1) Descartes; The Philosophical works of Descartes, translated by Haldane and Ross, Dover Publications, Inc., New York; 1955 pp. 116 - 117.

It is not the want of organs that brings this to pass, for it is evident that magpies and parots are able to utter words just like ourselves and yet they cannot speak as we do, that is, so as to give evidence that they think of what they say». (١)

وهذا المنهج الديكارتي في التفريق بين الحيوان والإنسان هو الذي أصل فكرة الجانب الخلاق في اللغة Creative aspect ، وهذه الفكرة بدت أكثر وضوحا ورسوخا عند المفكر الألماني humboldt الذي يراه تشومسكي صاحب فضل كبير في ربط اللغة بالعقل وفي تقديم منهج « توليدي » لدراسة اللغة .

٢ ـ همبولت والجانب الخلاق في اللغة :

وأهم ما يؤكده همبولت أن اللغة إنما هي « عمل العقل » (die Arbeit des geistes) وهي « الصوت المنطوق الذي نستطيع به أن نعبر عن الفكر ».

«Sie ist nämliche die sich ewig wiederholende Arbeit des ggeistes, den articulirten Laut zum Ausdruck des Gedanken fähig zu machen.»

وطالما أن اللغة هي « عمل العقل » فإن هناك دائما « عوامل تكمن تحتها » أي ليست « على السطح » ؛ وهو ما أوضحه تحت ما أسماه «شكل اللغة» die Form der Sprache (= form of language)

(1) Ibid. p. 117.

فيقول إن هناك شكلا خارجيا (آليا) ، وشكلا داخليا (عضويا organic) والشكل الداخلي العضوي هو الأهم ، لأنه يتطور من الداخل ، وهو الأساس في كل شيء ، أو هو البنية العميقة لما يحدث بعد ذلك على السطح . إننا لا ينبغي أن ننظر الى اللغة باعتبارها مجموعة من الظواهر المنفصلة ـ كالكلمات والأصوات وكلام الأشخاص. ولكن باعتبارها « نظاما عضويا » تتداخل فيه كل الأجزاء ، ويؤدي فيه كل جزء دوره وفقا للعمليات «التوليدية» التي تكون البنية العميقة. ويبدو أن تناوله لشكل اللغة على هذا النسق نابع من نظرته العامة عن « طبيعة الإنسان » وعن نظرته إلى « الحرية الفردية »؛ ذلك أن الطبيعة الإنسانية عنده ليست خاضعة لعوامل خارجية ، ولكنها تتطور من داخلها هي :

«Under the Condition of freedom from external control».

وهذا التحرر من العوامل الخارجية هو الذي يجعل العمل الإنساني « خلاقا » على عكس العمل الحيواني الذي هو « آلي » . والعمل « الخلاق » كما قلنا يصدر عن « الداخل » أي يصدر عن « البنية العميقة » لدى الإنسان . واللغة كذلك متحررة من الدوافع الخارجية ، وهي ليست مقصورة على وظيفة التوصيل العملية كما في لغة الحيوانات ولكنها أداة للتفكير الحر والتعبير الذاتي .

«As a means of thought and self-expression rather than as an animal-like functional communication system.»

ويرى تشومسكي أن « شكل اللغة » كما أصله همبولت يعني « امتلاك اللغة possession of language » ولا يعني ممارستها

الفعلية ، أي تعني المصطلح الـــذي أطلقه هو بعد ذلك عن « الكفاءة Competence ، ولا تعني مصطلح « الأداء performance »
وكل ذلك يفضي إلى أن القواعد الحقيقية للغة إنما هي قواعد عامة أو كلية universal ثم تتحقق بعد ذلك في كلام الأفراد وقد يذكرنا هذا بفكرة « الوقائع الاجتماعية العامة » التي تأثر بها دى سوسير. في التفريق بين la parole و la langue [١]

٣ – البنية العميقة والبنية السطحية[٢] :

إن اعتبار اللغة « عملا للعقل » أو « آلة للفكر و التعبير الذاتي » يعني أن للغة جانبين ، جانباً داخليا ؛ وآخر خارجيا . وكل جملـــة يجب أن تدرس من الجانبين ، أما الأول فيعبر عن الفكر ، وأماالثاني فيعبر عن شكلها الفيزيقي باعتبارها أصواتا ملفوظة .

وهذه الأفكار هي التي ظهرت بعد ذلك عند تشومسكي تحـــت اسم البنية العميقة والبنية السطحية . ولماكانت البنية العميقة تعبر عن « المعنى » في كل اللغات فإنها تعكس « أشكال الفكر الإنساني » ، وعلينا أن نعرف كيف « تتحول » هذه البنية إلى كلام على «السطح» وهذا هو الأصل في « النحو التحويلي » الذي يهتم بالقوانين التي تحدد البنية التحتية وتربطها ببنية السطح . ولماكانت اللغة لا نهائية فيما تنتج

---

(١) لمراجعة آراء همبولت انظر

Cartesian Linguistics pp. 19 - 28.

(2) Ibid : pp. 31 - 51.

من جمل رغم « انحصار » مادتها الصوتية ، فإن هذا النحو يهتم أيضا بدراسة النظام الأساسي الذي تتولد به قوانين البنية العميقة قبل تحويلها إلى كلام على السطح .

والذي لا شك فيه أن الاهتمام بالجانب الداخلي للغة لا بد أن يعتمد على عدد من « الافتراضات » الأساسية التي تكون البنية العميقة للغة ، وهو شيء يذكرنا بتأكيد تشومسكي على الجانب الحدسي intuitive في العمل اللغوي .

ويشير تشومسكي إلى أن وجود هذا الجانب في المذهب الديكارتي جعل أتباعه يركزون على النحو العام grammaire générale أكثر من النحو الخاص grammaire particuliére ، وذلك لأن الجانب الداخلي يرتبط بالقدرات الأساسية للعقل الإنساني ، وهي قدرات عامة بين الناس ، ومن ثم كانت فكرة « الكليات » universals في المنهج التحويلي .

. . .

وبعد فلعل عرض هذه الدراسة عند تشومسكي تخلص بنا إلى ما يلي :

١ ـ إن المنهج الوصفي الذي تطور في هذا القرن ليس صالحا لدراسة « اللغة الإنسانية » لأنه يركز عمله على « الواقع اللغوي » وحده كما يظهر في كلام الناس رافضا كل ما هو وراء الإظهار المادي للغة صوتا أو كتابة .

٢ ـ إن العودة إلى مذاهب الحركات العقلية في الفكر الإنساني

تؤكد قيمة اللغة في الحياة الإنسانية ، وان تناولها ينبغي أن يراعي هذه القيمة وهي تقتضي عملا أكثر شمولا واتساعا من هذا « الاستقلال الضيق » الذي نادى به الوصفيون لعلم اللغة .

٣ — أن ربط اللغة « بالعمليات العقلية » قد أفضى إلى نتائج مهمة في تأسيس المنهج التحويلي عند تشومسكي وزملائه وتلاميذه ، بحيث تغير الاتجاه تغيرا يكاد يكون كاملا عما كان عليه عند الوصفيين .

٤ — إن النقد الذي وجهه الوصفيون إلى النحو التقليدي — وهو الذي وجه بعد ذلك إلى النحو العربي — ليس مقبولا من تشومسكي ومدرسته ، بل إنه يؤكد في ختام دراسته عن اللغة عند الديكارتيين أن عدم استمرار التطور في النظرية اللغوية منذ ذلك الحين قد أضرها ، وأن فحص النظرية الكلاسيكية فحصا معتنيا مع تأكيدها على العمليات العقلية قد يثبت يوما أنها عمل ذو قيمة كبيرة :

« ... It seems to me, that the discontinuity of development in lingunistic theory has been harmful to it and that a careful examination of classical linguistic theory, with its accompanying theory of mental processes, may prove to be an enterprise of considerable value.» (١)

(1) Ibid. 73.

الفصل الثاني

طرق التحليل النحوي

لعل إسهام تشومسكي الحقيقي في تطوير الدرس اللغوي لا يرجع فحسب إلى أنه أعاد هذا الدرس إلى طابعة الإنساني ، ولكن إلى ماقدمه من طرائق « فنية » لتحقيق هذا الهدف . ولسنا هنا بصدد عرض مفصل لهذه الطرائق ، لكننا نرى من المهم أن نشير إليها في أشكالها الرئيسية لما يستتبع ذلك من أهمية في فهم المناهج النحوية عموما والمنهج العربي على وجه الخصوص .

وأول ما نلفت إليه أن طريقة التحليل النحوي عنده ينبغي أن تفهم على ضوء الحقائق الآتية :

١ ــ إن النحو عند تشومسكي ليس تحليلا للجملة في شكلها النظمي فحسب ؛ ولكنه الوصف الشامل للغة ؛ أي أنه يشمل الفونولوجيا ، والنظم والدلالة .

٢ ــ إن النحو ينبغي أن يكون في إطار نظرية عامة للغات على ما أشرنا إليه في الفصل السابق ، من ذلك أن اللغة تتميز بأنها « خلاقة » لأنها تتكون من أصوات محدودة ولكنها « تنتج » جملا « لا حد لها » والنحو أيضاً يقوم على « عمليات » محدودة « تولد جملا » لا حد لها.

٣ – فإذا كان الأمر كذلك فإن النحو ينبغي أن يسعى إلى أن يشمل «كل» الجملة النحوية في اللغة، ولكن « فقط كل الجمل النحوية فيها » وهذه الغاية كانت سببا في رفضه لطريقة الوصفيين التي تقوم على إجراءات الاستكشاف discovery procedures مقررا أن ما نحتاجه إنما هو إجراء تقييمي an evaluation procedure نستطيع به أن نختبر الطرائق الممكنة للتقنين النحوي لنقرر أيها أفضل في تصور اللغة . ومعنى ذلك أنه ليس هناك « صواب مطلق » في طريقة نحوية معينة ، ولكن هناك طريقة أصح أو أفضل من طرق أخرى ، وهذه الحقيقة يؤكدها تشومسكي تأكيداً قوياً في كل كتاباته باعتبار أن اللغة أهم ما يميز الإنسان ومن ثم فإنها نظام دقيق ليس من اليسير أن نقول إن الطرق النحوية التي بين أيدينا تقفنا على أسراره وحقائقه.

من أجل ذلك اقترح تشومسكي ثلاث طرق للتحليل النحوي ، حاول اختبار كل منها على ضوء الحقائق السابقة ، وقرر في النهاية اختيار إحداها لتشكل الوسيلة الفنية لدراسة للغة ، وهو ما نعرضه موجزا فيما يلي :

(١) الطريقة الأولى وهي التي يسميها تشومسكي : [١]

Finite State Grammar

وهي تقوم على أساس سلسلة من الاختيارات تتولد بها الجمل، بحيث تتجه السلسة من اليسار إلى اليمين « left to right » (في اللغة الإنجليزية) وتبدأ باختيار العنصر الأول في الجملة على أقصى اليسار

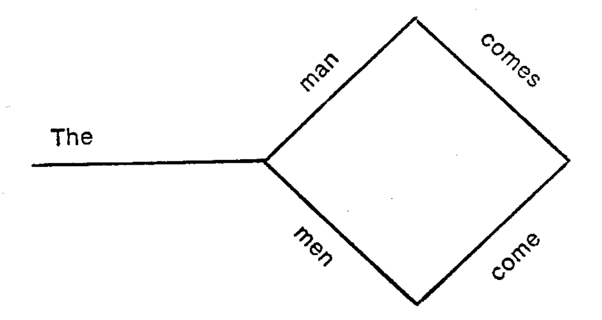
(1) Syntactic structures, pp. 18 - 25.

وهذا العنصر سوف يحدد العنصر التالي بعده وهكذا حتى تصل إلى نهاية الجملة؛ أي أن كل عنصر يتولد على « اليمين » يتوقف على العنصر الذي تولد على « اليسار » . ويقدم تشومسكي المثال التالي :

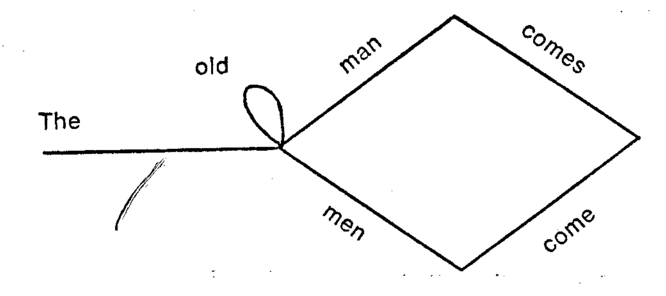
1 — The man Comes.

2 — The men Come.

إن البدء بكلمة (the) يمكن أن يؤدي إلى اختيار (man) أو (men) ، ولكن اختيار (man) لا بد أن يؤدي إلى (comes) في حين أن اختيار (men) يؤدي إلى (Come) .



ويمكن توسيع الجملة بوضع أنشوطة (أو أنشوطات) مغلقة على النحو التالى :



ومن الواضح أن هذه الطريقة تشبه « الآلة » وهو يشير إلى أنهـا تعرف في علم الرياضة باسم :

Finite state Markov processes.

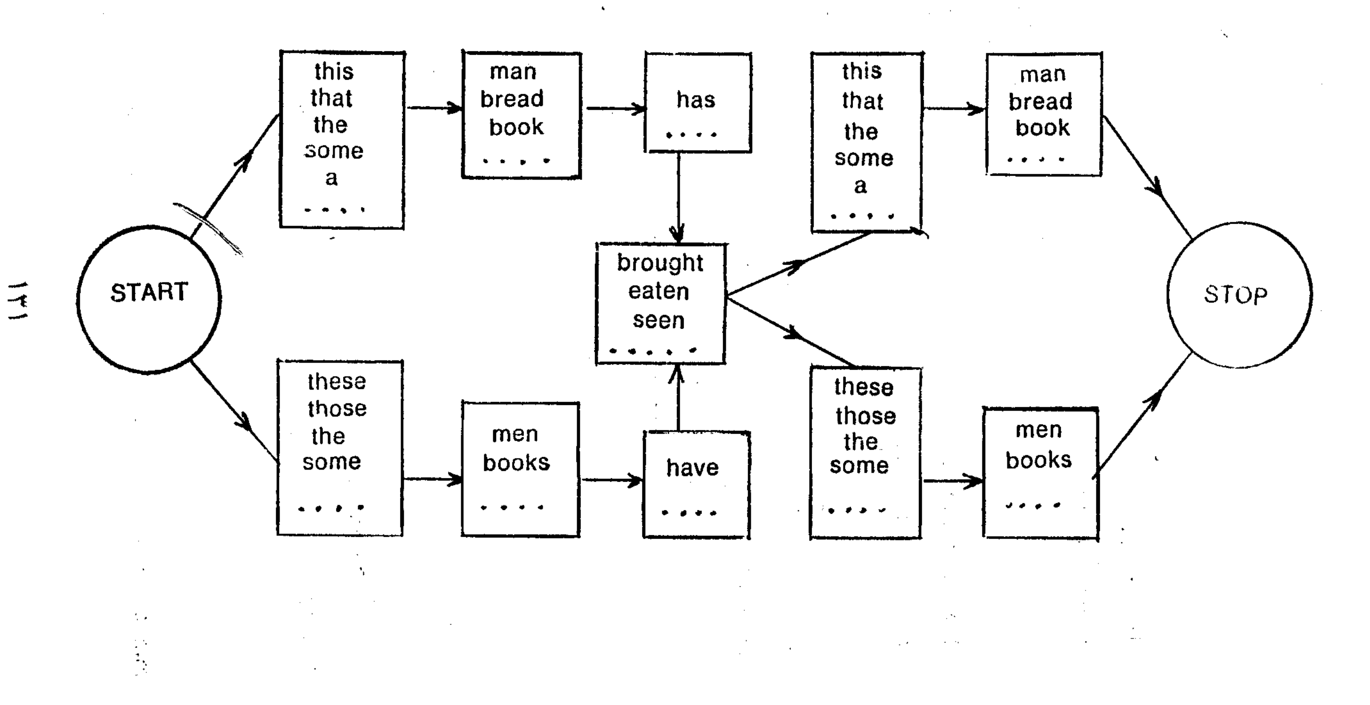
وفكرة هذه الآلة أو هذا الجهاز يوضحها أحد الباحثين في النحو التحويلي بالصورة الآتية :

.... ننظر في هذه الجملة :

This man has brought some bread.

إن الجهاز الذي توضع فيه هذه الجملة يمكن أن يولد عدداً مـن الجمل ، وذلك إذا بدأنا بكلمة (this) من بين عدد من الكلمات التي يمكن أن تبدأ بها (that أو some أو the أو a مثلا)، وأخذنا كلمة (man) على أنها محتملة بعد (this) فإننا نختار (has) وهكذا . وإذا بدأنا بـ (that) فإن الاختيارات التالية لا تتأثر ولكن إذا بدأنا بـ (these أو those) فإن علينا أن نختار بعدها كلمـة مثل (men) ثم كلمة (have) وهكذا . وإذا بدأنا بكلمة (the) فإننا نستمر في (has ثم man) أو (have ثم men) وهكـذا . ويمكن تصوير هذه العملية بالجهاز التالي الذي يعمل أولا من نقطة بداية (start) ، ويظل الجهاز يعمل من اليسار إلى اليمين حتى يصـل إلى نهاية التركيب .[1]

(1) John Lyons, Chomsoky pp. 47 - 55.


START
this
that
the
some
a
man
bread
book
has
brought
eaten
seen
this
that
the
some
a
man
bread
book
STOP
these
those
the
some
men
books
have
these
those
the
some
men
books

ويمكن توسيع الجمل التي يولدها هذا الجهاز بإضافة عناصر جديدة عند البداية (awful, fat, big . . .)

That awful man, that big fat man,

Some big fat awful men ... etc.

وهكذا يمكننا أن نصل إلى جملة من مثل :

That man has brought us some bread and this beautiful girl has eaten the cheese.

وقد اختبر تشومسكي هذه الطريقة ووجدها غير صالحة للتحليل اللغوى لأنها تؤدي إلى تقديم « جمل محدودة » بينما تقدم اللغة « جملا لانهاية لها » ، ومن ثم كانت تسميتها : finite state grammar . على أنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى توليد جمل أخرى كثيرة غيرمقبولة نحويا ، أو بتعبيره هنا (many none - sentences) ومن ثم علينا أن نبحث عن طريقة أخرى .

. . .

الطريقة الثانية :

وهذه الطريقة يسميها تشومسكي Phrase structure ويرمز إليها الآن بـ (PS) ، وترجع فكرتها إلى طريقة الإعراب (Parsing) التقليدية ، وهي تشبه طريقة التحليل الإعرابي في النحو العربي إلى حد كبير .

إن كل جملة تتكون من عناصر أساسية مباشرة Immediate

Constituents (IC) ؛ وهي التي ينظر إليها دائماً في طريقة الإعراب . ولنأخذ الجملة التالية [1] :

The man gave me a book .

article noun	verb	pronoun	article noun
whole subject		indirect	direct
		whole predicate	
		object	object

وطريقة (PS) عند تشومسكي تحاول بالإضافة إلى استلهام الطريقة الإعرابية القديمة أن تصل إلى نوع من القواعد العلمية ، مستهدينا بمناهج الرياضة والمنطق الرمزي . ذلك أن فكرة « العناصر الأساسية » تشبه استعمال « الأقواس » في هذين العلمين .

فإذا كان عندنا الشكل الآتي :

$$X + (Y \times Z)$$

فإننا نعرف أن عملية « الجمع » تسبق عملية « الضرب » ولكن: $(X \times y) + z$ يسبق « الضرب » « الجمع » . وطريقة إجراء العملية الرياضية تؤدي إلى اختلاف في النتيجة .

مثلا ، إذا كانت

$$Z = 5 \quad , \quad Y = 3 \, , \quad X = 2$$

---

(1) Bach, Emmon, An Introduction to Transformational grammar, Holt, Rinehart and Winston, nc. New York, 1964, p. 33.

إذن :

$$X \times (y + z) = 16$$

لكن :

$$(X \times y) + Z = 11$$

وهو يرى أن مثل هذه الأسس ضرورية في محاولة فهم كثير من التركيبات النحوية ، فمثلا :

Old men and women

يمكن أن تفهم على أنها :

(old men) and women

أو : old (men and women) (١)

ومن هذه الأسس الرياضية يتقدم تشومسكي لوضع « نظام للقواعد مستخدماً الرموز المأخوذة في الأغلب من النحو التقليدي ، وأهم هذه الرموز هي :

Sentence	=	S ,	Noun	=	N
Verb	=	V ,	Article	=	T
Noun Phrase		NP ,	Verb Phrase	=	VP

---

(1) Lyons; John : Chomsky p. 56.

أما السهم (←) فيعني أن العنصر الذي على اليسار يتحول إلى ما هو على اليمين . وهذه طريقة لتسلسل القاعدة :

1 - S → NP + VP

2 - NP → T + N

3 - VP → Verb + NP

4 - T → the

5 - N → { man, ball, .. }

6 - V → (hit, took..)

إننا نبدأ بالخطوة الأولى ، فنطبق القاعدة (1) التي تؤدي إلى :

NP + VP

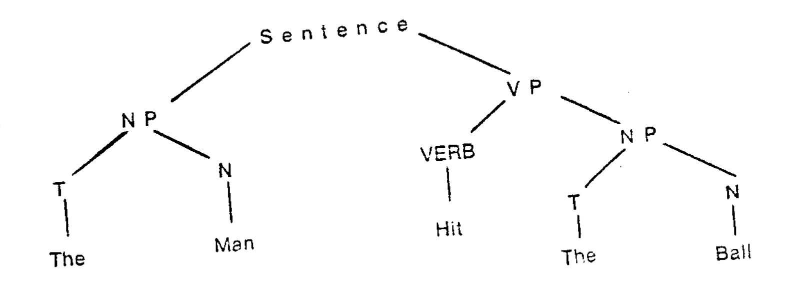
ثم نفحص هذه النتيجة لنرى هل يحتاج أي عنصر فيها إلى تطبيق هذه القواعد عليها ، فنرى أن القاعدتين (2,3) هما اللتان تنطبقان ؛ وذلك أننا إذا طبقنا القاعدة (3) فإننا نصل إلى :

NP + Verb + NP

وهنا نستطيع أن نطبق القاعدة (2) مرتين ، ثم نتبعها بالقاعدة (5) و (4) و (6) لنصل إلى الجملة الآتية مثلا بعد تسع خطوات :

The + man + hit + the + ball

ويصورها تشومسكي برسم آخر على الشكل التالي :



والمهم في كل ذلك أن يهتم النحوي بالوصول إلى العناصر الأساسية المباشرة (I C) في اللغة ، والتي عليها يقام نظام للقواعد يدرج الخطوات التي يمكن أن (تولد) الجمل النحوية في اللغة (١) .

وقد أشار تشومسكي إلى أن هذه الطريقة يمكن « توسيعها » لتكون صالحة « لتوليد » جمل كثيرة ، لكنه يلحظ عند التطبيق أن هناك لغات لا تستطيع هذه الطريقة أن تكون مقياسا لكل الجمل النحوية فيها ، ومن ثم يقترح الطريقة الثالثة .

. . .

الطريقة الثالثة :

وهي التي صارت عنوانا لهذا المنهج النحوي كله ، وهي التي تعرف بطريقة النحو التحويلي : transformational grammar وهذه الطريقة تقصد إلى تحليل « البنية العميقة » للغة باعتبارها «الجانب

---

(1) Chomsky, Syntactic Structures, pp. 26 - 48.

المنطقي » أو « العقلي » لها ، ثم تقصد إلى تحليل « ابنية السطحية » ، ومن ثم فإنها تحاول أن تصل إلى عامل « الحدس » عند صاحب اللغة.

وهي تستخدم الرموز التي جربها في الطريقة الثانية (PS) مع شيء قليل من التوسع لتشمل « كل » ما يمكنه أن تولده من الجمل النحوية ، والخطوات المستعملة مع رموزها في الأغلب هي:

1 - S → NP + VP

2 - VP → Verb + NP

3 - NP → { NP sing. / NP pl. }

4 - NP sing. → T + N

5 - NP pl. → T + N + s

6 - T → the

7 - N { man, ball, door, dog, book.. }

8 - Verb → Aux + V

9 - V → { hit, take, bite, eat, walk, open.. }

10 - Aux → Tense (+ M) (+ have + en) + be + ing)

11 - Tense → { Present / Past }

12 - M → { will, can, may, shall, must }

ونلحظ أن هذه المجموعة تقدم فرصا أوسع للاختيار عن القواعد

في الطريقة الثانية . ذلك أنها شملت عناصر الإفراد والجمع ، والأزمنة ، والأفعال المساعدة . وميزة هذه الطريقة أنها تشمل أيضاً البناء للمعلوم والبناء للمجهول إذ أنها يمكن أن تولد التركيب التالى :

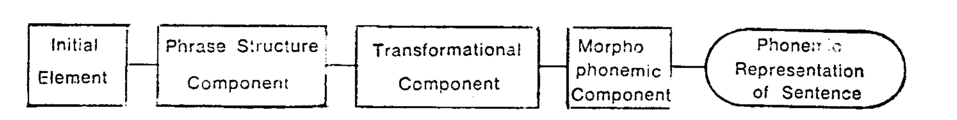
the + man + present + may + have + en + open + the door .

وهذه طبعا ليست جملة ، ولكنها تمثل « البنية العميقة » للجملة المبنية للمعلوم والمبنية للمجهول ، أي أنها تمثل :

The man may have opened the door.

The door may have been opened by the man.

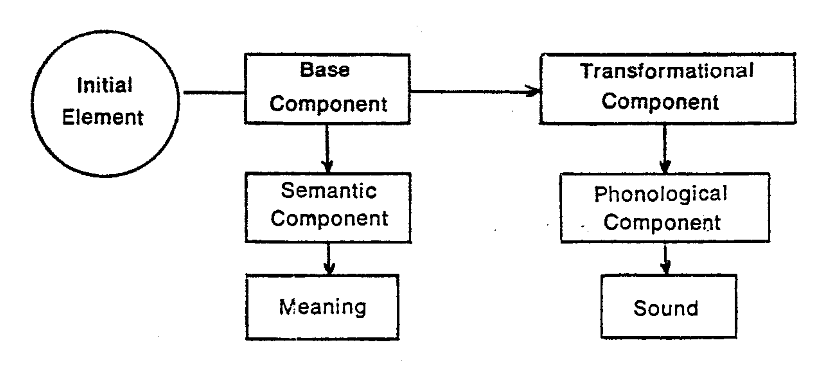
ويمكن تصوير الطريقة التي تتولد بها القواعد في « البنية العميقة » ثم تتحول إلى « بنية سطحية » بالرسم التالي [1] .



(1) Ibid. pp. 61 - 84.

وانظر أيضاً Lyons, Chomsky, pp. 66 - 82.

وقد طور تشومسكي هذه الطريقة في كتابه Aspects of the Theory of Syntax حين أضاف « صندوقا » للقواعد أسمـاه « العنصر الدلالي » Semantic Component ؛ إذ رأى أن « معنى الجملة » يجب أن يخضع أيضاً للتحليل الدقيق ، أى أن « الدلالـة » يجب أن تكون جزءا أساسياً في التحليل النحوي؛ ومن ثم فإن « النحو » عنده إنما هو « نظام » من القواعد يربط « معنى » كل جملة «يولدها» بالتمثيل الفيزيقي لها بالأصوات،وهو ما يمكن تصويره بالرسم الآتي :



وهذه الطريقة يمكن أن تولد عدداً غير محدود من « البنى العميقة » للجمل ولسنا هنا في موضع نخوض فيه في التفصيل ، لكننا نحب أن نشير أن هناك فرقا بين « الفاعل » مثلا بمعناه « النحوي » وبينه بمعناه « المنطقي » أو «العقلي» . إن « الفاعل المنطقي » يمثل « البنية العميقة » التي تحلل وفقا للتفسير الدلالي ، أما « الفاعل النحوي » فيمثل « البنية السطحية » وهى التي تحلل وفقاً للتفسير الصوتي ؛ ولننظر مثلا في الجملة الآتيـة :

John was persuaded by Harry to take up golf.

إن الفاعل « النحوي » هنا هو (John) ، بينما تحليل «البنية العميقة » يوضح أن هنا جملتين ؛ جملة ثانية مضمنة في الجملة الأولى، ولكل من الجملتين فاعلها «المنطقي»، ففاعل الجملة الأولى هو Harry بينما فاعل الجملة الثانية هو John وهو هو مفعول الجملة الأولى . ويؤكد تشومسكي أن فهم العلاقات في « البنية العميقة » ضروري — لتفسير الجملة تفسيراً دلالياً صحيحاً [1] .

وطريقة النحو التحويلي تتبع عدداً من « العمليات النحوية » تشبه شبهاً غير بعيد كثيراً مما جاء في النحو العربي ، وأهم هذه القواعد هي : [1]

١ — قواعد الحذف :

deletion : a + b → b (or a → null)

أي بحذف عنصر منهما .

٢ — قواعد الإحلال :

replacement : a → b

٣ — قواعد التوسع :

expansion : a → b + c

٤ — قواعد الاختصار :

reduction : a + b → C

---

(1) Ibid : 81.

٥ ــ قواعد الزيادة

addition : a $\longrightarrow$ b + a

٦ ــ قواعد إعادة الترتيب :

permutation : a + b $\longrightarrow$ b + a

ومهما يكن من أمر فإن المقصد هنا ليس تقديم أمثلة مفصلة لطريقة التحليل النحوي في هذا المنهج ، وإنما الغرض هو أن نبرز الأصول التي تقوم عليها ، وبخاصة تلك التي ترى ضرورة اهتمام الدرس النحوي بقضية « المعنى » باعتبار اللغة المنطوقة على « السطح » صورة تعكس «عمليات عقلية » عميقة لا مناص من فهمها لمعرفة الطبيعة « الخلاقة » في اللغة ، وحتى يكون النحو مقياسا يشمل « كل » الجمل المقبولة نحويا . ثم إننا معنيون بعد ذلك ببيان الأصول المشتركة بين النحو العربي ومنهج التحويليين ، وهو ما نخصص له الفصل التالي .

. . .

(1) Bach, An Introduction to Transformational Grammar p. 70.

الفصل الثالث

الجوانب التحويلية في النحو العربي

عرضنا في الباب الأول للجوانب « الوصفية » في النحو العربي ، ونعرض الآن للجوانب « التحويلية » فيه ، وهي في الحق أغلب عليه ؛ لأن هناك أصولا مشتركة بين المنهجين ، أهمها صدور النحو العربي — في معظمه — عن أساس « عقلي » .

وغني عن البيان أننا لا نريد أن ننسب إلى النحو العربي سبقه إلى هذا المنهج ، ولكننا نقصد — كما أشار تشومسكي — أن نؤكد أن ما سمي « بالنحو التقليدي » كان أكثر اقتراباً من الطبيعة الإنسانية في دراسته للغة ، وأن ما نحتاجه الآن قد يكون — في الأغلب — إعادة أصوله على أسس أكثر علمية .

وسوف نعرض هنا لعدد من الجوانب التي يراها التحويليون أصيلة في الدرس النحوي عندهم ، وهي التي كان يراها الوصفيون موطن ضعف وجهوا إليه نقدهم على ما بيناه . وهذه الجوانب هي :

١ — قضية الأصلية والفرعية :

شغل نحاة العربية منذ مرحلة النشأة بالبحث في هذه القضية ، فقرروا أن النكرة أصل والمعرفة فرع ، وأن المفرد أصل للجمع وأن

المذكر اصل للمؤنث . . . وأن التصغير والتكسير يردان الأشيـــاء إلى أصولها ، وهكذا .

وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثاً ميتافيزيقياً لا يعتمد على مبدأ علمي سليم . غير أن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم « البنية العميقة » وتحولها إلى « بنية السطح » . وفي العربية مثلا لا نستطيع أن ننظر إلى الفعل (قال) على أن أصله (قال) وأن الفعل (باع) أصله (باع) مع وجود (يقول) و (يبيع) ، بل علينا أن نعرف (أصل) الألف فيهما ، ولا نستطيع أيضاً أن نغفل عن أن الطاء في (اصطبر) و (اضطرب) ليست طاء ، وإنما أصلها (تاء) . وليس من العلم أن يقف الدرس الوصفي المحض عند حد وصف الظاهرة « كما هي » دون أن يجد تفسيرا لها ، ومن هذا التفسير البحث عن « الأصل » [1] .

وقد عرض التحويليون لقضية الأصلية والفرعية في مواضع مختلفة منها بحثهم للألفاظ « ذات العلامة » marked ، وتلك التي بلا علامة unmarked ، وقرروا أن الألفاظ « غير المعلمة » هي الأصل وهـــي أكثر دورانا في الاستعمال ، وأكثر « تجرداً » ومن ثم أقرب إلى « البنية العميقة » ، فالفعل في الزمن الحاضر في الإنجليزية مثلا غير معلم (jump - love) بينما الماضي تلحقه علامة jumped, loved = (- ed) والمفرد غـــير معلـــم (boy - book) . والجمـــع تلحقـــه علامـــة boys - books = (s) ؛ وعليه فإن الزمن الحاضر أصل والماضي فرع ، والمفرد أصل والجمع فرع :

---

(١) انظر في هذا العرض القيم الذى قدمه الدكتور داود عبده في كتابه : أبحـــاث في اللغة العربية – مكتبة لبنان – بيروت ١٩٧٣ ص ٩ – ٢٠

«In a situation of this kind, the unmarked form is usually more general in sense or occurs in a wider range of contexts then the marked form ... That is to say, the unmarked form has a more general sense, neutral with respect to a certain contrast, its more specific negative sense is derivative and secondary, being a consequence of its contextual opposition with the positive non-neutral form». (١)

ويقول سيبويه : « وإنما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكر لأن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد ، فكل مؤنث شيء : والشيء يذكر ، فالتذكير أول وهو أشد تمكنا ، كما أن النكرة أشد تمكنا من المعرفة ، لأن الأشياء إنما تكون نكرة ثم تعرف ، فالتذكير قبل وهو أشد تمكنا ، فالأول أشد تمكنا عندهم ، فالنكرة تعرف بالألف واللام والإضافة وبأن يكون علما ، والشيء يختص بالتأنيث فيخرج من التذكير كما يخرج المنكور إلى المعرفة (٢) » . ومن الواضح أن المذكر والنكرة بلا علامة ، بينما المؤنث والمعرفة لهما علامة .

ومما هو من قضية الأصل والفرع حديثهم عن ظاهرة « القلب المكاني » التي نقدها الوصفيون أيضاً . وقد عرض لها النحاة القدماء عرضا مفصلا فبحثوا في أسبابها وفي طرق معرفة «الأصل» الذي صدر عنه هذا القلب . يقول سيبويه في تصغير المقلوب :

« اعلم أن كل ما كان فيه قلب لا يرد إلى الأصل ، وذلك لأنه اسم بني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التاء ؛ وكما بني قائل على

(1) Lyons, John, New Horizons in Linguistics, Penguin Books, 1970, p. 17.

أن يبدل من الواو الهمزة وليس شيئا تبع ما قبله كواو (موقن) وياء (قيل) . ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير كما تثبت الهمزة في (أدؤر) إذا حقرت وفي (قائل) ، وإنما قلبوا كراهية الـــواو والياء ، كما همزوا كراهية الواو والياء فمن ذلك قول العجاج :

لاثٍ به الأشياء والعبْرىّ

إنما أراد لا ثث — ولكنه أخر الواو وقدم الثاء . وقال طريف بن تميم العنبري :

فتعرّفوني أنني أنا ذاكم شاكٍ سلاحى في الحوادث معلم

إنما يريد (الشائك) فقلب ، ومثل (أينق) إنما هو (أنوق) في الأصل ، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا . . وكذلك (مطئن) إنمــا هو من (طأمنت) فقلبوا الهمزة ، ومثل ذلك (القسي) إنما هي في الأصل (القووس) فقلبوا كما قلبوا (أنيق) . . . » [1]

والقلب المكاني يطلق عليه في الدرس الحديث مصطلح metathesis ويرون أنه ظاهرة تفيد في معرفة « الأصل » ؛ فالإنجليزية القديمة bridd قلبت في الحديثة إلى bird ، و urnon قلبت إلى run . ومن هذه الظاهرة في الإنجليزية : [2]

---

(١) الكتاب ٢ / ١٢٩

(2) Wardhaugh Ronald, Introduction to Linguistics, p. 174.

aks — ask waps — wasp

aps — asp revelant — relevant

prehaps — perhaps pertty — pretty

٢ ـ قضية العامل :

لم يكثر حديث عن قضية من قضايا النحو العربي كما كثر عن قضية العامل ، والأغلب أن يتجه رأي الوصفيين خاصة إلى رفض فكرة العامل من أساسها لما تصدر عنه من تصور عقلي ، مع ما جاء في المنهج الوصفي باعتباره « تركيبيا » من حديث عن « الوظائف » النظمية التي تنشأ عند انتظام الكلمات في تركيب لغوي معين .

ومهما يكن رأي القدماء في فكرة « العمل » ، أهي للمتكلم نفسه أم هي من « مضامة » اللفظ للفظ ، أو باشمال المعنى على اللفظ [١] ، كما يقول أبو الفتح . فإن « العامل » كان ولا يزال حجر الزاويةفي النحو العربي ..

والذي يعنينا هنا هو أن نلفت إلى أن التحويليين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط « البنية العميقة » « ببنية السطح »، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو الناحية الإدراكية في اللغة Conceptual structures . ودراسة هذه البنيــة تقتضي فهم العلاقــات لا باعتبارهــا وظائف على المستوى التركيبي ، ولكن باعتبارها علاقات للتأثر والتأثير

(١) الخصائص ١ / ١١٠

في التصورات العميقة والحق أن قضية العامل – في أساسها – صحيحة في التحليل اللغوي ، وقد عادت الآن في المنهج التحويلي على صورة لا تبتعد كثيراً عن الصورة التي جاءت في النحو العربي .

والتحليل النحوى عند التحويليين يكاد يتجه إلى تصنيف «العناصر» النظمية وفقاً لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة ينبغي على الدارس أن يعرفها ابتداءاً . وتكاد المصطلحات التي يستعملها التحويليون لا تختلف عن كلام العرب القدماء . ولنأخذ المثال التالي :

1 - That Martin will fail his linguistic course is likely.

2 - Martin is likely to fail his linguistic course.

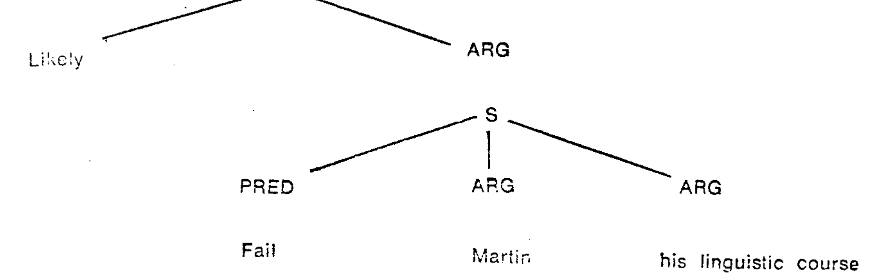
ويعلق المؤلف بأن الجملتين تقعان في مجال كلمة (likely) .
أي أن هذه الكلمة – باعتبارها عاملا – تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة .

For both sentences the proposition Martin .. fail his linguistics course is semantically in the scope of likely.

وتعبير « in the scope of » ليست بعيدة عن التعبيرات التي جاءت في النحو العربي عند الحديث عن العامل . والرسم الذي يقدمه التحويليون لهذا المثال يجعل كلمة (likely) في البداية باعتبارها العامل الذي يسيطر على الجملة كلها . (1)

---

(1) Langacker, Ronald, Fundamentals of Linguistic Analysis Harcourt Brace Jovanovich. New York, 1972 p. 108.



وقضية العامل تقودنا إلى قضية « التقدير » التي لقيت نقداً عنيفا من الوصفيين ، ثم عادت الآن لتكون شيئاً مقرراً ومؤكداً في التحليل النحوى عند التحويليين : بل إنهم يرون أن هناك قواعد نظمية كلية universal يمكن أن تفهم على ضوئها الظواهر المشتركة في اللغات ومنها ظواهر الحذف والزيادة وتغيير الترتيب ، وغير ذلك .

٣ ــ قواعد الحذف : reduction rules

وهي ظاهرة مشتركة في اللغات الإنسانية . حين يميل المتكلم إلى حذف العناصر المكررة أو التي يمكن فهمها من السياق . والطريقة التي يقدمها المنهج التحويلي في تفسير ظاهرة الحذف هي هي التي قدمها النحو العربي . مثلا : (١)

Richard is as stubborn as our father is.

يقول التحويليون إن (our father is) مأخوذة من بنية عميقة هي our father is stubborn وذلك بقاعدة تحويلية تحذف الصفة المكررة التي هي (stubborn) .

---

(1) Ibid. 109.

وانظر الدكتور داوود عبده : أبحاث في اللغة العربية ص ٢١ وما بعدها .

Penelope hates to wash dishes.

يقولون إن (Penelope) في البنية العميقة هي الفاعل للفعل الثاني أيضا (wash) ؛ ثم حذف الفاعل عند التحويل إلى بنية السطح . قارن هذه الجملة بجملة من مثل :

Penelope hates for David to wash dishes.

إذ نجد فاعلا لكل فعل .

ومن قواعد الحذف في الإنجليزية حذف الحرف preposition قبل that ، وهي قاعدة تماثل ما في العربية .

1 - I am certain of Dick's loyalty.

2 - I am certain of Dick's being loyal.

3 - I am certain of it.

4 - I am certain that Dick is loyal.

وقد التفت النحاة القدماء إلى ظواهر الحذف ؛ ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي وليس على مجرد التقدير المعتسف ؛ يقول سيبويه : « واعلم أنه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع وتظهر ما أظهروا ، وتجري هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ومما هو في الكلام على ما أجروا، فليس كل حرف يحذف منه شيء ويثبت فيه نحو يَكُ ويكنْ ،

ولم أبَلْ وأبالِ . ولــم يحملهم ذلك على أن يفعلوه بمثله ولم يحملهم إذا كانوا يثنون فيقولون في مَرْ أومُرْ أن يقولوا خذ أوخُذْ وفي كل أوكُلْ ، فقف على هذه الأشياء حيث وقفوا ثم قس بعد » [1]

وهكذا جرى تفسيره لقواعد الحذف في المبتدأ والخبر والمضاف وحروف الجر وغيرها . يقول :

« هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً ويكون المبني عليه مظهرا . وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص ، فقلت : عبد الله وربي . كأنك قلت : ذاك عبد الله ، أو : هذا عبد الله . أو سمعت صوتا فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت : زيدٌ وربي ، أو مسست جسدا أو شممت ريحاً فقلت : زيدٌ ؛ أو المسكُ ، أو ذقت طعاما فقلت العسلُ . » [2] ولا نزال نذكــر شاهد الكتاب في حذف الخبر للتكرار [3] :

نحن بمـــا عندنا وأنت بما عندك راض والرأى مختلف

ويقول في حذف حرف الجر قبل (أن) المصدرية :

« واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر قد تحذف من (أن) كما حذفت من (أنّ) جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت : فعلت ذاك حذر الشر ، أى لحذر الشر ويكون مجروراً على التفسير الآخر . ومثل

---

(١) الكتاب ١ / ١٣٤
(٢) ١ / ٢٧٩
(٣) ١ / ٢٨

ذلك قولك : إنما انقطع إليك أن تكرمه . أى لأن تكرمه . ومثل ذلك قولك : لا تفعل كذا وكذا أن يصيبك أمر تكرهه . كأنه قال لأن يصيبك أو من أجل أن يصيبك . . » [1]

وهكذا نجد شرحاً مستفيضاً لكل ما رأوه من حذف في العربية ، ويكاد يوحي كلامهم بشيء قريب من فكرة « ابنية العميقة » عند التحويليين .

٤ ـ قواعد الزيادة أو الإقحام : insertion rules

ويشير التحويليون إلى أن هناك تركيبات نظمية تدخل فيها كلمات لا تدل على معنى في العمق ، وإنما تفيد وظيفة تركيبية، وقد تعد لونا من ألوان الزخارف trappings ، ويمثلون لذلك بكلمات من نحو there ، it ، في :

1 - There is a hippopotamus in that cornfield.
2 - There are many people out of work.

فكلمة there لا تقدم دلالة في العمق هنا ، وإنما هي فاعل (سطحي) للفعل الموجود في الجملة ، أى أنها نوع من الزيادة . ومن ثم فإن التركيب في الجملتين هو :

1 - A hippopotamus is in that cornfield.

2 - Many people are out of work.

وكذلك استخدام كلمة it في نحو :

(١) ١ / ٤٧٥

1 - It is raining.

2 - It is Penelope that took my book.

فهى هنا زيادة في التركيب لأنها تقدم فقط فاعلا في بنية السطح(١).

وقد عرض نحاة العربية لظاهرة « الزيادة » في الجملة ، وأشاروا إلى أن ما يزاد في الكلام لا يضيف معنى ، وخروج بعضه من الكلام كدخوله فيه . وإنما هو زيادة قد تضيف فائدة تركيبية كالتوكيد أو قوة الربط أو الفرق أو غير ذلك ، وهكذا كان حديثهم عن الواو المقحمة ، وعن حروف الجر الزائدة ، وعن ضمير الفصل ، وعن زيادة (كان) أو (إنْ) أو (أنْ) أو (ما) وقد تكفي هنا إشارات قليلة من نصوص سيبويه لتبرز إدراكهم هذا القانون .

يقول في الباء الزائدة : « هذا باب ما تجريه على الموضع لا على الاسم الذي قبله . وذلك قولك ليس زيد بجبان ولا بخيلا ، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك ، الوجه فيه الجر ، لأنك تريد أن تشرك بين الخبرين وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه . . لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخل بالمعنى ولم يحتج إليها ولكان نصباً ، ألا تراهم يقولون.حسبك هذا فلا يتغير المعنى»(٢).

ويقول في ضمير الفصل . « واعلم أن ما كان فصلا لا يغير ما

---

(1) Langacker, Language and its Structure, p. 132.

(٢) الكتاب ١ : ٣٢ – ٣٤

بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يذكر . وذلك قولك : حسبت زيداً هو خيراً منك . وكان عبد الله هو الظريف، قال الله عز وجــل (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق) . . فصارت (هو) ها هنا وأخواتها بمنزلة ما إذا كانت لغوافي أنها لاتغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر . » [1]

وهكذا في كل المواضع التي عرض فيها للزيادة تجده يلح على أن الزائد لا يدل على معنى . كأنه يشير إلى البنية العميقة في الكلام .

٥ ــ قواعد إعادة الترتيب : rearrangement rules

وهي من الخصائص الكلية المهمة في اللغات الإنسانية ، ذلك أن لكل لغة ترتيبها الخاص ، ولكن المهم هو أن نعرف الترتيب في البنية العميقة أولا ثم نبحث عن القوانين التي تحكم تحول هذا الترتيب إلى أنماط مختلفة في الكلام الفعلي على السطح ، ومن الملاحظ أن كــــل « عناصر » الجملة معرضة لتغيير مكانها وإن كان ذلك أكثر ما يكون في مايسميه العرب « فضلة » كالمفاعيل والحال والظروف وغير ذلك. وننظر مثلا في الجملة الإنجليزية الآتية : [2]

A detective hunted down the killer.

هذا هــو ترتيب الجملة في بنيتها العميقة ، يمكن أن تتحــول

---

(١) ١ / ٣٩٤

(2) Langacker, Language and its structure, p. 133.

بالترتيب نفسه إلى بنية السطح : ويمكن أن يتغير الترتيب بنقل كلمة down لتصير :

A detective hunted the killer down.

والحق أن العرب القدماء قد عنوا بهذه الظاهرة عناية بالغة، وأخذوا يحكمون القوانين التي تنظمها . فبحثوا قضية « التقديم والتأخير » وتأثيرها على تركيب الجملة من حيث الإعمال أو الإلغاء . ومن حيث التغيير الدلالي ، ونحن نذكر حديثهم عن وجوب تقديم الخبر ، وعن وجوب تقديم المبتدأ ، وعن جواز الأمرين . ونذكر تحليلهم (للتمييز) فيما يشبه الإشارة إلى البنية العميقة حين يعيدون التمييز إلى الفاعل في (واشتعل الرأس شيباً) أو إلى المفعول في (وفجرنا الأرض عيوناً) وأخذت القضية بعد ذلك حظها الوافر في الدرس البلاغي . على أننا نجد عند سيبويه حديثاً مبكراً عن تأثير الترتيب في شكل الجملة من ناحية وفي معناها من ناحية أخرى ؛ يقول مثلا :

« وتقول : ما كان فيها أحد خيرٌ منك ، وما كان أحد مثلُك فيها وليس أحد فيها خيرٌ منك ، إذا جعلت (فيها) مستقراً ولم تجعله على قولك فيها زيد قائم ، أجريت الصفة على الاسم . فإن جعلته على قولك فيها زيد قائم ، نصبت ، تقول : ما كان فيها أحد خيرا منك ، وما كان أحد خيرا منك فيها ، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت الذي تلغي كان أحسن ، وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به ، فكلما قدمته كان أحسن ، لأنه إذا كان عاملا في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب ، وإذا ألغيت أخرته كما تؤخرهما لأنهما ليسا يعملان شيئا ، والتقديم ها هنا والتأخير فيما يكون ظرفا أو يكون اسما في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك

من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير . فمن ذلك قوله عزوجل (ولم يكن له كفوا أحد) وأهل الجفاء من العرب يقولون ولم يكن كفوا له أحد ، كأنهم أخروها حيث كانت غيرَ مستقر . »[1]

. . .

ومن المعروف أن الوصفيين نقدوا النحو العربي بأنه «معياري» . على أن هذه « المعيارية » إذا فهمت في سياق « القبول النحوي grammaticalness » فإنها تشكل أساسا مهما في المنهج ، وتقدم أصلا مشتركا آخر مع النحو التحويلي : وقد كان ذلك في الحق مقصداً من مقاصد نحاة العربية حين يتحدثون دائما عن الواجب، والجائز، والممتنع . ولا زلنا نذكر إشارة سيبويه في أول كتابه عن الاستقامة من الكلام والإحالة حين يقول :

« فمنه مستقيم حسن ، ومحال . ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب ، فأما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غدا ، وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول : أتيتك غدا ، وسآتيك أمس . وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ، ونحوه وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك : قد زيداً رأيت . وكي زيد يأتيك ، وأشباه ذلك . وأما المحال الكذب فأن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس[2] . »

ولكن الملاحظ أيضاً أن النحو العربي قدم تركيبات كثيرة غير مقبولة نحويا ungrammatical . وذلك في مثل حديثهم في التنازع

(١) الكتاب ١ / ٢٧
(٢) الكتاب ١ / ٨

من نحو قولهم : « ظننت منطلقة وظنتني منطلقاً هند إياها » أو «أعلمني وأعلمته إياه إياه زيد عمرا قائما . » أو « أعلمني وأعلمت زيداً عمراً قائما إياه إياه » أو « أعلمت وأعامني زيد عمرا قائما إياه إياه[1] » .

. . .

وبعد ، فهذه أهم الجوانب التي تقرب النحو العربي من المنهج التحويلي في العصر الحديث . ومن الواضح أن « الأصل العقلي » فيهما كان حقيقا أن يفضي إلى هذا التقريب . ومن الواضح أيضاً أن ما سمي افتراضات أو تقديرات نحوية يمكن أن يفهم في سياق نظرية عامة تستهدف فهم طبيعة اللغة باعتبارها قدرة إنسانية ، ومن ثم كان النظر في « المعنى » ملازما لهم عند النظر في «الأشكال والتراكيب» . ولعلي أضيف هنا أن اتجاه بعض العرب إلى القول « بالتوقيف » في اللغة لم يكن مبنينا على اعتبارات دينية فحسب ، وإنما كان من تأملهم حال اللغة وانبهارهم بدقة نظامها وتعقيد تركيبها بحيث غلب على ظنهم أن دقة النظام لا تكون من صنع الإنسان . وفي ذلك يقول ابن جني : « واعلم فيما بعده . أنني على تقادم الوقت . دائم التنقير والبحث عن هذا الموضع فأجد الدواعي والخوالج قوية التجاذب لي . مختلفة جهات التغول على فكري . وذلك أنني إذا تأملت حال هذه اللغة الشريفة . الكريمة اللطيفة ، وجدت فيها من الحكمة والدقة . والإرهاف . والرقة ما يملك علي جانب الفكر . حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر .

---

(١) الأشموني . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد دار الكتاب اللبناني ١٩٥٥ . ١ ، ١٩ : ٤١٩ = ٢ : ٤

فمن ذلك ما نبه عليه أصحابنا رحمهم الله . ومنه ما حذوته على أمثلتهم فعرفت بتتابعه وانقياده ، وبعد مراميه وآماده ، صحة ما وفقوا لتقديمه منـــه ، ولطف مـــا أسعدوا بـــه ، وفرق لهم عنه . وانضاف إلى ذلك وارد الأخبار المأثورة بأنها من عند الله جل وعـــز ، فقوي في نفسي اعتقاد كونها توقيفاً من الله سبحانه . وأنها وحي . » (١)

وكل ذلك ضروري في فهم المنهج عند العرب ، وهو أيضا ضروري في التحرك نحو منهج علمي لدراسة العربية .

---

(١) الخصائص ١ / ٤١

خاتمة

وبعد ، فلقد يكون مفيدا أن نركز الآن على النتائج التالية :

١ ـ إن النحو العربي كان صورة صحيحة للمناخ الفكري العام في الحياة الإسلامية ، وبخاصة في مراحل النشأة . وأن هذا المناخ قد زوده بالاتجاه « النقلي » الذي أفضى إلى منهج « وصفي » واضح ، وزوده أيضا بالاتجاه « العقلي » الذي أدى به إلى عدم الوقوف عند الوصف المحض وإنما تعداه إلى تفسير ظواهر العربية تفسيراً عقلياً . والذي لا شك فيه أن النحو العربي ـ بامتلاكه هذين الاتجاهين ـ استطاع أن يثبت صلاحية لا تنكر في فهم طبيعة العربية .

٢ ـ من الخطأ الشديد أن نتصور أن العرب كانوا يعيشون في عزلة محكمة . وأنهم أنشأوا من العلوم ما أنشأوا بدوافع داخلية بحتة ، وبقدراتهم هم وحدهم . ومن الخطأ الشديد أيضا أن نتصور أن العرب كانوا « نقلة » ليس لهم من فضل إلا نقل ما اتصلوا به من علوم الأوائل . لكن الصواب أن النشاط العلمي عند العرب لا ينبغي أن يدرس في إطار « الأصالة » أو « التقليد » وإنما يدرس في إطار « التملك » الذي يعني أن هؤلاء الناس قد بدأوا حركة علمية ، واتصلوا بما كان قبلهم ، وتملكوه ، وتصرفوا فيه تصرفا جديدا . ومن هذا

الوادي ما عرضنا له من قضية « النحو العربي وأرسطو » مما نرجو أن يكون قد أعان على عرضها في إطارها الصحيح .

٣ – تعرض النحو العربي لنقد عنيف بعد أن اتصلنا بعلم اللغة الحديث في منهجه الوصفي . لكن هذا النقد أفاد في تعريف الباحثين بقضايا مهمة في البحث اللغوي المعاصر . وفي الدعوة إلى تطبيق مبادىء « العلم » في دراسة ظواهر اللغة . على أن ذلك كله يثبت أن « التعجل » في الحكم على النحو العربي – وبخاصة في تاريخه الطويل – يؤدى إلى أحكام غير صحيحة . ونرجو أن يكون قد وضح أن كثيرا من الجوانب التي كانت موضع نقد عادت الآن لتكون أسسا ضرورية في البحث النحوي الحديث على ما رأينا عند التحويليين .

٤ – إن أهم ما في النحو العربي أنه نحو شامل ، يدرس الصوت ، والنظم ، والدلالة ، وهو بذلك يصل اللغة بالفكر ، و يعالج الشكل والمعنى . وهذه الخصائص هي التي يهدف إليها التطور الحديث في دراسة اللغة ، لكن ذلك كله لا ينفي أن النحو العربي نحو تقليدي ، يتميز بما تتميز به الأنحاء التقليدية في كثير من اللغات .

٥ – إن الدعوة إلى رفض المناهج اللغوية الحديثة دعوة غير صحيحة ، بل هي دعوة غير إنسانية . ولا أشك لحظة في أنها ضارة بالعربية نفسها ومن الضروري أن نفيد مما يطوره الناس . وأن نشارك نحن في هذا التطوير . ولا أشك لحظة أيضا في أن المناهج الحديثة – مع إدراكنا أصول النحو العربي – تقدم فهما أفضل للعربية .

٦ – إن الدعوة إلى « استقلال » علم اللغة . و « شكليته » أثبتت عجزها عن فهم « طبيعة » اللغة فهما صحيحاً . ولا مناص من الاعتراف

بضرورة الاستعانة بعدد من العلوم استعانة أساسية ، وبخاصة علم النفس والرياضة والفلسفة والنقد الأدبي . ولقد يكون مفيدا أن نؤكد مرة أخرى أن كبار اللغويين كانوا يصدرون عن تأثر بعلماء من ميادين أخرى ، تأثر دى سوسير بدوركايم ، وتأثر سابير بفرانز بوعز ، وتأثر بلومفيلد بالسلوكيين ، وتأثر تشومسكي بديكارت والعقليين . وهذه الظاهرة كافية في الدلالة على « صحة » الاتجاه العربي القديم حين اتصل بالفقه والكلام والمنطق وعلوم العصر على العموم .

٧ – إن البحث في « المنهج » يقتضي علماء العربية خاصةأن يبحثوا أيضا عن « منهج » ، والذي لا شك فيه عندي أن ذلك يقتضي حركة نشطة في دراسة « التراث » النحوي دراسة علمية صحيحة ، وفي ملاحقة التطور الحديث في الدرس اللغوي والمشاركة فيه . والنحو العربي القديم بما يقوم عليه من أسس لغوية وإنسانية صحيحة صالح أن يمدنا الآن بأصول المنهج الذي نبتغيه .



المصادر

المصادر العربية :

١ ـ إبراهيم بيومي مدكور :

ـ في اللغة والأدب ، دار المعارف (سلسلة اقرأ)العدد ٣٣٧ سنة ١٩٧١

٢ ـ أحمد محمود صبحي :

ـ في علم الكلام ـ دار الكتب الجامعية، الإسكندرية ١٩٧٦

٣ ـ أحمد مختار عمر :

ـ البحث اللغوى عند الهنود وأثره على اللغويين العرب دار الثقافة ببيروت ١٩٧٢

٤ ـ أرسطو :

ـ كتاب أرسطو طاليس في الشعر ، نقل أبي بشرمتى ابن يونس القنائي من السرياني إلى العربي ، حققه مع

ترجمة حديثة ودراسة لتأثيره في البلاغة العربيـــة الدكتور شكرى محمد عياد – دار الكتاب العــربي بالقاهره ١٩٦٧

٥ – الأشموني :

– شرح الأشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – دار الكتاب اللبناني ١٩٥٥

٦ – ابن الأنباري :

– الإنصاف في مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٩٤٥

٧ – الباقلاني :

– إعجاز القرآن ، تحقيق السيد أحمد صقر – دار – المعارف

٨ – بروكلمان :

– تاريخ الأدب العربي ، ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار دار المعارف بمصر ١٩٦٨

٩ – تمام حسان :

– مناهج البحث في اللغة ، القاهرة ١٩٥٥

١٠ – الجاحظ :

– البيان والتبيين ، تحقيق عبد السلام هـــــارون ، القاهرة ١٩٤٨

١١ ـ ابن الجزري :

ـ النشر في القراءات العشر ، المكتبة التجارية

١٢ ـ ابن جنى :

ـ الخصائص ، تحقيق محمد على النجار ، دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧

ـ سر صناعة الإعراب ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤

ـ المنصف في شرح التصريف لأبي عثمان المازني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ١٩٥٤

١٣ ـ حسن عون :

ـ اللغو والنحو ، الإسكندرية ١٩٥٢

١٤ ـ أبو حيان التوحيدي :

ـ المقابسات ، تحقيق السندوبي ـ المكتبة التجارية بالقاهرة ١٩٤٨

١٥ ـ ابن خلدون :

ـ المقدمة ، تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي ، القاهرة ١٩٦٢

١٦ – داود عبده :

– أبحاث في اللغة العربية – مكتبة لبنان ١٩٧٣

١٧ – الزجاجي :

– الإيضاح في علل النحو – تحقيق الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ببيروت ١٩٧٢

١٨ – ابن السراج :

– أصول النحو ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي بغداد ١٩٧٤

– الموجز في النحو ، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي بيروت ١٩٦٥

١٩ – سيبويه :

الكتاب ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ – ١٣١٧ هـ

٢٠ – السيوطي :

– الإتقان في علوم القرآن ، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٩٦٨ هـ

– الاقتراح في أصول النحو ، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة بالقاهرة ١٩٧٦

– المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق أحمد جاد المولى وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية بالقاهرة ١٩٥٨

٢١ ـ شوقي ضيف :

ـ البلاغة تطور وتاريخ . دار المعارف بمصر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٦

٢٢ ـ صاعد الأندلسي :

ـ طبقات الأمم ، مطبعة السعادة بالقاهرة

٢٣ ـ عبد الجبار (القاضي) :

ـ إعجاز القرآن ، الجزء ١٦ من المغني ، تحقيق أمين الخولي ، وزارة الثقافة .

٢٤ ـ عبد الرحمن بدوي :

ـ التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٤٦

ـ منطق أرسطو ، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٤٨

٢٥ ـ عبده الراجحي :

ـ فقه اللغة في الكتب العربية : دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٢

ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، دار المعارف بمصر ١٩٦٨

٢٧ ـ علي أبو المكارم :

ـ تقويم الفكر النحوي ، دار الثقافة ببيروت .

٢٨ – علي سامي النشار :

– مناهج البحث عند مفكرى الإسلام ، دارالمعارف ١٩٦١.

٢٩ – ابن فارس :

– الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي – مؤسسة بدران بيروت ١٩٦٣

٣٠ – المبرد :

– المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٣ – ١٩٦٨

٣١ – ابن مجاهد :

– كتاب السبعة في القراءات ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر ١٩٧٢

٣٢ – محمود فهمي زيدان :

– المنطق الرمزى ، نشأته وتطوره ، دار النهضة العربية ببيروت ١٩٧٣

٣٣ – ابن النديم :

– الفهرست ، المكتبة التجارية .

٣٤ – ابن هشام :

– شرح شذور الذهب ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية ١٩٦٠

٣٥ – ابن يعيش :

– شرح المفصل ، المطبعة المنيرية بالقاهرة

المصادر الأوربية :

1 - Aristotle : The Works of Aristotle Translated into English edited by J.A. Smith and W. D. Ross: VOLUME I, Containing Categories; On Interpretation, Prior Analytics, Posterier Analytics, Topics. Oxford University Press; London 1928.

2 - Bach, Emmon : An Inrtoduction to Transformational grammars, Holt Rinehart and Winston, Inc; New York, 1964.

3 - Bloomfield, Leonard : Language, George Allen & Unwin New York, 1933.

4 - Chomsky, Noam :

— Syntactic structures, Mouton and Co. The Hague, 1957

— Current Issues In Linguistic Theory; Mouton and Co. The Hague, 1964.

— Aspects of the Theory of Syntax. The M. I. T. Press. Cambridge, Mass. 1967.

— Language and Mind, Harcourt, Brace & World, New York, 1968.

5 - Crystal, David : What is Linguistics, Edward Arnold, London, 1968.

6 - De Saussure, Ferdinand : Course in general Linguistics, translated from the French by Wade Baskin, Peter Owen, London. 1960.

7 - Descartes : The Philosophical Works of Descartes translated by Haldane and Ross. Dover Publications inc., New York, 1955.

8 - Dixon, Rebert : What is Language ? Longmans, 1966.

9 - Dinneen, Francis : An Introduction to general Linguistics, Holt, Rinehart and Winston, New York, 1967.

10 - Fleisch : Traité de Philogie Arabe, Beyrouth, 1961.

11 - Jespersen Otto : Language: The Nature, Development and Origin, London, 1964.

12 - Langacker, Ronald :

— Fundamentals of Linguistic Analysis, Harcourt, Brace Jovanovich, New York, 1970.

— Language and Its Structure, Harcourt Brace & World, 1968.

13 - Lyons, John :

— Noam Chomsky, Collins & Co., London, 1970.

— New Horisons in Linguistics, Penguin Books, 1970.

14 - Mandelbaum, D. G., Selected Writings of Edward Sapir, Berkeley, California, 1949.

15 - Ross, Sir David : Aristotle, University Paperbacks, Methuen, London, 1923.

16 - Sapir, Edward :

— Language : An Introduction to the study of Speech Harcourt Brace & World, Inc., New York, 1921.

— Culture, Language and Personality — Selected Essays edited by D. G. Mandelbaum, University of California Press 1956.

17 - Schane, Sanford; generative Phonology, Prentice Hall, Inc., New Jersey, 1973.

18 - Taylor, A. B. : PLATO : The Man and his Work, Methuen London, 1926.

19 - Wordhaugh, Ronald : Introduction to Linguistics, McGraw-Hill Book Company, New York, 1972.



الفهرس